وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المحاسبية والمالية

التخصص: محاسبة ومالية

الموضوع :

واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية

دراسة حالة وزارة الصناعة والمناجم

من إعداد الطلبة:

خليل بوزيدي.
عمار بوراق.

تحت إشراف الأستاذ:

عبد العزيز صبوعة

مكان التربص: وزارة الصناعة والمناجم.

مدة التربص: من 01 أفريل إلى 30 أفريل 2015 .

السنة الجامعية:2014-2015

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المحاسبية والمالية

التخصص: محاسبة ومالية

الموضوع:

واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية

دراسة حالة وزارة الصناعة والمناجم

من إعداد الطلبة:

- خليل بوزيدي.
- عمار بوراق.

تحت إشراف الأستاذ:

عبد العزيز صبوعة

مكان التربص: وزارة الصناعة والمناجم.

مدة التربص: من 01 أفريل إلى 30 أفريل 2015 .

السنة الجامعية:2014-2015

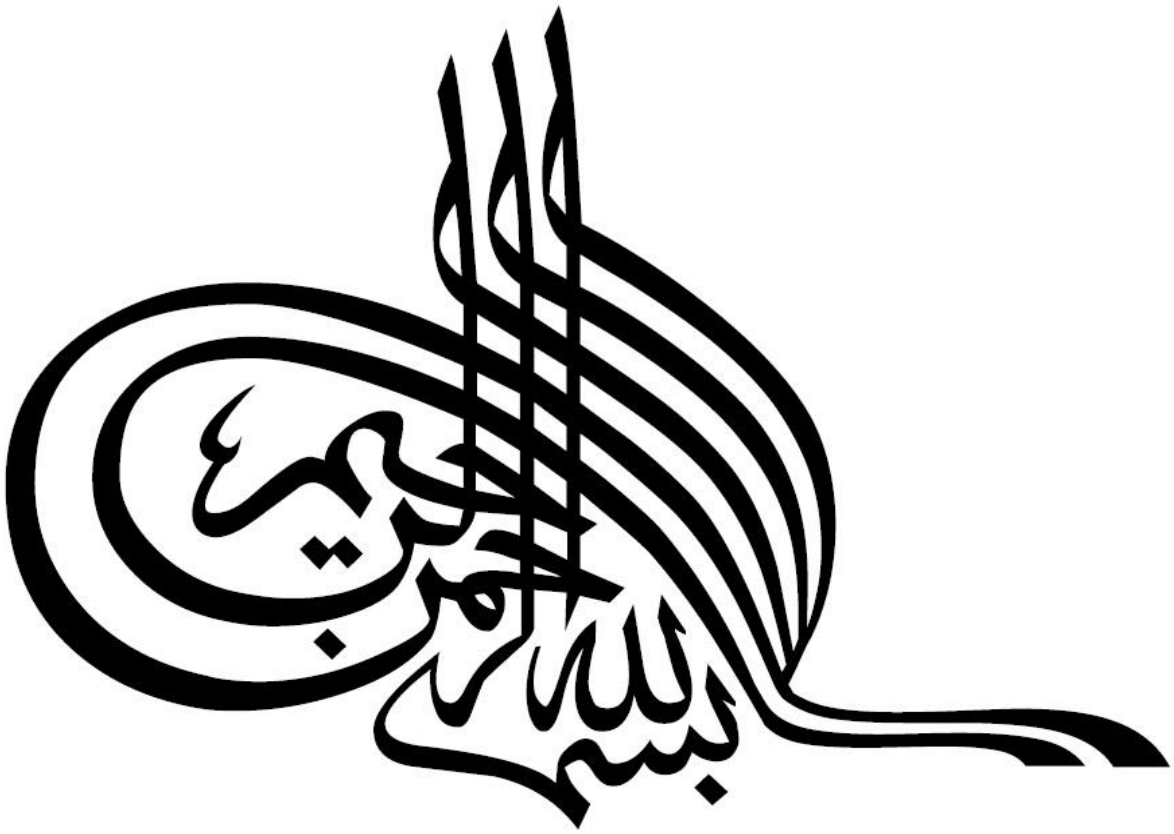
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

.بعد أن نحمد الله تبارك و تعالى حق حمده، الذي سهل لنا عملنا ووفقا لإتمامه

نتقدم بشكرنا و امتناننا الكبيرين لأستاذنا القدير **عبد العزيز صبوعة** على قبوله الاشراف على هذا البحث رغم انشغالاته الكبيرة، و على ما قدمه لنا من توجيهات قيمة سوآءا على مستوى المنهجية أو مستوى المضمون العلمي.

كما نتقدم بالشكر الجزيل الى مدير الدراسات في وزارة الصناعة و المناجم الأستاذ: **زهير بوديعة** على كل المعلومات و الاضاءات و الملاحظات التي لم يبخل بها، و لكل من قدم لنا يد المساعدة في الوزارة.

كما لا ننسى كل من شجعنا بالكلمة الطيبة و الدعاء

الى كل هؤلاء نقول

شكرا.

إهداء

إلى أعز الناس إلي، إلى من سهروا على نجاحي، إلى قرة عيني أمي وأبي حفظهما الله

إلى دفئ البيت إخوتي: سامي، رمزي وجلال، وأخواتي.

إلى من أعانني على أن نجعل الأوراق المبعثرة بحثا منظما زميلي عمار بوراق.

إلى أحب الناس إلي إخوتي الذين لم تلدهم أمي: عمر، طارق، وليد، سليم، عبد المؤمن، نعيم، وداد، إلى زملائي في الدراسة رشيد، ياسين، صالح، حسام ، مراد وكل أصدقاء المدرسة العليا للتجارة، دون أن أنسى جميع زملائي بجمعية أبي يوسف للإقتصاد والتجارة الذين تعلمت منهم معنى المثابرة والعمل.

إليكم جميعا اهدي أطيب نفحات الحب و التقدير.

خليل بوزيدي

إهداء

اهدي ثمرة جهدي إلى منبع الحب و الحنان، إلى من تعبت في تربيتي و رعايتي و سهرت الليالي حتى اشتد عودي، إلى من منحتني العطف و البر و الأمان، و حصنتني بدعائها، امي الغالية حفظها الله وبارك في عمرها.

إلى منبع العزة و القوة و الرجولة، إلى من رباني على التقى و الفضيلة، فكان درعي و قوتي في مواجهة الصعاب، إلى من سهر على تدريسي، إلى اعز ما لدي في الحياة والدي الكريم حفظه الله وبارك في عمره.

إلى أعز الناس على قلبي حسينة موري

إلى من تقاسمت معه مشقة هذا العمل خليل بوزيدي

الى كل عائلتي وجدّتي أطال الله في عمرهما و جميع أقاربي خاصة خالي وجميع أقاربي، بالإضافة إلى أصدقائي نور الدين ،عبد السلام، عبد المالك، محفوظ، لحبيب، عبد اللطيف وطارق.

والى جميع أصدقاء المدرسة العليا للتجارة

إليكم جميعا اهدي أطيب نفحات الحب و التقدير.

عمار بوراق

الفهرس العام.....I
قائمة الجداول..... IV
قائمة الأشكال..... V
قائمة المختصرات..... VI
المقدمة العامة.....أ
الفصل الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وآفاق 1
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2
المطلب الأول: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....2
المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 6
المطلب الثالث: أشكال و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....9
المبحث الثاني: العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....13
المطلب الأول: عوائق خاصة بتمويل و الائتمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة...13
المطلب الثاني: عوائق الإدارية و مشاكل إجرائية مع الأجهزة الحكومية.....15
المطلب الثالث: عوائق التسويق و مشكل نقص الخبرة والمعلومات و العمالة الفنية .18
المبحث الثالث: أساليب ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.21
المطلب الأول: الأطر التشريعية لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....21
المطلب الثاني: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....24
المطلب الثالث: برامج التأهيل في ضل التعاون الدولي 27
خلاصة الفصل الأول 31
الفصل الثاني: علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية الإقتصادية وسبل إنفتاحها على الخارج.....33
المبحث الاول: عموميات حول التنمية الاقتصادية 34
المطلب الأول: مفاهيم ومعاني التنمية 34
المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية.....38
المطلب الثالث: المبادئ الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.....39
المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الإقتصادية 41
المطلب الأول: اهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية 41

المطلب الثاني: الدور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 44
المطلب الثالث: كيفية تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية.....48
المبحث الثالث: انفتاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الخارج 50
المطلب الاول: فتح مجال وآفاق واسعة للتعاون الدولي 50
المطلب الثاني: الهياكل التنظيمية الموضوعة لترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 52
المطلب الثالث: الهياكل الحديثة النشأة المساعدة على ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....55
خلاصة الفصل الثاني.....59
الفصل الثالث: دراسة ميدانية بوزارة الصناعة والمناجم 61
المبحث الأول: المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....62
المطلب الأول: نشأة ومهام المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....62
المطلب الثاني: تنظيم المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....64
المطلب الثالث: بعض الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني 65
المبحث الثاني: تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....68
المطلب الأول: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئة العمال والفئة القانونية 68
المطلب الثاني: تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الأنشطة الإقتصادية وتوزعها الجغرافي 72
المطلب الثالث: حصيلة بعض الهيئات الداعمة لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 79
المبحث الثالث : مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني 83
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل و خلق القيمة المضافة.....83
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام(PIB):.....88
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المبادلات الخارجية..90
خلاصة الفصل الثالث 96

الخاتمة العامة 97

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب فئة العمال	68
02	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعين(العام والخاص)	70
03	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب الأنشطة الرئيسية خلال 2007-2014	72
04	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة جغرافيا حسب الترتيب التنازلي سنة 2014	75
05	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الجهات الجغرافيا	76
06	وفيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة السنة 2014	78
07	توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى غاية 2014	79
08	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب حصيلة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	81
09	عدد العمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2013 حسبCNAS	83
10	مساهمة المؤسسات الصغيرة المتوسطة في القيمة المضافة	84
11	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة حسب قطاع النشاط	86
12	العلاقة بين تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مساهمتها في القيمة المضافة	87
13	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطور الناتج المحلي الخام (PIB) حسب القطاعين العام و الخاص خلال الفترة 2007 _2012	88
14	العلاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مساهمتهافي الناتج الداخلي الخام	90
15	تطور الواردات حسب المنتجات خلال 7 سنوات	91
16	توزيع الواردات حسب الطابع القانوني لقطاعين العام و الخاص معا	92
17	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات	94

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	التنظيم الهيكلي لوحدة تسيير المشروعUGP	28
2	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب فئة العمال	69
3	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعين (العام و الخاص)	71
4	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب الأنشطة الرئيسية خلال 2007-2014	73
5	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة جغرافيا حسب الترتيب التنازلي سنة 2014	76
6	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الجهات الجغرافيا	77
7	وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة سنة 2014	78
8	المشاريع الممولة من طرف ANSEJ منذ نشأتها إلى غاية 2014	80
9	تطور الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة	85
10	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة حسب قطاع النشاط	86
11	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطور الناتج المحلي الخام (PIB) حسب القطاعين العام و الخاص خلال الفترة 2007 _2012	89
12	تطور الواردات حسب المنتجات	91
13	توزيع الواردات حسب الطابع القانوني لقطاعين العام و الخاص	93
14	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات خارج قطاع المحروقات	95

قائمة المختصرات

PME	Petite et Moyenne Enterprise	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ANDI	Agence National de Développement de L'investissement	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
ANSEJ	Agence National de Soutien a l'Emploi des Jeunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANGEM	Agence National de Gestion de Microcrédit	الوكالة الوطنية لتسير القروض الصغرى
FGAR	Fonds de Garantie des Crédits Aux PME	صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
ANDPME	Agence National de Développement de La PME	الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
CNAC	Caisse Nationale D'assurance De Chômage	الصندوق الوطني للتأمينات والبطالة
MEDA	Méditerranéen	اتفاقية البحر الأبيض المتوسط
GTZ	Germany Tecknical Corporation	وكالة التعاون الألماني
ALGEX	Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieure	الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية
CACI	Chambre Algérienne de Commerce d'Industrie	الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة
CNC-PME	Conseil National Consultatif Pour La Promotion des PME	المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
SAFEX	Société Algérienne Des Foires et Exportation	الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير
FSPE	Fons Special Pour La Promotion Des Exportation	الصندوق الخاص لترقية الصادرات
APEX	Association National Pour La Promotion Des Exportations	الجمعية العامة الوطنية لترقية الصادرات
ANEXAL	Association National Des Exportateurs Algériens	الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين
CNI	Conseil National d'Investissement	المجلس الوطني للاستثمار
GUD	Guichet Unique Décentralisé	الشباك الوحيد اللامركزي

المقدمة العامة

في سياق تحديات النظام الإقتصادي العالمي وما عرفه من تحولات على أكثر من صعيد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفتاحا لتحقيق التنمية الاقتصادية، باعتبارها قطاعا منتجا للثروة وفضاءا حيويا لخلق فرص العمل، وبالتالي فهي وسيلة إقتصادية وغاية إجتماعية، فينبغي عليها أن تجد موقع استراتيجي ضمن خريطة الإقتصاد العالمي الجديد.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تنميتها الشغل الشاغل لكثير من الحكومات والمنظمات الدولية وذلك لما لها من أهمية في التنمية الاقتصادية سوآءا في المجتمعات المتقدمة أوالمجتمعات النامية. وعلى الرغم من بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم والاهتمام الدولي بها، إلا أنّ مفهوم هذه المؤسسات مازال يثير جدلا يتعذر معه تحديد تعريف متفق عليه لها، لأن هذه المؤسسات تختلف في خصائصها الاقتصادية والتقنية والتنظيمية حسب نوع النشاط ومرحلة النمو التي تمر بها الدولة، فما يعتبر مؤسسة صغيرة في قطاع الصناعة قد يصنف مؤسسة متوسطة أو كبيرة في قطاع الخدمات أوالعكس، وما يعتبر مؤسسة صغيرة في دولة متقدمة يعتبر مؤسسة كبيرة في دولة نامية.

لقد عرفت التنمية الاقتصادية في الجزائر تحولات ومراحل كغيرها من اقتصاديات العالم حيث تميّزت بعد الاستقلال بالاعتماد على المؤسسات العمومية الكبيرة والمجمعات الضخمة التي ساهم في استمراريتها الارتفاع الذي كان يشهده سعر البترول آن ذاك، واستمر الحال على ذلك إلى غاية الأزمة البترولية العالمية سنة 1988 التي شهدت فيها أسعار البترول انخفاضا محسوسا جعل من الدّول المعتمدة على إرادات البترول ومنها الجزائر تفكر في خطة إنعاش اقتصادي جديد كبديل عن البترول فاهتدت إلى إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبيرة التي توالت نتائجها الهزيلة من سنة إلى أخرى وتقسيمها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة وإنشاء أخرى جديدة، كما فتحت المجال للخواص من أجل خلق المنافسة بين القطاع العام والخاص، وهذا انطلاقا من تيقنها بأنه لا توجد وسيلة تنموية في الوقت الراهن أنجع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدليل على ذلك تجربة العديد من الدول التي استطاعت النهوض باقتصادها من خلال الاعتماد على هذه المؤسسات.

إنّ المتتبع لتطور هذه المؤسسات في الجزائر يجد أنها في تطور مستمر وتساهم بشكل كبير في خلق الثّروة ولما لا كبديل لقطاع المحروقات، وأنّها من العناصر الأساسية في توليد فرص العمل والازدهار الاقتصادي أكثر من المؤسسات الكبرى.

تعتبر الجزائر من الدول المعتمدة اقتصاديا على قطاع المحروقات، وقد عرفة بحبوحة مالية معتبرة ما بين سنة 2000 و2013 وهذا راجع للإرتفاع المستمر لسعر البترول، حيث ساعدتها هذه البحبوحة المالية على تقديم دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من البرامج الوطنية والإتفاقيات الدولية للإستفادة من مختلف التجارب الناجحة في العالم في هذا المجال، وهذا أدّى الى انعاش هذا القطاع وتزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طوال هذه المدّة.

وبحلول سنة 2014 عرفة أسعار البترول انخفاض كبير حيث أثّر هذا بشكل مباشر في الإقتصاد الوطني مما أدى بالحكومة الى إتخاذ قرار باتباع سياسة التقشف في ميزانية 2015 والتّخفيض من نفقات التسيير والنفقات الإدارية، وهنا يتحتم عليها الإعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحفاظ على وتيرة النمو وغلق الفجوة التي ظهرت في الإقتصاد الوطني، لأنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أكثر مرونة في مواجهة الأزمات الاقتصادية من الصناعات الكبرى.

الإشكالية

ونظرا لهذه المكانة التي تحتلها هذه المؤسسات ودورها في الاقتصاد الوطني سيتم طرح الإشكالية التي ستقود هذه الدراسة والمتمثلة في:

ما هو واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية

هذه الإشكالية تؤدي إلى طرح الأسئلة الفرعية الأتية:

- كيف يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تعدد معايير تصنيفها؟ وما هي أشكالها وخصائصها والعوائق التي تواجهها في الجزائر؟
- هل توجد هياكل داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإنفتاح على الخارج؟.
- ما هي آخر الاحصائيات التي وصلت اليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث التعداد والتطور في الجزائر؟
- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مكونات الاقتصاد الكلي في الجزائر؟

الفرضيات

وللإجابة على الأسئلة السابقة يتم إقتراح الفرضيات الاتية:

- هناك تعاريف مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا يرجع أساسا الى الاختلاف في المعايير المعتمدة في تصنيفها.

- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة أشكال وخصائص تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها.
- توجد عدة هيئات داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على الإنفتاح على الخارج و تنمية صادراتها وحجز مكانة في السوق العالمية.
- تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا معتبرا في الآونة الاخيرة من حيث التعداد وتنوع نشاطاتها.
- تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تطور وزيادة مكونات الإقتصاد الكلي وبالتحديد القيمة المضافة، الناتج الوطني الخام، التشغيل، والميزان التجاري.

أهمية البحث

تكمن أهميه البحث في كونه يتعرض لأحد أهم المواضيع الاقتصادية المطروحة اليوم على الساحة الاقتصادية سواء في الدول المتقدمة أوالنامية ، خاصة في الوقت الراهن الذي يتّسم بتحولات اقتصادية عميقة كان لها أثر واضح على أهمية ومكانة هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

كما تنبع أهمية هذه الدراسة من تعدد البرامج والإجراءات التحفيزية وأساليب التنشيط التي عملت الدولة الجزائرية على وضعها والعمل على تنفيذها كسياسة نحو التنمية الإقتصادية عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما مدى تأثير ما قامت به الجزائر في هذا الشأن على هذه المؤسسات في اقتصادها.

أسباب إختيار الموضوع

من الأسباب التي كانت وراء اختيار الموضوع ما يلي:

- الدور الذي يلعبه هذا النوع من المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديث الشباب الجزائري في الوقت الحالي؛
- تزايد الإدراك في أغلب البلدان المتقدمة منها أوالنامية بالأهمية الكبيرة التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادياتها؛
- كون هذا القطاع يعرف انتعاشا ملحوظا بالجزائر؛
- إثراء مكتبة المدرسة بمثل هذه المواضيع الهامة .

أهداف البحث

- محاولة التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بمسح لمختلف التعاريف المعطاة لهذا القطاع اعتمادا على ما قدمته بعض المنظمات الدولية، وتجارب بعض الدول في هذا المجال، ومحاولة الوقوف على أهم الخصائص التي تجعل من هذه المؤسسات قطاعا قائما بذاته.

- محاولة دراسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصوصا بالنسبة للجزائر من خلال التحول الذي عرفه اقتصادها، وإظهار الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية.
- تشخيص حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية.
- تنمية وزرع فكرة إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة في ذهن الشباب.
- تحديد الآفاق والتحديات والعوائق التي تواجه هذه المؤسسات ومحاولة إيجاد حلول لها للنهوض بهذا القطاع.

منهجية البحث.

سيعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملائمته طبيعة الموضوع كما ستتسم الإستعانة ببعض الإحصائيات المأخوذة من وزارة الصناعة والمناجم والقوانين والتشريعات الخاصة والمنظمة لهذا القطاع. ومن أجل دراسة ومعرفة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

يتناول الفصل الأول تعريف وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد تحديد أهم المعايير المعتمدة في ذلك،المعوقات وكذلك مختلف البرامج المعتمدة لتطويرها في الجزائر.

أمّا الفصل الثاني تناول نظرة حول التنمية الاقتصادية وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأدوارها الاقتصادية والاجتماعية، وكذا بعض الأساليب والهيئات المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الانفتاح على العالم الخارجي.

أمّا في الفصل الأخير فقد تم توضيح واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك من خلال دراسة أخر الاحصائيات المتعلقة بتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك مدى مساهمتها في مكونات الاقتصاد الكلي.

ادوات الدراسة

تتمثل الأدوات المستعملة في إنجاز هذا البحث في العناصر الموالية:
- المراجع المشّكلة من كتب، مجلات، دوريات، مقالات، مذكرات تخرج ماستر، دكتوراه ووثائق عمل رسمية.
- الاتصال بالهيئات الرسمية المتمثلة وزارة الصناعة والمناجم و وزارة التجارة، والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI.

الفصل الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وآفاق

لقد أصبح الحديث عن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة المتوسطة والبحث عن طرق تطويرها استراتيجية تنموية فعالة لتحقيق أهداف معينة طويلة وقصيرة المدى في معظم دول العالم خاصة وأنه يعتبر بمثابة الدعامة الأساسية لقطاع المؤسسات الضخمة .

ولقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال العشريتين الأخيرتين أن تبرهن على فعاليتها الاقتصادية في ترقية النشاط الاقتصادي وذلك رغم التحولات الاقتصادية التي مر بها العالم هذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بها ومن الواضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور فعال في التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال توسيع الإنتاج الصناعي وتنويعه وتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية وخلق مناصب الشغل.

ومن خلال هذا الفصل الذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث أساسية، حيث خُصص المبحث الأول للحديث عن ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما هو التعريف المناسب لها على ضوء تعاريف بعض المنظمات الدولية والدول في هذا الجانب، أما في المبحث الثاني فقد خصص للذكر بعض المعوقات التي تقف في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والتمويل وكذلك التسويق، أما المبحث الثالث والأخير في هذا الفصل فقد أتى على بعض أساليب و برامج ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاريف مختلفة باختلاف الدول واختلاف القطاعات الاقتصادية، وكذا اختلاف معايير التصنيف المعتمدة في هذا التعريف، كما تتميز هذه المؤسسات بأشكال و خصائص مختلفة.
وباعتبار أنّ هذا المبحث يعتبر كمدخل تمهيدي فسيضمن العناصر الأتية:
- معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تفرض الحتمية المنهجية وطبيعة البحث على كل باحث في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضع تعريف لها يعكس أهميتها ومكانتها داخل المحيط الاقتصادي والدور الذي يمكن أن تؤديه في إنجاح التنمية ويوضح لنا أوجه الاختلاف والفرق بينها وبين باقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى من حيث طبيعة النشاط والتكوين والتنظيم.

ومن ثمّ وجب دراسة هذه الأسباب المؤدية إلى اختلاف التعاريف بين المفكرين وبين الدول وبين الهيئات الاقتصادية قبل الوصول إلى تحديد تعريف يعكس أهمية ومكانة هذه المؤسسات في المحيط الاقتصادي والمتمثلة في السببين التاليين:

- اختلاف درجة النمو الاقتصادي؛
- اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي.

1.ختلاف درجة النمو الاقتصادي

تتمتع طبيعة العالم الآن المتمثلة في انقسامه من ناحية النمو الاقتصادي إلى دول متقدمة اقتصاديا صناعيا وتكنولوجيا بنمو اقتصادي كبير ومستمر ودول متخلفة اقتصاديا أو سائرة في طريق النمو، تجعل من المقارنة بين مؤسستين تنشط في نفس المجال لدولتين احدهما من الصنف الأول السالف الذكر والأخرى من الصنف الثاني غير مطلقة، فالمؤسسة الصغيرة في بلد متقدم كالولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة أو متوسطة في أي بلد نامي كالجزائر مثلا وهذا بالمقارنة مع حجم الإمكانيات التي تتوفر عليها وعدد العمال الموظفين فيها.[1]

1 لخلف عثمان ، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر،2004،ص:4.

وعليه تصل إلى أن اختلاف اقتصاديات الدول في العالم لا يمكننا من إعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ أن كل دولة تعطي لها تعريفا خاصا بها من منطلق المحيط والمستوى الاقتصادي لكل منها.[1]

2. اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي

يعتبر اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي من مؤسسة لأخرى وتنوعه من مؤسسات تستخدم الطبيعة كعنصر أساسي كالمؤسسات الفلاحية (الزراعة، الصيد، تربية المواشي.....الخ)، والمؤسسات الاستخراجية، ومؤسسات تعمل على تحويل المواد الأولية وإنتاج السلع (المؤسسات الصناعية) ومؤسسات تعمل على تقديم خدمات للغير كمؤسسات النقل والمؤسسات المالية أدى إلى صعوبة عملية تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات الصناعية مثلا تحتاج إلى استثمارات ضخمة وطاقات عمالية ومالية كبيرة على عكس مؤسسات اقتصادية أخرى يفرض عليها طبيعة نشاطها استثمارات بسيطة وطاقات عمالية ومالية بسيطة كذلك، كالمؤسسات التجارية كما نجد في المؤسسات الصناعية هيكل تنظيمي معقد يعتمد على توزيع المهام وتعدد الوظائف ومستويات اتخاذ القرار مقارنة مع المؤسسات التجارية حيث يوجد هيكل تنظيمي بسيط.

وعليه فإن تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجال واحد لا يمكن أن يكون بنفس الطريقة بالنسبة لمؤسسات تنشط في مجالات اقتصادية مختلفة.[2]

3. أهم المعايير الاقتصادية التي تدخل في تحديد تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

يعترض محاولة تحديد تعريف جامع و شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعدد المعايير التي تستند إليها هذه التعاريف، فمنها ما يعتمد على حجم المبيعات، حجم العمالة، حجم الأموال المستخدمة، حصة المؤسسة من السوق وطبيعة الملكية والمسؤولية... الخ.

حيث أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من "55"تعريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في "75"دولة.[3]

لذلك وقع شبه إجماع عام بين الكتاب والمؤسسات ومراكز البحوث ومختلف الدوائر المهتمة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاحتكام إلى مجموعة من المعاييروالمؤشرات لوضع وإيضاح الحدود الفاصلة بينها وبين المؤسسات الأخرى وتتمثل هذه المعايير في: المعايير الكمية والمعايير النوعية.[4]

---

[1] لخلف عثمان ، **نفس المرجع السابق،ص،4.**

[2] **نفس المرجع السابق** ،ص،5.

[3] حسن المحروق وإيهاب مقابلة، **المشروعات الصغيرة و المتوسطة أهميتها ومعوقاتها**، مراجعة دراسية، مقالات، الجزائر، 2011، ص1.

[4] محمد بلقاسم حسن بهلول، **لاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990، الجزائر، ص:353.

1. المعايير الكميـة:

هي من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أنها تشكل المعايير التي يمكن قياسها، وهي تخص مجموعة من المؤشرات التقنية الاقتصادية و مجموعة أخرى من المؤشرات النقدية، وهي:

- حجم العمالة؛
- حجم المبيعات؛
- التركيب العضوي لرأس المال؛
- القيمة المضافة الطاقة المستعملة؛
- رقم الأعمال، رأس المال المستثمر...الخ.

وفيما يلي سيتم تناول معيارين حجم العمالة و حجم رأس المال نظرا لسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بهذين العنصرين، لذا سيتم عرض كل منهما بشيء من التفصيل

1.1 حجم العمالة

ويعدمن أهم المعايير المستخدمة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و حسب هذا المعيار تقسم المؤسسات إلى ثلاث أنواع هي:

1.1.1 المؤسسات الاقتصادية الكبرى

وهي مؤسسات توظف أعدادا هائلة من العمال يتجاوز عددهم الآلاف أو حتى مئات الآلاف في بعض الأحيان، وتنقسم إلى: المؤسسات الكبرى دولية النشاط، المؤسسات الكبرى محلية النشاط.

2.1.1 المؤسسات المصغرة أو وحدات الاستغلال الفرد

وتغطي هذه المؤسسات المصغرة كافة أوجه النشاط الاقتصادي ومختلف مجالاته وفروعه وتشترك كلها في خاصية واحدة تتمثل في قيام صاحب المؤسسة بإدارتها بصفة أساسية ويستعين ببعض العمال عند الحاجة شرط أن لا يزيد عددهم عن العشرة عمال، ويمكن ادماج ضمن هذا الصنف كلا من:

- الصناعات الحرفية و التقليدية.
- الصناعات المنزلية و الأسرية.

3.1.1 المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تحتل هذه المؤسسات موقعا وسطا بين النوعين السابقين و توظف بين عشرة عمال و خمسة مئة عامل. إلا أن هناك صعوبات في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار حجم العمالة.

1.2المعيار المالي أو النقد

إلى جانب المعيار العددي أو البشري نجد المعيار المالي و الذي يستند إلى كل من:

- رأس المال.
- رقم الأعمال.

- حجم المبيعات.

2. المعايير النوعية:

إن عدم قدرة المعايير الكمية لوحدها تحديد حجم المؤسسة وطبيعتها جعل الباحثين الاقتصاديين يدرجون معايير أخرى من شأنها الأخذ بعين الاعتبار عدة أمور أكثر تعقيدا ومتناسبة فيما بينها، والتي من شأنها المساهمة في إبراز الخصائص المميزة لكل نوع من المؤسسات الاقتصادية مثل نموذج التسيير والإدارة وطبيعة العمل والتنظيم وتنظيمه، ولأجل توضيح أكثر للحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى وجب إدراج جملة من المعايير النوعية والتي من أهمها ما يلي: [1]

- المسؤولية.
- السوق.
- الملكية.
- الاستقلالية.
- محلية النشاط.

1.2 المسؤوليـــة

تقع المسؤولية القانونية والإدارية على عاتق المالك وحده الذي يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخل المؤسسة وتحديد نموذج التمويل والتسويق.

2.2 الســـوق

يمكن تحديد حجم المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق، حيث تتمثل هذه الأهمية في علاقة الوحدة الإنتاجية بالسوق وبنوع المنتجات المعروضة ونطاق السوق، إن إنتاج المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هو إنتاج سلعي والعلاقة بينها وبين السوق هي علاقة عرض وطلب وتتحدد قوة هذه العلاقة بمدى سيطرة هذه الأخيرة على الســـوق.

وتكون في الغالب مؤسسات صناعية أو خدماتية كبيرة تتمتع برأس مال معتبر وإمكانيات ضخمة تمكنها من التحكم في شروط الإنتاج ومسايرة متطلبات السوق.

3.2 الملكية

غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى القطاع الخاص في شكل شركات أموال غير أن معظمها عبارة عن مشروعات فردية أو عائلية يلعب فيها المالك دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرارات... الخ، وقد تكون الملكية مختلطة.

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول ،**نفس المرجع السابق** ص:354

4.2 الاستقلالية

ونعني بها استقلالية المشروع عن التكتلات اقتصادية وبذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى، و يمكن إن نطلق على هذا المعيار اسم المعيار القانوني، و ايضا استقلالية الإدارة و العمل، و أن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة، بمعنى انه يحمل الطبع الشخصي وتفرد المدير في اتخاذ القرارات، وأن يتحمل صاحب العمل المسؤولية كاملة فيما يخص التزامات المشروع اتجاه الغير.

5.2 محلية النشاط

محلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أومكان واحد و تكون معروفة فيه، وأن لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع، تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة. و هذا طبعا لا يمنع امتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل أوالخارج.

3. المعايير النسبية:

وتتمثل في مكان عمل المؤسسة الاقتصادية الذي عادة ما يكون المنزل أومحلا مستقلا أو مصنعا، وفي طبيعة التكنولوجيا المستخدمة والتي تتعلق بنوعية التجهيزات والآلات المستخدمة في عملية الإنتاج، ما إذا كانت متطورة أو لا، وبتنظيم العمل الذي يدير الآلات والعلاقة بين المؤسسة والسوق المحلي للعمل وسوق المؤسسة[1].

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إذا استثنينا بعض الاقتراحات والتوصيات التي قدمتها بعض المنظمات الاقتصادية والدولية المهتمة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد شبه غياب لوجود تعريف رسمي واضح يمكن الاعتماد عليه في دراسة نموذج هذه المؤسسات، وهذا راجع من خلال ما سبق ذكره في معايير تصنيف المؤسسات الصغير والمتوسط إلى انفراد كل دولة بتعريف خاص بها يتماشى مع حجم نموها الاقتصادي ومكانة هذه المؤسسات داخل محيطها الاقتصادي. و فيما يلي أهم التعريفات لبعض الدول الكبرى :

1.تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عرف البنك الأمريكي للتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها مجموعة المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير، وتستخدم رؤوس أموال صغيرة، وتوظف عددا محدودا من الأيدي العاملة.[2]

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **مرجع سبق ذكره**، ص:354 .

[2] ناريمان بن عياد، **دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مطبعة زويغي، الجزائر، 2010، ص: 07.

2. تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اعتمدت اليابان في تعريفها حسب القانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963 على معياري رأس المال واليد العاملة، فهذه المؤسسات لا يتجاوز رأس مالها المستثمر 100 مليون ين ياباني ولا يتجاوز عدد عمالها 300عامل أمّا التقسيم حسب القطاعات فهو كالآتي:

- المؤسسات الصناعية والمنجمية وباقي الفروع رأس المال المستثمر اقل من100 مليون ين وعدد العمال لا يفوق 300عامل.
- التجارة بالجملة رأس المال لا يفوق 30 مليون ين وعدد العمال اقل من 100 عامل.
- التجارة بالتجزئة والخدمات رأس المال لا يفوق 10 مليون ين وعدد العمال اقل من50 عامل.

3. تعريف الاتحاد الأوربي

اعتمد هذا التعريف على مجموعة من المعايير الكمية والنوعية ويظهر ذلك في:

- المؤسسات المصغرة والمتوسطة هي مؤسسة تشغل اقل من10 أجراء
- المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل اقل من 50 أجير وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين اورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو.
- المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل اقل من250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أوروا ولا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.[1]

4.تعريف بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قام اتحاد جنوب شرق أسيا بدراسة حديثة حول المؤسسات، مفادها وضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغير، المتوسطة، الكبيرة والأسرية، وذلك اعتمادا على معيار واحد من المعايير الكمية ألا وهوعدد العمال، وبعد هذه الدراسة خلص الاتحاد إلى النتيجة الآتية:[2]

- من 1 إلى 9 عمال: مؤسسات أسرية.
- من 10 إلى 49 عامل: مؤسسات صغيرة.
- من 50الى 99 عامل: مؤسسات متوسطة.
- أكثر من 100 عامل: مؤسسات كبيرة.

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001 ،ص:98.

[2]. أحمد عبده أبو السيد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة ، ليبيا، 2005، ص55.

5.تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عرفت الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل(الاستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية) كما يتراوح فيها عدد العاملين ما بين 10 إلى 50 عاملا[1]. وصنفت هذه الهيئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كالآتي:

- المؤسسات البالغة الصغر

هي كل عمل تجاري يستخدم ما بين شخص واحد وخمسة أشخاص وتتسم هذه المؤسسة ببساطة أنشطتها إلى حد يسمح بإدارتها مباشرة على أساس العلاقة بين شخص وشخص آخر.

- المؤسسة الصغيرة

يقصد بها العمل التجاري الذي يستخدم ما يتراوح بين 6 و50 شخصا ويكون لهذا العمل غالبا عدد من خطوط النشاط ومن المتصور أن يكون له أكثر من موقع مادي واحد.

- المؤسسة المتوسطة

وتعرف على أنها تلك المؤسسة التي تستخدم ما بين 51 و250 عامل ويكاد يكون من المؤكد أن تعمل هذه المؤسسة في أكثر من موقع.

6.تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [2]

يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم01-18 الصادر في 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال، حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تأتي بعد ذلك المواد 7، 6، 5 منه لتبين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعرف مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات وتشغل ما بين 1 و 250 عاملو لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمس مائة مليون دينار مع استفاءها لمعيار الاستقلالية.

---

[1] يوسف ثبري، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول النامية وترقيتها، حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية والمالية ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006.، ص:32.

[2] القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **القانون رقم : 01-18 الصادر عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -المادة 4-5-6-7**، 2001، ص ص:5-7.

- المؤسسة المتوسطة

تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 و250عاملا ويكون رقم أعمالها يقارب 200مليون دينار أويكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100و500مليون دينار جزائري.

- المؤسسة الصغيرة

تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10و49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200مليون دينار أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100مليون دينار

- المؤسسة المصغرة

تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين عامل واحد إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمال اقل من 20مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

المطلب الثالث: أشكال و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تنوع مجالات وأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعتها فرض على هذا النوع من المؤسسات اخذ أشكال عديدة وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة.

أولا: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هناك عدة معايير يتم على أساسها تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:[1]

- التصنيف حسب طبيعة التوجه.
- التصنيف حسب طبيعة المنتجات.
- التصنيف حسب تنظيم العمل.
- المقاولة من الباطن.

الفرع الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة التوجه.

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها إلى[2]:

- مؤسسات عائلية؛
- مؤسسات تقليدية؛
- مؤسسات متطورة شبه متطورة.

1-المؤسسات العائلية

وهي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها المنزل وتكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة ويمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة وتقوم بإنتاج سلع تقليدية

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق:ص:355

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، **مرجع سبق ذكره**، ص: 355.

بكميات محدودة وفي البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزء من السلع لفائدة المصانع أي ما يعرف بالمقاولة.

2- المؤسسات التقليدية

هذا النوع من المؤسسات يعرف أو يقترب كثيرا إلى النوع السابق هذا لان المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن النزل وتعتمد على وسائل بسيطة.

وما يلاحظ على النوعين السابقين أنهما يعتمدان كثيرا على كثافة اكبر لعنصر العمل واستخدام ضعيف للتكنولوجيا المتطورة وكذلك تتم عملية التسويق ببساطة.

3-المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة

يتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوعيين السابقين باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيات الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية.

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات

يمكن أن تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة الإنتاج الذي تنتجه والذي يتنوع حسب تنوع النشاط الاقتصادي إلى: [1]

- مؤسسات إنتاج سلع استهلاكية.
- مؤسسات إنتاج السلع والخدمات.
- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز.

1- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:

وتقوم بإنتاج سلع ذات استهلاك أولي مثل:

- المنتجات الغذائية.
- تحويل المنتجات الفلاحية.
- منتجات الجلود.
- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ويرجع سبب اعتماد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لاستخدامها المكثف لليد العاملة وكذلك سهولة التسويق.

[1] عثمان لخلف، **مرجع سابق** ،ص:22.

2- مؤسسات إنتاج السلع والخدمات

وهو يضم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في:

- قطاع النقل.
- الصناعة الميكانيكية والكهرومائية.
- الصناعة الكيميائية والبلاستيكية.
- صناعة مواد البناء.

ويرجع سبب الاعتماد على مثل هذه الصناعات إلى الطلب المحلي الكبير على منتجاتها خاصة في مواد البناء.

3- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز

يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام معدات وأدوات لتنفيذ إنتاجها ذات تكنولوجيا حديثة فهي تتميز كذلك بكثافة رأسمال اكبر الأمر الذي ينطبق وخصائص المؤسسات الكبيرة الشيء الذي جعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق بحيث يكون في بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج أو تركيب بعض المعدات البسيطة وذلك خاصة في الدول المتطورة أما في البلدان النامية فيكون مجالها مقتصر على إصلاح بعض الآلات وتركيب قطع الغيار المستوردة[1].

الفرع الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل:

يمكن لنا حسب هذا التصنيف التفريق بين نوعين من المؤسسات هما:

- مؤسسة غير مصنعة؛
- مؤسسة مصنعة

1- مؤسسة غير مصنعة

وهي ممثلة في الفئات الإنتاج العائلي والنظام الحرفي ويعد الإنتاج العائلي أقدم شكل من حيث التنظيم أما النظام الحرفي فهو يقوم به شخص أو عدة أشخاص ويكون في الغالب يدوي بإنتاج سلع حسب طلابيات الزبائن.

2 - مؤسسة مصنعة

وهي ممثلة في الفئات من 4 إلى 8 فهذا النوع من المؤسسات يقوم بالجمع بين المصانع الصغيرة والمصانع الكبيرة ويتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام أساليب التسيير الحديثة وتعقيد العملية الإنتاجية وكذلك من حيث نوع السلع المنتجة واتساع الأسواق.

[1] عثمان لخلف، **مرجع سابق** ،ص:23.

ثانيا: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص نذكر منها: [1]

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب هي منشئات فردية أو عائلية أو شركات أشخاص ويساعد هذا النوع من الملكية على استقطاب وإبراز الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وتنميتها

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يديرها أصحابها

طبيعة الملكية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعل مهام الإدارة تسند إلى مالك المؤسسة في غالب الأحيان وذلك بسبب بساطة العمليات التي تقوم بها المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة فهي لا تتطلب مهارات عالية لإدارتها.

- لها حجم صغير نسبيا في الصناعة التي تنتمي إليها

تتميز هذه المؤسسات بصغر حجمها في الصناعة فهي تكون في غالب الأحيان في قطاع النسيج وتفصيل الملابس وفي قطاع الخشب، الأثاث، الجلود، وقد تكون على شكل مقاولة من الباطن فهي لا تستخدم تكنولوجيات عالية إلا أن هناك بعض الصناعات تتطلب بعض المهندسين والإطارات.

- تعتمد هذه المؤسسات بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال

ما يلاحظ على هذا النوع من المؤسسات انه يعتمد بشكل كبير على التمويل الذاتي أو القروض المقدمة من الأصدقاء أو أفراد العائلة أي أن الاعتماد على التمويل البنكي ضعيف وهذا راجع إلى:

- عدم القدرة على تقديم ملفات مشاريع تخضع للشروط المطلوبة.
- عدم توفر الضمانات البنكية المطلوبة للحصول على القرض.

- تكون هذه المؤسسات محلية إلى حد كبير في المنطقة التي يعمل بها

يتميز هذا النوع من المؤسسات كذلك بالتمركز أي محدود المساحة التي ينشط فيها ويكون في الغالب مرتبطة ارتباط مباشرا بالمستهلك إذ تقوم بإنتاج سلع استهلاكية إلا أن هناك عدد قليل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجال إنتاج سلع إنتاجية أو جزء من منتوج معين أي ما يعرف بالمقاولة الباطنية لكن هذا لا يمنع من وجود ورشات لإصلاح المكنات تنتج أحيانا قطع غيار بديلة لتلك القطع المستوردة وخلاصة القول هي أن الارتباط المباشر بينها وبين المستهلك جعلها ذات طابع مركزي أو محلي.

[1] عبد السلام عبد الغفور وأخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الصفاء،2001،ص:08.

المبحث الثاني: العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل يجب أخذها بعين الاعتبار من طرف متخذي القرار في الميدان الاقتصادي، وهذا قصد تنميتها وتوجيهها إلى خدمة الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: عوائق خاصة بتمويل و الائتمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر مشكلتا التمويل والائتمان بوجه عام من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وبالأخص في مرحلة الانطلاق، فكثيرا ما تعتمد على قدراتها الخاصة، أي على التمويل الذاتي عن طريق الأموال الخاصة بالمؤسسين، أو على القروض العائلية، أو الاقتراض من عند الأصدقاء بناءا على علاقات خاصة تجمع بينهم[1].

يلاحظ هنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها طريقة خاصة في التمويل، ذلك أن الحصول على القروض المصرفية يستوجب- فضلا عن دراسة جدوى هذا الاستثمار أو المشروع -توفر الضمانات اللازمة، والتي غالبا مالا تكون متاحة، لكن معظم الدراسات المهتمة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ترى أن مشكل التمويل لا يعود إلى عجز البنوك التجارية والمؤسسات المالية على تمويل هذه المؤسسات، بل في الحقيقة هي عدم الرغبة في تمويل المشاريع الصغيرة سواء عند نشأتها أو عند توسعها أو من خلال نشاطها الإنتاجي، فهذا الأمر شائع خاصة في البلدان النامية، فهي ظاهرة عادية لا تحتاج إلى شواهد، فالدراسات التي أعدها البنك العالمي تثبت بأن المؤسسات المالية لم تمد المشروعات الصغيرة في البلدان النامية بأكثر من 1% من احتياجاتها والبنوك التجارية تفضل المشروعات الكبرى الأكثر ربحية، وذات السمعة الجيدة، وذلك لضمان الإيفاء بشروط الاقتراض وتقديم الضمانات.

كما تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدم توفر النقد الأجنبي، وفي الغالب فإن الحصول عليه يمثل مشكلة كبرى ومعقدة للغاية، كون أن سياسات النقد الأجنبي في معظم الدول النامية غالبا ما تجنح إلى تشجيع المؤسسات الصناعية المكثفة لرأس المال بدرجة أكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهو ما يؤدي بصغار المستثمرين اللجوء إلى السوق الموازي لاقتناء ما تحتاج إليه من النقد الأجنبي لتمويل مستوردا من الآلات والمعدات والخامات وقطع الغيار وتسديد مصاريف الخدمات الأجنبية (خبراء -عمالة)، فيحد ذلك من قدرا على استغلال طاقة الإنتاجية ومن نموها وتكيفها مع المتغيرات في السوق.

وتنعكس مشكلة التمويل على معاملات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، حيث تضطر إلى الشراء بالأجل من بعض التجار وبأسعار مرتفعة نسبيًا واللجوء إلى الوسطاء في أسواق

---

[1] بوهزة محمد، بن يعقوب الطاهر، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات ص و م وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2006،ص:10.

المواد الخام للحصول على احتياجاتها بأسعار مرتفعة، وكذا التعاقد من الباطن مع المؤسسات الكبيرة لتوفير المدخلات وتسويق الإنتاج مقابل أجر محدد متفق عليه أو بسعر منخفض، مما يقّلل من معدل ربحية النشاط مقارنة بالمعدل المناظر لو توافرت الموارد التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أمّا فيما يخص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فهو يعاني من صعوبات مالية أثرت على سيره وانعاشه، فهناك عائق كبير على مستوى البنوك للحصول على القروض، وهذا نظرا للعدم توفر الثقة اللزمة ، فجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني عجز على مستوى الخزينة، كما أنّ هناك مشاكل فيما يخص تمويل الاستثمار، سواء كان لاقتناء العتاد في إطار إنشاء المؤسسة أو تجديده، أو توسيع قدرات الإنتاج.

وعموما يمكن استنتاج المشاكل الأساسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل في نقاط رئيسية وهي:[1]

- شروط الحصول على القرض لدى المؤسسات البنكية لتغطية حاجات تسيير الاستثمار.
- طريقة التنظيم البنكي الذي يتميز بمركزية قرار منح القرض على مستوى العاصمة، هذا ما يشكل عائقا كبيرا بالنسبة للمتعاملين المتواجدين داخل البلاد، لأنّ ذلك يؤدي إلى تأخيرات مرتبطة ببطء التنفيذ، وإرسال الملفات نحو العاصمة.
- غياب بنوك متخصصة في عمليات الاستثمار.
- تكليف النظام المالي مع الاحتياجات، بواسطة سياسة ديناميكية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الاعتذارات الدائمة بالمشاكل والصعوبات التي تعرفها البنوك العمومية عند إعادة تمويل خزينتها لدى البنك المركزي.
- التسيير البيروقراطي للبنوك العمومية، ومركز اتخاذ القرار المتعلق بمنح القروض، كانت لها آثار سيئة على آجال معالجة طلبات تمويل المشاريع الاستثمارية.

ومن أهم المبررات التي ترتكز عليها البنوك للامتناع عن الاقتراض للمشاريع الصغيرة مايلي:

- افتقاد أصحاب المنشآت الصغيرة إلى الكثير من الخبرة التنظيمية والإدارية، ومن ثمّ زيادة احتمالات الوقوع في مشاكل و ربّما الفشل الكامل.
- الافتقار للكفاءة والخبرة في التعامل مع النظام المصرفي، ولهذا فهي عاجزة على توفير الضمانات المصرفية المطلوبة.
- إعتماد نسبة عالية من المنشآت الصغيرة في تعاملها مع القطاع غير الرسمي وليس لها سجلات رسمية، وهذا ما يزيد خطورة التعاملات معها.

[1] بوهزة محمد وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 10

- ارتفاع تكاليف الخدمة أو المعاملة المصرفية في تمويل المشروع الصغير بسبب المبلغ الصغير للقرض.

وعليه تعتبر مشكلة التمويل بوجه عام من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة في مرحلة الإنشاء، لذلك فإنّ الرفع من الكفاءات والسياسات البنكية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجب أن تكون مرنة من أجل التكيف مع المشاكل الخاصّة بها.

المطلب الثاني: العوائق الإدارية و المشاكل الإجرائية مع الأجهزة الحكومية

1.العوائق الإدارية

يعتمد نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا على الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة المسيّرة لهذا القطاع في تعاملها مع مديري المؤسسات، ويتوقف كذلك على مستوى التعاون بين العاملين ومرؤوسيهم، وهذا ما تفتقده مؤسساتنا، التي تتطور ببطء شديد، مقارنة بما تطلبه التنمية الاقتصادية، فالمشكلة التي تعاني منها إدارة هذه المؤسسات هي مشكلة نظام، وليست مشكلة أشخاص، لأنّ الإدارة الجزائرية لا زالت تمثّل السبب الرئيسي لجل العوائق التي تقف في وجه التنمية الإدارية، الاقتصادية والسياسية للمجتمع، من خلال روح الروتين الرسمي الممّل[1]، فهناك الكثير من المشاريع عطّلت، كون أنّ نشاط المؤسسة يتطلّب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا، ممّا ضيّع على أصحابها وعلى الاقتصاد الوطني فرصا استثمارية لا تعوض، فعلى سبيل المثال؛ حتى يتحصل أحد المستثمرين على أرض للبناء، عليه المرور بعدّة إجراءات إدارية شاقة وطويلة هي :

- يقوم هذا المستثمر بطلب قطعة أرض مفردة أو في منطقة صناعية لدى البلدية، بعد أن يكون قدم شكّل ملفا خاصا.
- يتقدم إلى الولاية بطلب رخصة أو تصريح بالبناء .
- يتقدم بطلب التهيئة الملحقة للأرضية عن طريق اللجوء إلى المؤسسات الوطنية سونلغاز.
- يتقدم في الأخير إلى الأطراف الأخرى بإنجاز المشروع .

لهذا فالحصول على ترخيص رسمي لممارسة النشاط، يستغرق زمنا طويلا قد يمتد إلى سنوات وبتكاليف عالية سواء كانت رسمية أو غير رسمية، وتعبّر هذه الأخيرة عن الرشاوي التي يطلبها بعض الموظفين أو المسؤولين لقاء أداء الخدمة أو السرعة في الإجراءات الإدارية، وفي حالة قيام المستثمر بالمشروع بعد عناء انتظار التصريح، وما يصحبه من تكاليف خاصة، يجد نفسه في صراع آخر مع الضرائب التي تحدّ من قدرته على مواصلة النشاط و ربما تركه نهائيا. كما تطرح شهادة إثبات قيام المحل التجاري كمشكل أمام المستثمّرين الذين لا يتمتعون بالعقار الصناعي والذين لا يمكنهم القيد في السجّل التجاري دون تقديم شهادة الوضعية الجبائية، ومنه لا يمكنهم القيام بمشاريعهم

[1] سعيد مقدم ، **أخلاقيات الوظيفة العمومية** ، دار الأمة، ط 4 ، الجزائر، 1997 ، ص:16.

أمّا المؤسّسات التي تمارس نشاطها بصفة غير رسمية قد يكشف أمرها، فتتعرض في هذه الحالة إلى إجراءات عنيفة تصل إلى حد السجن أو الغرامات المالية، هذا التصرف كله له آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، غير أنّه يوجد هناك ماهو أخطر من ذلك منذ فرض قواعد وآليات الاقتصاد الحر، حيث تميّز الاستيراد بالفوضى، ممّا خلق مناخا أضرّ باقتصاد الدولة، لأنّ عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق العشوائي للسلع المستوردة سيؤدي حتما إلى توقف مسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ويتجلى الاستيراد غير المنتظم من خلال: [1]

- عدم وجود أسواق جديدة، وضيق الأسواق القديمة بسبب تدفق السلع المستوردة من جهة، وضعف القدرة الشرائية من جهة أخرى.
- الإغراق، المتمثل في استيراد السلع وبيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثيلاتها المحلية في السوق .
- انعدام المعلومات أفرز ظهور أكثر من 6000 مؤسسة استيراد في السنوات الأخيرة تهدّد كيان المؤسسات الإنتاجية الوطنية.
- التذرع بالحرية الاقتصادية وشروط تحرير التجارة الخارجية في إطار التهيؤ لاستيفاء شروط المنظمة العالمية للتجارة، مع أنّ هذه الأخيرة تكرّس وتقبل حماية المنتوج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية وحدها، تشجيعا وتأصيلا للصناعات الناشئة أو التي يهدّدها الاستيراد.

ومن هذا نرى أنّه من الضروري توفير بيئة تحوي كل الشروط الادارية للأنشطة الإنتاجية، تواجه التحدّيات المفروضة بالتبادل الدولي ودعم المنتوج الوطني.

2. مشاكل إجرائية مع الأجهزة الحكومية

وتتلخّص هذه المشاكل فيما يلي: [2]

1.2. مشكلة الحصول على تراخيص التشغيل

يقتضي منح تراخيص التشغيل استيفاء صاحب المؤسسة لاشتراطات صحية وأمنية معينة تستغرق وقتاً طويلاً بسبب عمليات المعاينة التي تقوم بها الجهات المختصة للتأكد من تحقّق الاشتراطات، خاصة في حالة إبداء ملاحظات واشتراط استيفائها بالكامل قبل منح الترخيص. وعادة ما يجد أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الوفاء بالمتطلبات الأمنية والصحية نظراً لضيق مساحات الورش والمحال الصغيرة من ناحية، ولارتفاع تكلفة توفيرها من ناحية أخرى، مما يعرّضهم لمخالفات وجزاءات لعدم مراعاة الاشتراطات الواجبة، كما يضطر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى العمل بصورة غير رسمية – أي دون الحصول على ترخيص رسمي لمزاولة النشاط – مما يؤدى

---

[1] عابي غنيّة ، **محدّدات استقطاب الاستثمار في ظلّ الإصلاحات الاقتصادية** ، رسالة ماجستير، غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر، 2004، ص:14 .

[2] لؤي محمد زكي رضوان، **المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية، الواقع ومعوقات التطوير**، نـــدوة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية القاهرة – جمهورية مصر العربية 18-22 يناير 2004، ص 117-118.

إلى عدم استقرار أوضاع المؤسسات وانخفاض الكفاءة الإنتاجية ومستوى جودة السلعة أو الخدمة المقدّمة، حيث يتردّد صاحب المؤسسة في تطوير النشاط تخوّفاً من احتمال اكتشاف وضعه غير القانوني وحرمانه من الاستمرار في العمل.

2.2. مشكلة التأمينات الاجتماعية

حيث تشترط هيئة التأمينات الاجتماعية على صاحب العمل التأمين على كافة العاملين بالمؤسسة أياً كان عددهم، وقد يتقاعس أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن ذلك بسبب قصور الوعي وعدم إدراك مفهوم التأمينات الاجتماعية أو عدم الرغبة في تحمل أقساط التأمين أو لعدم استقرار العمالة وسرعة دورانها، كما قد يتأخر بعضهم في سداد ما عليهم من مستحقات للتأمينات الاجتماعية إذا لم تتوفّر لديهم السيولة الكافية مما يعرّضهم إلى دفع غرامات وفوائد تأخير تضيف أعباءً جديدة عليهم.

3.2. مشكلة الضرائب

حيث لا يمسك أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دفاتر حسابية منتظمة، ولذا تلجأ مصلحة الضرائب إلى التقدير الجزافي لأرباحهم مع الميل للمغالاة في التقدير بسبب الشك في صحة بيانات الإقرارات المقدّمة لهم. ويترتب على ذلك دخول صاحب المؤسسة في سلسلة طويلة من الإجراءات للاعتراض على التقدير والإحالة إلى اللجان الداخلية ولجان الطعن، وقد ينتهي الأمر برفض الطعن وتأييد تقدير مصلحة الضرائب. وقد يعجز صاحب المؤسسة عن الوفاء بالدين ويضطر إلى إعلان إفلاسه والتوقف عن النشاط، كما قد يشكّل هذا الدين قيداً على المؤسسة في حالة الرغبة في الاقتراض من البنوك لشراء آلات أو إجراء توسعات في النشاط.

4.2. مشاكل التشريعات المنظّمة لسوق العمل

حيث يؤدى تدخل الحكومات ونقابات العمال في سوق العمل - لتحديد الحد الأدنى للأجور ولسن الالتحاق بالعمل ولتنظيم تشغيل الإناث والأطفال ونظم الإجازات والمكافآت - إلى تقييد فرص العمل التي يمكن أن توفرها المؤسسات الصغيرة، حيث يخاف صاحب المؤسسة من الشكاوى المحتمل أن يتقدم بها العمال لجهات الاختصاص بدعوى عدم الحصول على الحد الأدنى من الأجر أو تجاوز عدد ساعات العمل الرسمية. ويتفادى صاحب المؤسسة هذه المشاكل عن طريق الاعتماد على العمالة الأسرية والمؤقتة والموسمية، وكذلك العمالة الوافدة غير الحاصلة على ترخيص عمل، مع عدم الإبلاغ عن العمالة الفعلية المتواجدة بالمؤسسة. وتؤدى هذه الاعتبارات إلى ارتفاع معدل الغياب والانقطاع عن العمل وانخفاض إنتاجية العاملين، فضلاً عن صعوبة الحصر الدقيق للعمالة الفعلية الملحقة بقطاع الأعمال الصغيرة.

المطلب الثالث: عوائق التسويق و مشكل نقص الخبرة والمعلومات و العمالة الفنية

1. عوائق التسويق

يرتبط نجاح المؤسسة في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، بنجاحها في إدارة التسويق، ويعد نظام التسويق بالجزائر نظام حديث النشأة، إذ أنه نادرا ما أدرج في اهتمامات السياسات الإصلاحية قبل مخطط التصحيح الداخلي الذي أعتبر عملية مراجعة مخطط التسويق بالمؤسسة من أهم الأهداف التي يصبو المخطط إلى تحقيقها وذلك عن طريق التركيز على المنتوج، الأسعار، قنوات التوزيع والترويج.[1]

يرجع ضعف التسويق في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى العديد من العوامل، نوجز أهمها من حيث التأثير وإعاقة تطور هذا القطاع من المؤسسات في العناصر الأتية[2]:

- ضعف المداخيل التي تسمح بتغطية تكاليف التسويق، حيث نادرا ما تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تخصيص مبالغ ضخمة أو حتى في حدود 8% من رقم الأعمال، لتغطية تكاليف التسويق والإشهار، هذا الأخير إن وجد فإنه غالبا ما يقتصر على افتات بسيطة، أو الدخول إلى المعارض الوطنية أو الدولية.
- ضيق السوق، حيث تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق المجاورة لها، ونادرا ما نجد منتوج يوزع في مختلف الأسواق والمناطق، وفي مقابل ذلك نجد تدفق سريع للمنتجات الأجنبية المنافسة وذلك رغم السياسة التحفيزية التي تطبقها الدولة على المنتوج الوطني، ويمكن إرجاع ضيق السوق المخصص لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عاملين أساسيين: يتمثل العامل الأول في كثرة النشاط غير الرسمي وقوته التنافسية نظرا لعدم احترامه للشروط والمواصفات المطلوبة في المنتوج وكذا التهرب من المصاريف الجبائية وشبه الجبائية، كالتهرب من دفع أقساط التأمين واشتراكات المنح والضمان الاجتماعي، أما العامل الثاني فيتمثل في عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإلمام بالمواصفات الدولية بسبب إشكالية ضعف العمالة كما رأينا في العنصر السابق أو بسبب قلة الموارد المالية التي تسمح بمسايرة التغيرات التكنولوجية في الميدان.
- ضعف الترابط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة المحلية والأجنبية، حيث يساهم الإشهار الذي تقوم به المؤسسات الكبيرة في حالة اعتمادها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الترويج لمنتجاتها، إلا أن ذلك الترابط ضعيف جدا خاصة مع

---

[1] Sadeg M.، **Performance des entreprises Algériennes et intégration à l'économie mondiale** ، Cahier de CREAD، N°46، ALGER، 1999، P111.

[2] العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة قسنطينة، 2011، ص:202.

المؤسسات الأجنبية والذي يتضح من خلال دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير.

- لا تمثل الصادرات الجزائرية من خارج قطاع المحروقات سوى2% ، وتتمثل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا في بقايا المعادن والنفط، وتمثل الزيوت أهم منتوج مصدر من طرفها، أما المنتجات الأخرى فإن توزيعها يقتصر على الأسواق المحلية وبعبارة أدق على الأسواق المجاورة لمنطقة نشاط المؤسسة.
- عدم القيام بالدراسات السوقية واختيار استراتيجية الدخول والإقناع بالأدوات المعروفة كالسعر مثلا في التميز عن باقي المنتجين، كما أن تلك الدراسات إن وجدت فإنها لا تتميز بالتكرار والدورية، وهوما لا يجعلها قريبة من المستهلك من حيث رغباته وقدرته الشرائية، نجد بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تقتني معدات لإنتاج سلعة معينة دون القيام بدراسة السوق والمستهلك مما يدل على أنها تحاول تطبيق دراسة تسويقية على مستهلك غير ذلك الذي تمت عليه الدراسة، كما تصطدم تلك الدراسات إن تمت بإشكالية نقص المعلومات وعدم شفافيتها حتى وإن حصلت من داخل المؤسسة، أما المعلومات المحصلة من الخارج فتتميز بدورها بعدم الفعالية والبطء في تحصيلها، ونادر ما نجد موقع واب (WEB) لمؤسسة صغيرة ومتوسطة في الجزائر[1].
- ضعف دور حاضنات الأعمال والمشاتل على تقديم الدعم في مجال التسويق للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، ففي فرنسا تؤدي وكالة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في المجال التسويقي من خلال تقويتها لعلاقات التعاقد من الباطن وعلاقات سلاسل التوريد.

2. مشكل نقص الخبرة والمعلومات

تعانى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نقص شديد في المعلومات والبيانات التي تمكنها من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عليه عدم إدراك صاحب المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع أوتنويع النشاط، كما أن عدم الإلمام بتطورات الإنتاج والطلب السوقي وحجم الواردات المناظرة ومستويات الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية يجعل من الصعوبة بمكان على صاحب المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة تحديد سياسات الإنتاج والتسويق التي تمكنه من تدعيم قدرته التنافسية في السوق أو علاقاته التكاملية مع المؤسسات الكبيرة.[2]

تعتبر قّلة الخبرة التنظيمية والتسييرية من بين أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع للأسباب الآتية:[3]

---

[1] العايب ياسين، مرجع سابق، ص:203.

[2] محمد فتحي صقر، **واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية**، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية 18-22 يناير 2004 .مصر، ص35 .

[3] زويتة محمد الصالح، **اثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ص20.

- عدم توفر فرص التدريب الجيد والمناسب لإعداد مسيرين أكَفاء لتسيير إدارة على أعلى مستوى مطلوب وذلك بسبب قصور البرامج التعليمية في هذا المجال.
- نقص الخبراء المختصين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضعف التنسيق فيما بينهم.
- خوف الكثير من المؤسسات المصغرة التعامل مع البنوك أو المؤسسات التمويلية الرسمية، لأنهم لا يستوعبون نظمها وطبيعتها، وليست لهم الخبرة في إجراء التعامل معها، ولا خلاف أنه في ظروف ومعطيات ذا الشكل، لا يمكن التخطيط لإنشاء وتطوير المؤسسات وحتى الاقتصاد برمته.

3. مشكلة العمالة الفنية

يعد العنصر البشري، أحد أهم عناصر الإنتاج، ولذلك فإن نقص العمالة الماهرة هو من أهم المعوقات التي تواجهها هذه المؤسسات إذ لا يمكن تجاوزها بسهولة رغم إدارتها من قبل أصحابها في أغلب الأحيان .ويعود سبب عدم وفرة العمالة الماهرة إلى تفضيل العاملين الاشتغال في المؤسسات الكبيرة بالأخص الحكومية بسبب الأجور العالية والحوافز وامتيازات التقاعد والضمان الاجتماعي، فضلا عن انعدام الضوابط التي تحد من عملية انتقال العمالة من مشروع لآخر أو من قطاع لآخر.[1]

بالإضافة إلى عدم توافر فرص التكوين والتدريب الجيد والمناسب لإعداد الموارد البشرية اللازمة لإقامة وإدارة هذه المؤسسات، حيث يتميز العمال في هذه المؤسسات بتعدد الاختصاصات على عكس المؤسسات الكبيرة، والمبرر في ذلك هو صغر حجمها وكذلك لتكيفها مع المتغيرات، سيما تغيرات المحيط التنافسي. وعليه فنادرا ما نجد هذا النوع من المؤسسات يعتمد مخططات تكوين لتنمية معارف مستخدميها والسبب في ذلك يرجع بالدرجة الأولى لارتفاع تكلفة عملية التكوين.

[1] رقيبة سليمة، **تجربة بعض الدول العربية في الصناعات الصغيرة و المتوسطة**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أفريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص:33.

المبحث الثالث: أساليب ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نتيجة للمشاكل والمعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت الدولة الجزائرية متمثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سابقا بوضع مجموعة من الاليات و السبل التشريعية و التنظيمية التي من شانها دعم وترقية هذه المؤسسات، واعادة الاعتبار لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره مساهم حيوي في توفير رؤوس الاموال والنهوض بالاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: الأطر التشريعية لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفرع الاول: الدعم القانوني الغير المباشر

1.قانون ترقية الاستثمار

جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 في المرسوم التشريعي الصادر في 1993/10/05 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين وتنظيمات بإقراره لمبدا الحرية الكاملة للاستثمار[1]، واتاحة المساواة بين المتعاملين الوطنيين الخواص والاجانب، والتقليص في اجال دراسات الملفات واجراءات انجاز العقود، وتسريع التحويلات وتعزيز الضمانات...الخ.

وتم بموجب هذا القانون انشاء وكالة ترقية الاستثمار ودعمها ومتابعتها وحددت صلاحياتها وتنظيم سيرها لاحقا في شكل مرسوم تنفيذي، ويتعلق الامر بالمرسوم التنفيذي 319/94 المؤرخ في 1994/06/17[2].

وانشاء هذه الوكالة هو اهم ما جاء به قانون ترقية الاستثمار لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لأنها من اول الهيئات الحكومية الداعمة للاستثمار في هذا القطاع.

2.قانون تطوير الاستثمار

لقد تدعم الاطار القانوني لترقية الاستثمار وتطوير الاستثمار الخاص بصدور الامر الرئاسي 03/01 المؤرخ في 20 اوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار الذي يستبدل فكرة ترقية الاستثمار بفكرة تطوير الاستثمار، لقد حدد هذا القانون الجديد النظام العام الذي اصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية والاجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تستفيد من الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والاجانب[3].

- ومن اجل تجسيد عملية التوجه نحو تدعيم و تطوير الاستثمار انشأ القانون الجديد هيئتين اساسيتين للاستثمار:

---

[1]- شيبي عبد الرحيم ، شكوى محمد، **معدل الاستثمار الخاص بالجزائر** ، من المؤتمر الدولي القطاع الخاص في التنمية، بيروت ،من 23الى 25 مارس 2009 ،ص:6.

[2]- **نفس المرجع**،ص:6.

[3]- بالمادة 01 من الامر 03/01 ،المؤرخ في اول جمادى الثانية عام 1422 ،الموافق ل20 اوت سنة 2001 ،**يتعلق بتطوير الاستثمار** ،جريدة رسمية العدد47،ص:5 .

- المجلس الوطني للاستثمار:1 الذي يعتبر خلاصة لتفكير معمق حول كيفية توحيد مركز القرار المتعلق بالاستثمار.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:2 و هي بديل عن الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة و دعم الاستثمار.

الفرع الثاني: الدعم القانوني المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بالرغم من ان تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ليس حديث العهد، الا ان الفصل في تحديد محتواها ومضمونها لم يجد فحواه الا من خلال القانون 01_ 18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها[3].

وبالرجوع الى احكام هذا القانون تم اكتشاف بان هذا القانون يمثل مشروعا تنموي واعي ومؤشر على النقلة النوعية في مسار التحولات العميقة التي تشهدها البلاد ويترجم بصدق ارادة سياسية قوية وعازمة على تحقيق الاهداف المسطرة، والتخلص من التبعية البترولية، والنهوض بالاقتصاد الوطني وزرع ثقافة المؤسسات في المجتمع.

حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تأتي بعد ذلك المواد 5،6،7 منه لتبين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها – المؤسسة المتوسطة – المؤسسة الصغيرة – المؤسسة المصغرة.

كما انه يحدد معالم الاستراتيجية المستقبلية بالنهوض بالقطاع، فهو ينص في مواده:12،14،18،21،24 على:

- تطوير منظومة الاعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلزم المؤسسات، الهيئات، الإدارة المعنية بتزويد هذا الجهاز بمختلف المعلومات المتضمنة في البطاقات التي تحوزها.
- وضع برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تطوير تنافسية المؤسسات بغرض ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية.
- انشاء مشاتل لضمان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- انشاء صناديق ضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تأسيس بنك للمعطيات خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتماشى والتكنولوجية المعلوماتية العصرية.

---

[1]- المادة 18 من الامر 03/01 ،مرجع سابق،ص:7.
[2]- المادة06 من الامر 03/01،مرجع سابق،ص:5.
[3]- المادة 01 من القانون 01_18 ،المرجع سابق،ص: 5.

الفرع الثالث: الاجراءات و توصيات مجلس الوزراء

نظرا لاتساع هذا الفرع تم اختصاره في النقاط التالية:

1.اجراءات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر2009

نظرا للنتائج المشجعة التي حققتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مجال التشغيل، حيث اثبتت قدرتها المتميزة على توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة نسبيا، وتماشيا مع سياسة التنمية التي باشرتها الدولة، فقد اتخذت اجراءات عملية من خلال الامر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 والمتضمن قانون المالية التكميلي لنفس السنة، والتي تهدف الى دعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحفاظ عليها وتشجيعها على زيادة التوظيف.

2.بيانات مجلس الوزراء

ولمواصلة مسار الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و في اطار برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)،اصدر مجلس الوزراء عدة توصيات منها:

1.2توصيات جويلية 2010

لقد انبثق من بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الاحد 28 رجب 1431،الموافق ل 11جويلية 2010، دعما هاما من الدولة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة طبقا للكيفيات الاتية: [1]

- تخصيص اعانة عمومية تغطي نسبة 80% من تكاليف التشخيص الاولي و التشخيص النهائي المحدد قيمته ب 3 ملايين دج مرفقة بقرض بنكي معفى من كافة الفوائد.
- عرض دعم الاستثمار غير المادي لمطلوب في حدود 3 ملايين دج.
- دعم الاستثمار المادي المطلوب في حدود نفقات قدرها 15 مليون دج.
- مساعدات واعفاءات جزئية من الفوائد على القروض البنكية من اجل انجاز الاستثمارات الاولية و الاستثمارات التكنولوجية والعملية وتطوير التأطير واخضاع المؤسسة لإجراءات التصديق .

2.2توصيات فيفري 2011

صدرت اثر انعقاد مجلس الوزراء يوم الثلاثاء 19 ربيع الاول 1432 الموافق ل 22 فيفري 2011 توصيات قدمتها الحكومة بعد الدراسة و الموافقة، تخص تنشيط الاستثمار.

[1]- بوعتروس عبد الحق ،دهان محمد، **تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 'من الملتقى الدولي حول سياسات التمويل واثرها على الاقتصاديات و المؤسسات "راسة حالة الجزائر و الدول النامية "** ،بسكرة يومي 22/21 نوفمبر 2006 ،ص:12،11 .

المطلب الثاني: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لتمكين المؤسسات الجزائرية من مسايرة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم اعدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: أهداف البرنامج

تتمثل أهداف البرنامج في العناصر الموالية: [1]

- قيادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف السماح لها بتحسين تنافسيتها، وتحقيق المعايير الدولية للتنظيم والتسيير لغرض تقوية تنميتها المستقبلية.
- جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على التحكم في التطورات والتقنيات والاسواق والتنافسية على مستوى الجودة الجودة والسعر والابتكار.
- ترقية راس المال البشري بواسطة التكوين المستمر.
- تحسين التمويل (من حيث التنظيم و حجم القرض).
- تحسين مستوى الخدمات العمومية.
- ازالة حواجز التعاون بين المؤسسات (كالبحث و التطوير....).

وتقدر قيمة هذا البرنامج بمليار دينار سنويا يمتد من 2001 الى غاية سنة 2013،على مرحلتين [2]:

مرحلة تكييف المحيط 2001 -2005.

مرحلة الضبط والتنفيذ 2006 – 2013.

الفرع الثاني: مرحلة تكييف محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1. ترقية المحيط المالي

يعتبر المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اهم المؤشرات التي تدل على وضعيتها، ففي الجزائر يميز هذا المحيط الكثير من المشاكل و المعوقات التي تؤخر نمو هذه المؤسسات، دفع العمل على احداث اليات تتلائم وخصوصيات هذه المؤسسات، حيث ساهمت البنوك العمومية في سنة 2003 بتمويلات قدرها 555 مليار دج، في حين تم انشاء مؤسستين ماليتين سنة 2004 تساهمان في تسهيل الحصول على القروض البنكية وهي: [3]

- صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره 30 مليار دج،
- و صندوق رأسمال المخاطر برأسمال 5،3 مليار دج.

---

[1] خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة، آر الجامعة الجديد، الإسكندرية** ،2013،ص:108.

[2] نفس المرجع ،ص،109 .

[3] **مرجع سابق**،ص،109.

- واضافة الى هذا و تطبيقا للأحكام المنصوص عليها في القانون التوجيهي، تم انشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الذي انطلق فعليا منذ مارس 2004 و الذي وضع لهدف التخفيف من حدة مشاكل التمويل.

2. تطوير المنظومة المعلوماتية الاقتصادية و الاحصائية

وتهدف الوزارة المكلفة بهذه المؤسسات الى بناء نظام معلومات اقتصادي واحصائي قوي، ويمكن هذه المؤسسات من استغلاله في ظروف احسن.

وعلى الصعيد العملي قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية سابقا خلال سنة 2003 بإنجاز دراسات وتحقيقات اقتصادية في ثلاثة صناعات، وهي الصناعة الغذائية، مواد البناء، الكيمياء و الصيدلة، في حين تم تخصيص مبلغ مالي من ميزانية الوزارة مقداره 100 مليون دج لإنجاز مجموعة من الدراسات و التحقيقات الاقتصادية من بينها 5 دراسات في طور الاعداد في فروع البناء والاشغال العمومية، التجارة والتوزيع، الخشب والفلين والورق، الصناعات النسيجية،الالكترونية والالكتروتقني والاعلام.

هدف هذه الراسات تمكين الوزارة من اخذ صورة دقيقة عن وضعية مختلف قطاعات النشاط، وتتيح لها فرصة اعداد مخططات التأهيل وانشاء بنوك المعلومات [1].

3. انشاء الوكالة الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم انشائها سنة 2005 مهمتها الاشراف على تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل م ص م و متابعتها.

4. الصندوق الوطني للتأهيل

يسير الصندوق مجلس ادارة يراسه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ويتكون من ممثلي الوزارات المكلفة بالقطاعات ذات الصلة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وممثل غرف التجارة ، والصناعات والحرف والفلاحة ومنظمات ارباب العمل و النقابات. [2]

يدير الصندوق مدير عام يعين بموجب مرسوم رئاسي، يكلف الصندوق الذي يوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمهام التالية:

- تحديد السياسة العامة في عملية تأهيل المؤسسات.
- منح الاعانات الخاصة بتأهيل المؤسسات على اساس قرارات قابلية التأهيل المسلمة من طرف اللجان الجهوية للقيادة.
- تسيير الاعانات الممنوحة في اطار اتفاق شراكة مع الاتحاد الاوروبي.
- متابعة قرار ومراقبة انشطة اللجان الجهوية.

[1] **مرجع سابق** ،ص،110.
[2] **مرجع سابق** ،ص،110.

- القيام باعتماد الهيئات سواء كانت وطنية او اجنبية، خاصة او عمومية، التي تستند اليها مهمة القيام بعمليات التأهيل (هيئات للدراسة الخبرات، التكوين، و هيئات ضبط المقاييس الدولية.....الخ).

الفرع الثالث: مرحلة الضبط و التنفيذ

1. تقديم طلب المساعدة من المؤسسة بطلب مساعدة مالية في إطار صندوق التنافسية الصناعية (FPCI) تقدم الملف إلى السكرتارية التقنية للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية (CNCI).

2. معالجة الملف من طرف الأمانة (السكرتارية) التقنية، الملف المستقبل من طرف الأمانة يعالج مباشرة بعد الاستقبال بالتتابع (ملف بملف) وهذه المعالجة تكون في شكل إجراءات مراقبيه في النقاط التالية:

- التسجيل في سجل تجاري و رقم التعريف الضريبي.
- ثلاث سنوات من النشاط على الأقل.
- وضعيتها البنكية: صافي أصول المؤسسة الموجب أكبر أو يساوي 50 % من رأسمال الاجتماعي و كذا رأسمالها العام ينبغي أن يكون موجب.
- عدد العمال الدائمين على الأقل 30 عامل.
- بعد التحريات حول المؤسسة يمكن للأمانة التقنية أن تقبل الملف و تطلب معلومات مكملة كما يمكنها أن ترفضه.
- **3.** تقييم الملف: إذا كان ملف المؤسسة قد قبل فهو إذن يخضع للشروط المتفق عليها، وفي هذه الحالة تقوم الأمانة التقنية بعملية التقييم المالي، كما يتم تقدير هوية مخطط التأهيل، و تقييم الملف يكون ضمن الشروط المحققة التالية[1]:
- ينبغي أن تكون السنة المالية السابقة أو المتوسطة لثلاث سنوات سابقة موجبة.
- يجب تقديم تبرير لمخطط التمويل في حالة القيام باستثمارات.
- إثبات المعطيات المالية والمحاسبية (مع التبرير من طرف المحاسب ومحافظ الحسابات).
- إثبات مدى مساهمة برنامج التأهيل في زيادة القدرة التنافسية و ارتفاع الإنتاجية و دعم الموقع الاستراتيجي للمؤسسة في السوق الوطني و الدولي، استعداد لخفض الحواجز الجمركية.

4. اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية: بعد فحص الملف من قبل اللجنة علما باتخاذ القرارات التالية:

- الملف مقبول: في هذه الحالة تحظى المؤسسة بتقديم المنح المعنية.
- ويعاد تقييم الملف لاتخاذ القرار من جديد من قبل اللجنة.

[1] - صالح صالحي: **" أساليب و تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة "** الجزائر (ندوة المشروعات الصغيرة المتوسطة في الوطن العربي - الإشكاليات و آفاق التنمية ، القاهرة ، 2004 ، ص: 190.

- الملف مرفوض: يرجع إلى المؤسسة من أجل دراسة مكملة النقاط التي لم تلقى رضا اللجنة الوطنية، تعيد المؤسسة استكمال الدراسة ورفع البس عن النقاط السابقة وإعادة تقديم الملف للجنة لدراسته و اتخاذ قرار بشأنه من جديد.

المطلب الثالث: برامج التأهيل في ضل التعاون الدولي

يمكن وضع استراتيجية جديدة لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بمعزل عن مجال ترقية الشراكة والتعاون الدولي، لما لها من الآثار والانعكاسات على المؤسسة الجزائرية في المدى البعيد والمتوسط، لهذا يتعيّن الاستفادة من جميع الاتفاقيات المبرمة في مجال التعاون واستغلال الموارد الخارجية وكذا خطوط القروض الممنوحة للقطاع[1].

1. **برنامج الأورو متوسطي (ميدا) لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(MEDA)**

برنامج ميدا هو برنامج تعاون ثنائي بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية، حيث وقعت الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في أول ديسمبر 2001، ثم صادقت عليها في أفريل 2002،[1] غير أنها لم تدخل حيز التنفيذ إلا في سبتمبر 2005 من خلال المرسوم الرئاسي رقم 05-159 المؤرخ في 18 ربيع الأول 1426 الموافق لـ 27 أفريل 2005، المتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر من جهة، والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى،[2] ويعتبر برنامج ميدا ذو تمويل مشترك بغلاف مالي قدره 62.9 مليون أورو لمدة خمس سنوات، يساهم فيه الاتحاد الأوروبي بـ 57 مليون أورو، والدولة الجزائرية بـ 3.4 مليون أورو و2.5 مليون أورو حصة المؤسسات المستفيدة من البرنامج، و يمتد هذا البرنامج من سنة 2002 إلى غاية 2007،[3] و تتولى لجنة مختصة من الاتحاد الأوروبي تسيير و إدارة البرنامج، و يهدف البرنامج إلى تأهيل وتحسين المستوى التنافسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتمكينها من التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق و ذلك عن طريق:[4]

- تحسين مستوى الاستجابة البنكية لطلبات هذه المؤسسات، وذلك بإنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل المشاريع الاستثمارية لتقديم القروض على أساس الجدوى و ربحية المشاريع، و ليس فقط على أساس الضمانات المقدمة.
- تحسين مستوى كفاءة وتأهيل التسيير الإداري للمؤسسات عن طريق برامج للتكوين والتدريب، موجهة أساسا لمسيري هذه المؤسسات و عمالها.

---

[1] سمير العطية، التشغيل و حقوق العمل في البلدان العربية المتوسطية و الشراكة الأورومتوسطية: دراسة مقارنة المغرب، الجزائر، تونس، مصر، الأردن، فلسطين، لبنان ، سوريا، مؤسسة سلام و تضامن سيرافين الياقا و الوكالة الاسبانية للتعاون الدولي، اسبانيا، 2008 ، ص 92.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 31 ، 20 أفريل 2005، ص 3.

[3] Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisant, accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne : ce que vous devez savoir, Algérie, Octobre 2005.

[4] Ibid , p33.

- تقديم المساعدات للهيئات والمنظمات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة جمعيات أرباب العمل و بعض الأجهزة التي لها علاقة مباشرة مع هذا القطاع كمصلحة الضرائب والجمارك و الضمان الاجتماعي.
- دعم الإبداع و ترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما حدد البرنامج القطاعات المعنية بالاستفادة من البرنامج، وهي القطاعات ذات الصلة بالقطاع الصناعي من صناعات غذائية، فلاحية، وصناعة مواد البناء، والصناعات الكيماوية، وصناعات النسيج، والصناعات الجلدية، وصناعة الخشب، والصناعات الميكانيكية والحديدية والصناعات الالكترونية والكهربائية.

وقد بدأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتفعيل برنامج ميدا، حيث تمّ تنصيب وحدة تسيير برنامج UGP، وسيتبع عن قريب بإنشاء هيئات جهوية.
وفيما يلي ندرج المخطّط التنظيمي لوحدة تسيير المشروع UGP:
شكل رقم1: التنظيم الهيكلي لوحدة تسيير المشروعUGP

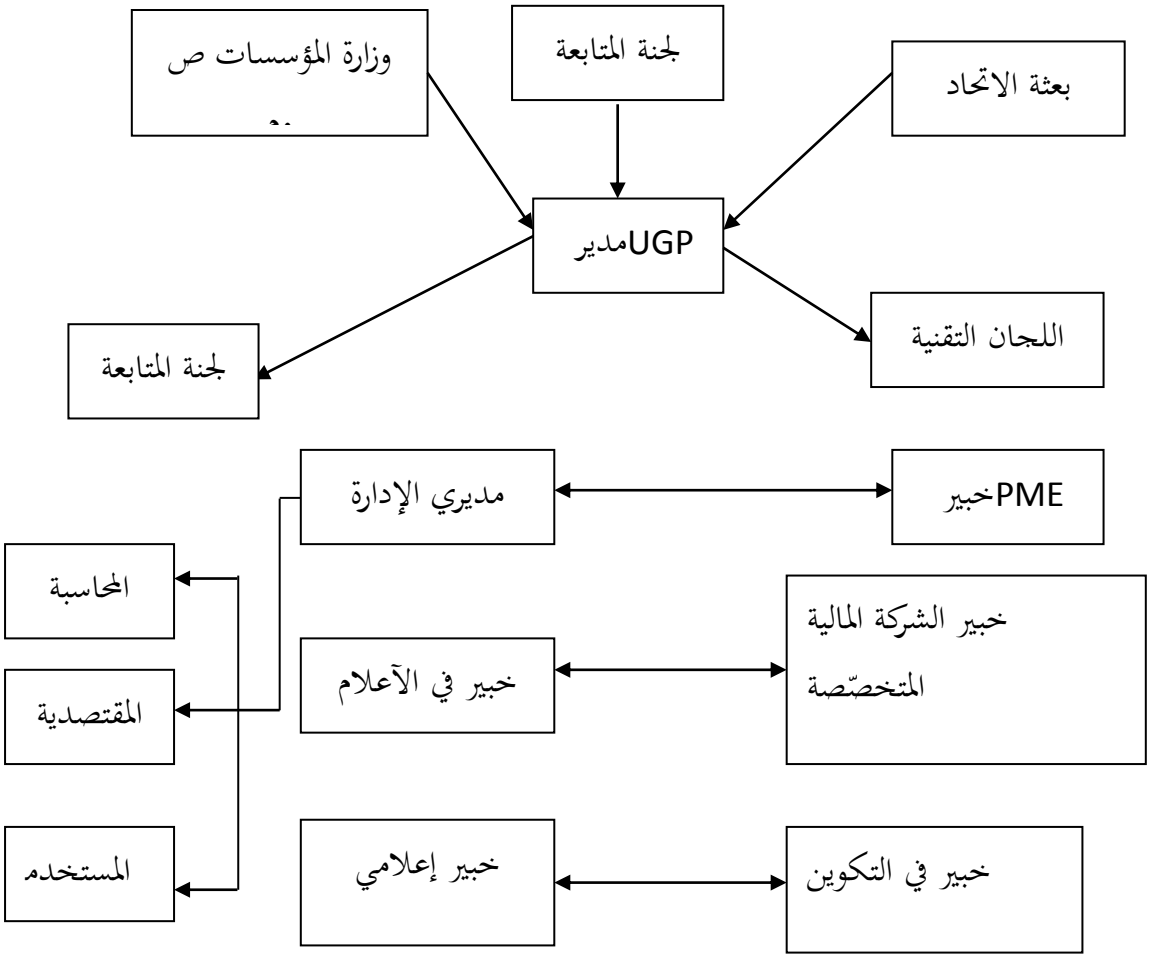

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم.

2- التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والبنك العالمي:

تمّ الاتفاق على فتح خط تمويل للمؤسسات ص و م، حيث تمّت الموافقة على قرض بقيمة 1.5 مليون دولارموجّهة لترقية القطاع، أين تندرج المساعدة التقنية المدمجة والتي تتضمن المشاريع التالية:[1]

- وضع نظام معلوماتي خاص بالقطاع.
- إنشاء مشاتل نموذجية.
- وضع برنامج للتأهيل.
- ورشات خاصّة بترقية المناولة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي OCI، وكذا ورشة حول ترقية التمويلات، وخاصة مع الدول التي تملك تجارب متقدمة في الميدان كماليزيا، اندونيسيا وتركيا. [2]

ويتكوّن تمويل البرنامج من مساهمة الاتحاد الأوربي بـ 57 مليون أورو، مساهمة الحكومة الجزائرية بـ 5.32مليون أورو، ومساهمة المستفيدين بـ 4.125 مليون أورو، ورغم بعض العوائق عرف المشروع في الآونة الأخيرة تقدّما ملحوظا وذلك من خلال:

- تشخيص وضعية 10 مؤسسات بهدف تأهيلها في إطار نشاطات الفرع الأول.
- عمليات تكوين وتشخيص لفائدة 10 مؤسسات مالية في إطار نشاطات الفرع الثاني.
- مساعدة منتدى وعمّال الأعمال للقيام بدراسة جدوى تتعلّق بإنشاء البارومتر الاقتصادي في إطار نشاطات الفرع الثالث.
- إضافة إلى دورتين من الأيام الدراسية عددها 10، ضمّت الولايات التالية: الجزائر، غرداية، عنابة، سكيكدة، وهران، وحضرها 140 رئيس مؤسسة، كما تمّ انتقاء مديرين لفرعي وحدة تسيير البرنامج، واللذان تنظّمهما ولايتي الجزائر وغرداية.

ولتوضيح الصورة أكثر نقدّم هذه اللمحة حول وحدة تسيير البرنامج UGP المنشأة يوم 06أفريل 2002، والتي تتضمن برنامج لدعم المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة للتنفيذ التقني والإداري للبرنامج المتعلق باتفاقية التمويل المبرمة بين الجزائر والاتحاد الأوربي، حيث تتهيكل هذه الوحدة في شكل فرق صغيرة، سبعة اختصاصيين في كل القطاعات، تغطي نشاطها الجوانب الثلاثة الرئيسية للبرنامج:

- تعزيز قدرات التسيير العلمية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (تكوين-استثمارات وتسهيل انتقال المعلومات).
- دعم المحيط المقاولي وذلك لمساندة الوزارات والمؤسسات العمومية المعنية مباشرة بتطوير المؤسسات ص وم، ولتحقيق الأهداف الخاصة بالبرنامج، يتمّ إقامة ملحقة تعمل على:

---

[1]– من كلمة ممثّل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الجلسات الوطنية للمؤسسات ص وم،14-15 جانفي 2004، قصر الأمم- نادي الصنوبر،الجزائر

[2] http://www.pmeart-dz.org، ; /fr/ document/.doc.html(20/04/2005) op.cit

- مساعدة المقاولين وتقديم النصائح لهم عند تحضير المشروع.
- ضمان الاتّصال مع المقر المركزي UGP في العاصمة.

ومع البنك العالمي وبالخصوص مع الشركة المالية الدوليةSFI تمّ إعداد برنامج تعاون تقني مع برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات (NAED) لإعداد ووضع حيّز التنفيذ لـ"بارومتر المؤسسات ص و م"، قصد متابعة التغيّرات التي تطرأ على وضعيتها، وسيتدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط.

3. التعاون الثنائي

هناك العديد من برامج التعاون الثنائي، وخاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة ووافرة في ميدان تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كفرنسا، إيطاليا، ألمانيا، إسبانيا، تركيا وكندا، ويتجلّى هذا التعاون في:

التعاون مع فرنسا

في إطار التعاون الجزائري الفرنسي تمّ إبرام اتفاق مع الجمعية الدائمة لغرف الحرف بفرنسا لتكوين 48 منشّطا اقتصاديا، ويتمّ التحضير لمشروع تعاون مع المجلس الجهوي Alpes-Rhome مع مجموعة من ولايات الشرق الجزائري (سطيف، عنابة وقسنطينة).

التعاون مع إيطاليا

حيث شرع مع إيطاليا تنفيذ خط القرض المقدّر بـ 52.5 مليار ليرة إيطالية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميادين اقتناء تجهيزات نقل التكنولوجيات، التكوين والمساعدة التقنية والبراعات الصناعية، كما تمّ الاتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية للنشاطات المنتجة يوم 18 أفريل 2002 بالجزائر لتقديم مساعدة تقنية لتدعيم هياكل الدعم الموجودة (إنشاء مشاتل، مراكز التسهيل وآليات مالية حديثة)، وكذا تبادل المعلومات الخاصة بالقطاع، ولهذا الغرض تمّ تنصيب لجنة متابعة لتحديد ميكانيزمات تطبيق الاتفاق.

التعاون مع ألمانيا

في إطار التعاون الثنائي مع ألمانيا وخصوصا في مجال التكوين والاستشارة، انتقل برنامج التعاون الجزائري الألماني GTZ إلى مرحلته الثالثة، فبعد أن أنهى تكوين 200مستشارا مختصّا في المؤسسات ص و م، وتشخيص وضعية 30 مؤسسة، قام هذا البرنامج بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن، بتنظيم ملتقيات إعلامية ودراسية لممثلي الجمعيات المهنية، وقد تمّ تمديد هذه الشراكة إلى غاية 2006[1].

[1] عبد الله خبابة، **مرجع سابق**،ص:107,

خلاصة الفصل الأول

من الواضح أن معظم الحكومات أدركت الدور الإقتصادي الخاص الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، من أجل ذلك كان لابد من وضع تعريف يتلائم مع الأطراف المعنية بهذا النوع من المؤسسات، لكن هذه المحاولة واجهتها بعض الصعوبات بسبب اختلاف معايير التصنيف و كذا طبيعة النشاط الإقتصادي لهذه المؤسسات من دولة الى أخرى، و للحد من هذا الإختلاف تم الأخذ بمعايير عدد العمال ورقم الأعمال لتعريف المؤسسات الغيرة والمتوسطة، و التي تتميز بعدة خصائص ولها عدة أشكال ميزتها عن المؤسسات الكبرى، وذلك من خلال دراسة أنواع التصنيفات المعتمدة في تحديد اشكال وخصائص هذه المؤسسات.

و من خلال ما تم طرحه في هذا الفصل يتضح جليا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه عدة معوقات ومشاكل على مستوى التمويل، الإدارة وكذلك التسويق وهذا أرهق كاهل هذا القطاع، حيث كان من الممكن للدولة الجزائرية تجنب هذه المعوقات نظرا لسهولة إيجاد حلول لها وذلك لإمتلاكها الإمكانيات للقضاء على هذه المعوقات وإحتوائها، وترك المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعمل دون مشاكل تواجهها.

و بالرغم من وجود معوقات تمنع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العمل في محيط ملائم، هذا لم يمنع الدولة الجزائرية بالقيام بإجراءات و برامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء على المستوى المحلي كالبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف التوصيات الحكومية التي سبق ذكرها أو على المستوى الدولي بالقيام بالشراكة مع بعض الدول الناجحة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كألمانيا، ايطاليا وفرنسا، وكذلك الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من مواكبة العصر.

كل هذا الإهتمام بالمؤسسسات الصغيرة والمتوسطة يدل على أهميتها الكبيرة في التنمية الإقتصادية ودورها بالنهوض بالإقتصاد الوطني .

الفصل الثاني: علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية الإقتصادية وسبل إنفتاحها على الخارج

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المفاتيح التي يمكن أن تخلص الإقتصاد الوطني من التبعية لقطاع المحروقات، وذلك لما لها من أهمية إقتصادية ودور هام في تسريع وتيرة التنمية الإقتصادية وكذلك تميزها بمرونة في مواجهة الأزمات الأقتصادية الكبرى، وسهولة اندماجها مع العالم الخارجي وإيصال المنتوج المحلي الى أبعد الأقطار في العالم .

ولهذا تم صياغة هذا الفصل لإبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية، وأساليب وبعض الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإنفتاح على العالم الخارجي ومحاولة الربط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الإقتصادية.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: عموميات حول التنمية الإقتصادية؛
المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الإقتصادية؛
المبحث الثالث: إنفتاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الخارج.

المبحث الاول: عموميات حول التنمية الاقتصادية

قبل أن تناول موضوع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية كان لزاما إلقاء نظرة على التنمية الاقتصادية لإبراز تعاريفها ومعانيها ومراحلها ثم المبادئ والسياسات الاقتصادية لتحقيقها. كما تجدر الإشارة إلى أن التنمية مسؤولية المجتمع كله من صناع القرار إلى المواطنين كل في موقعه وان دفع عملية التنمية في بلدان العالم الثالث تتطلب تفعيل كل الطاقات المحلية ضمن استراتيجية تنموية شاملة توسع خيارات الناس وقدراتهم وترتكز على مبدأ المشاركة الفعلية في القرار والتنفيذ والتقييم[1].

المطلب الأول: مفاهيم ومعاني التنمية

لقد اختلفت تعاريف ومفاهيم التنمية وذلك لاختلاف المؤشرات ووجهات نظر كل مفكر فبالنسبة للمؤشرات الاقتصادية تعني التنمية الاقتصادية قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق النمو الاقتصادي أي تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي وهي تعني أن للتنمية الاقتصادية كذلك قدرة على تحقيق معدلات نموا للدخل الفردي تفوق معدلات النمو السكاني وذلك باستبعاد اثر التضخم[2].

وتعرف التنمية أنها عملية غايتها الإنسان واعية ومعقدة طويلة الأمد شاملة وكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، التكنولوجية، الثقافية، الإعلامية والبيئية وتشترط تظافر وتكامل جهود القطاعين العام والخاص في ظل تغطية إعلامية فعالة كونها جزء أساسي من هذه التنمية.

وتعرف التنمية كذلك على انها تقدم المجتمع عن طريق استنباط اساليب انتاجية جديدة افضل ورفع مستويات الانتاج من خلال انماء المهارات والطاقة البشرية وخلق تنظيمات افضل، فضلا عن زيادة راس المال المتراكم في المجتمع[3].

والتنمية بصفة عامة تعتمد اعتمادا كبيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها، فتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية بواسطة الناس أي إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها، وأكثر أشكال المشاركة في السوق كفاءة هو الحصول على عمالة منتجة ومأجورة ومن ثم فإن الهدف الرئيسي لاستراتيجيات التنمية البشرية يجب أن يتمثل في توفير عمالة منتجة[4].

---

[1] مصطفى الاسعد، **التنمية ورسالة الجامعة في الالف الثالث**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2000،ص11.
[2] عبد الوهاب الامين، **التنمية الاقتصادية** ،دار حافظ للنشر والتوزيع ،2000، ص17.
[3] محمد الليثي ، **التنمية الاقتصادية ،مفهومها ،نظرياتها ،سياساتها** ،مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ،الطبعة الاولى ،1999،ص،17.
[4] الدكتور مصطفى الأسعد، **مرجع سابق**، ص:24.

ويرى جيرارد ميري(Gérard MAIRE) بأن التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن أي لتحقق التنمية يجب ارتفاع الدخل الوطني مع استمرارية هذا الارتفاع ومواصلته لفترة زمنية طويلة[1].

كما يعرف معايير التنمية بقوله (أن التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض في مستوى الفقر وعدم المساواة).[2]

1. التنمية بالمنظور التقليدي

كانت عملية التنمية وعلى مدى الستينات والسبعينيات من هذا القرن تعني مدى قدرة الاقتصاد القومي الذي يعاني من الركود لفترة ما على تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي بمعدل يتراوح من 5 الى 7 بالمئة او أكثر.

2. المفهوم الاقتصادي الحديث للتنمية

لقد أعيد تعريف التنمية في منتصف السبعينيات لتصبح عملية خفض أو القضاء على الفقر وسوء توزيع الدخل من خلال الرفع المستمر لمعدلات النمو الاقتصادي وباختصار أصبحت التنمية عدالة التوزيع من خلال النمو الاقتصادي[3].

كما يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها تكامل كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية بهدف الوصول الى وضع أفضل على كافة الأصعدة والقضاء على التخلف بكل مؤثراته وأسبابه، والتنمية الاقتصادية هي عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني، ولا يمكن ان تتم الا في اطار نمط محدد حيث تحدد القوانين الاقتصادية لهذا النمط خطواته لإنجاز مهامه ولأنها مرتبطة بالإنسان فهي تحتاج الى معطيات بشرية وسياسية وطبيعية مختلفة[4].

لايمكن اعتبار النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية تعبيرين مترادفين، فالنمو الاقتصادي لأحد الأقطار يعني الزيادة المتواصلة في دخله الحقيقي للفرد الواحد عن طريق التحسين المتواصل في وسائل الانتاج في كافة انحاء القطر، أما التنمية الاقتصادية فتشمل التغيرات الاقتصادية العديدة الاخرى التي توافق النمو الاقتصادي[5] .

التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب انتاجية جديدة افضل ورفع مستويات الانتاج من خلال انماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات افضل، هذا فضلا عن زيادة راس المال المتراكم على مر الزمن [6].

---

[1] الدكتور اسما عيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية** ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص:50.
[2] الدكتور اسما عيل شعباني ،**نفس المرجع السابق** ،ص50 .
[3] رمزي علي ابراهيم سلامة ،**اقتصاديات التنمية** ، الدار الجامعية ، مصر ، الطبعة الثانية ،1990،ص:107-108
[4] علي العطار ، **التنمية الاقتصادية و البشرية** ،دار العلوم العربية ، لبنان ، الطبعة الاولى ،2005 ،ص:24 .
[5] افريت هاجن ،**اقتصاديات التنمية** ،مركز الكتب الاردني ، الاردن ، الطبعة الاولى ،1988 ،ص:24 .
[6] محمد الليثي، **التنمية الاقتصادية** ،مرجع سابق ،ص:20 .

يمكن تعريف عملية التنمية الاقتصادية على أنها عملية نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة التقدم أو بمعنى أدق هي عملية الانتقال من الوضع الاجتماعي المتخلف إلي الوضع الاجتماعي المتقدم. هذا الانتقال يقتضي تغيرا في أساليب الإنتاج المستخدمة وفي البنيان الثقافي المتلائم مع هذه الأساليب الإنتاجية.[1]

مما سبق يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على انها عملية تتم عن طريقها زيادة الدخل القومي الحقيقي بحيث يترتب على ذلك ارتفاع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل.

3. عناصر التنمية

مما سبق ذكره في التعاريف المختلفة للتنمية الاقتصادية يمكن حصر أهم عناصر التنمية الاقتصادية كالآتي: [2]

- ثورة صناعية أو عملية التصنيع و خلق القاعدة الصناعية للمجتمع.
- ارتفاع مستوى التراكم الرأسمالي بوصفه المقوم الأساسي لعملية التصنيع.
- خلق الإطار الملائم في التغييرات في البنيان الاجتماعي المرغوب فيها لدفع عملية التصنيع، وهي تغيرات سياسية واجتماعية، أو تغير في القيم والسلوك وفي النظم السائدة بما يخدم عملية التصنيع.
- اختيار أسلوب التنمية، أي الاختيار بين قوى السوق والتخطيط الشامل.

ومن ثم فإننا نرى أن هذه العناصر التي ذكرناها سالفا بوصفها مكونات عملية التنمية يجب أن تكون متصاحبة، أي أن تتم في نفس الوقت ويتم التغير على جميع الجبهات، والسبب في ذلك يعمد إلي سمة هامة تميز الظواهر الاجتماعية والاقتصادية وهو ارتباطها تأثيرها المتبادل، ذلك أن التغيرات السياسية سوف تدفع عملية التصنيع كما أن عملية التصنيع سوف تؤثر في البنيان السياسي والتركيب الاجتماعي.....وهكذا.

4. متطلبات التنمية الاقتصادية:

تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات عديدة، وتتمثل هذه المتطلبات فيمايلي:[3]

- تغييرات متعددة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع.
- تتطلب تغييرا في السلطة السياسية القائمة.
- تتطلب نجاح عملية التنمية الاقتصادية علي المجال السياسي ضرورة إنشاء التنظيم السياسي الممثل لمصالح القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في التنمية
- تتطلب التنمية الاقتصادية تغيرات جوهرية في نظام التعليم وتتمثل في هذه التغيرات في ثورة ثقافية تغيير هذا النظام من جذوره قادرا على احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجيـــة.

---

[1] عمروا محي الدين ،**التخلف و التنمية** ،دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ،2000 ،ص:210

[2] حسين عمر ، **التنمية و التخطيط الاقتصادي** ، الطبعة الثانية ، دار الشروق ، جدة، 1978،ص:208 .

[3] عمر محي الدين ، **مرجع سابق** ،ص:222-226 .

- تتطلب تغييرا جوهريا في مناهج التعليم السائدة وذلك لحق العقلية المنهجية السابق الإشارة إليهـا. بمعنى أن هناك تغيير ضروري في مناهج التعليم وطرق التعليم من شأنه خلق العقلية العلمية والنقدية والمتسائلة والراغبة في فهـم واقعها ومحيطها وتغييره.
- تتطلب التنمية الاقتصادية السريعـة ونجاحها وجود أعـداد وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية
- تحتاج التنمية الاقتصادية إلى تغير جوهري في بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية السائدة أو خلق مؤسسات وتنظيمات جديدة.
- تحتاج إلى إزالة كافة العوائق أمام ارتفاع الكفاءة الإنتاجية للعاملين.
- تتطلب في العالم الثالث قيام الحكومة بدور فعال ودور قيادي في عملية النمو الاقتصادي، وهذا يتطلب جهاز حكومي على درجة عالية من الكفاءة.
- تتطلب تغييرا في القيم والعادات السائدة وسلوك الأفراد ونظرتهم إلى النشاط الاقتصادي والعمل كقيمة اجتماعية.

5. مراحل التنمية الاقتصادية

يمكن أن استخلاص مراحل التنمية الاقتصادية في أربع مراحل التالية وقبل ذلك تجدر الإشارة إلى انه لا توجد سياسة اقتصادية تصلح لجميع الأقطار لكن توجد علاقة بين مراحل التنمية التي وصلت إليها بعض الأقطار ولابد من الإشارة كذلك إلى أن هذه المراحل الأربعة ما هي إلا نموذج عام لعملية التنمية حيث يمكن أن يتخلى عن بعض هذه العوامل في أي قطر معين إلا أن الخطوط العريضة لهذه العملية تكاد تنطبق على جميع الأقطار والتي تنعكس على ضرورة الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية والبشرية في كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية.

1.5.المرحلة الأولى: تتميز بضرورة الشروع بإقامة الهياكل وتوفير المهارات الفنية الأساسية لذلك لا بد من التركيز في هذه المرحلة على إعداد الكوادر الفنية وإقامة الهياكل الاقتصادية والتنظيمات الاجتماعية والسياسية ضمن إطار اقتصادي موجه نحو تحقيق التنمية السريعة.

2.5.المرحلة الثانية: تركز على زيادة راس المال الاجتماعي والاستثمار في إنشاء الطرق والمواصلات ومشروعات الري والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية...الخ. وقد يتطلب تحقيق ذلك الاستعانة بالقروض الأجنبية سواء من المنظمات الدولية أو بالاتفاقيات مع بعض الأقطار.

3.5.المرحلة الثالثة: تتميز بتبني برامج معينة للتصنيع وتطوير القطاع الزراعي وقد تجد معظم الأقطار النامية نفسها عاجزة عن توفير العملات الصعبة اللازمة لتمويل هذه البرامج

مما يحتم عليها ضرورة تعبئة مواردها الداخلية نحو الاستثمارات خاصة في الصناعات التصديرية التي تعتبر المصدر الأساسي للحصول على العملات الصعبة.

4.5.المرحلة الرابعة: تتميز بزيادة الصادرات المحلية بصورة كبيرة بحيث يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على إيرادات التصدير في مواجهة متطلبات التنمية وتمويل نسبة كبيرة من الاستيراد على أسس تجارية.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى المعيشية، وتوفير أسباب الحياة الكريمة وتحقيق غايات أخرى، وربما يكون من الصعب تحديد أهداف التنمية نظرا لتباين ظروف كل دولة، إلا أنه يمكن إبراز مجموعة من الأهداف والتي يمكن حصرها في[1]:

1. زيادة الدخل الوطني

الغرض الأساسي الذي يدفع بالدول إلى التنمية هو رفع الدخل الوطني قصد تحاشي عدة مشاكل والتي أهمها انخفاض مستوى المعيشة والفقر الشديد والنمو الديموغرافي ،ويقصد بالدخل الزيادة في السلع والخدمات، وتحكم زيادة الدخل عدة أمور أهمها النمو السكاني وإمكانيات كل بلد.

2. رفع مستوى المعيشة

يعتبر تحقيق مستوى المعيشة أولى أساسيات الدولة المتخلفة، ذلك أنه لا يمكن تحقيق الضروريات المعيشية (مأكل، صحة، مسكن.....).

مالم يرتفع المستوى المعيشي وقد لا يحدث هناك رفع في مستوى المعيشة مالم يصاحبه زيادة في الدخل القومي واستقرار نسبي في النمو الديموغرافي أي جعل النمو الاقتصادي يتوازى والنمو الديموغرافي، وأقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط الدخل، فكلما كان هذا الأخير مرتفعا كلما دل على مستوى معيشة أحسن.

3. تقليل التفاوت بين الدخول و الثروات

حيث أننا نجد فرقا شاسعا بين دخول وثروات الأفراد لذا تستحوذ طائفة صغيرة على جل شديدة وعلى ذلك تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخول والثروات المداخيل بينما الطبقات الأخرى هي فقر شديد، ومثل هذه الفوارق تنجر عنها اضطرابات بطريقة أو أخرى.

---

[1] عبد الحميد محمد القاضي ، **دراسات في التنمية و التخطيط الاقتصادي** ، الطبعة الاولى ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ،1972 ،ص:73-74 .

4. **تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني**

أي أن التنمية الاقتصادية تعمل على تركيبة الاقتصاد وتغيير طابعه التقليدي، ففي البلدان النامية ذات الطابع الزراعي والذي يتعرض بدوره إلى عدة تقلبات كالجفاف والمنافسة مثلا، وعلى هذا الأساس تلعب التنمية دور في استقرار هذا القطاع وإفساح المجال لقطاع الصناعة وهذا بإنشاء صناعات جديدة أو التوسع في الصناعات الأخرى، حتى تضمن القضاء على المشاكل العديدة التي تثيرها سيطرة الزراعة على البنيان الاقتصادي[1].

المطلب الثالث: المبادئ الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية

المطلع على النظريات والسياسات الخاصة بالتنمية لا يجد نظرية أو مبدأ واحد معتمد يصلح لجميع أقطار العالم إلا انه توجد بعض المبادئ والسياسات التي يمكن إن تعتبر كنموذج معبر عن هذه النظريات وكما نلاحظ إن هناك نظريات تعتمد على العلوم الاجتماعية الأخرى بالإضافة إلى علم الاقتصاد ذلك إن التنمية مجالها يتعدى الاقتصاد ليشمل الجانب الاجتماعي و الثقافي والسياسي...الخ.

ويمكن أن نجمل هذه المبادئ في النقاط التالية:

- الثروة الزراعية.
- الضغط السكاني.
- المفاضلة بين المشروعات التي تعتمد على العمل وتلك التي تعتمد على رأس المال.
- المفاضلة بين المشروعات الصغيرة والكبيرة.
- الاستثمار في رأس المال المادي.
- الاستثمار في رأس المال البشري
- تنوع الصادرات
- المفاضلة بين الربح الخاص الاجتماعي.

ولأنه ليس موضوع دراستنا التنمية في حد ذاتها فإننا سنتطرق إلى عنصرين من هذه المبادئ إلا وهما:

1. مقارنة المشروعات الصغيرة والكبيرة

يطرح هذا المبدأ مسألة ما إذا كان يجب على الدول النامية أن تعتمد على المشروعات الصغيرة وتعتمد على المشروعات الكبيرة في تحقيق تنميتها، وقد اثبت الواقع انه يجب على الدول النامية التركيز في خطواتها الأولى على المشروعات الصغيرة وذلك لأنها لا تتطلب نسبة كبيرة من الموارد الاقتصادية النادرة كما أنها تؤدي في نفس الوقت إلى

[1] عبد الحميد محمد القاضي ، **مرجع سابق** ،ص ص،73-75 .

تطوير الخبرات اللازمة لعملية التصنيع في المراحل الآتية للتنمية ومنه فإن إمكانية نجاحها تكون كبيرة على عكس المشروعات الكبيرة التي تكون فرصة نجاحها محدودة.

ويجب القول انه لا يمكن الفصل بين المشروعات الصغيرة والكبيرة كون النوعين متكاملين وليسا متنافسين فقد تؤدي صناعة كبيرة إلى تحفيز العديد من المشروعات الصغيرة من خلال الخدمات التي تقدمها المشروعات الصغيرة للمشروعات الكبيرة لذلك لا يمكن القول كقاعدة ثابتة أن حجم مؤسسة ما أفضل من حجم مؤسسة أخرى وإنما يجب أن تحدد البدائل في كل حال على حدا.

2. مقارنة بين المشاريع التي تعتمد على العمل والتي تعتمد على رأس المال

يعنى هذا الجانب بكثافة العمل مقابل كثافة رأس المال ويقصد بكثافة العمل الظاهرة التي يكون فيها عرض العمل كبيرا في قطر معين بالنسبة لعرض رأس المال وعليه فإن هذا القطر يجب عليه إعطاء الأولوية للمشروعات التي تستخدم أقصى عدد ممكن من العمال واقل نسبة ممكنة من رأس المال والعكس صحيح ومنه تنقص البطالة وفي الوقت ذاته زيادة الإنتاج الصناعي وعليه فإن هذا المبدأ يتيح لنا فرصة المفاضلة بين المشاريع وهذا حسب الاستراتيجيات المعتمدة من طرف هذه الأقطار النامية.

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الإقتصادية

بعد المرور على مختلف معاني التنمية الإقتصادية وشرحها، سيتم الربط بينها وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ابراز الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و كيفية تفعيل التنمية الإقتصادية عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الأول: اهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية

أولا:أهدافها

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في الحفاظ على الطابع الصناعي المحلي ومنافسة المنتوج الأجنبي، حيث أن الجزائر وهي مقبلة على الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة فرض عليها ضرورة ترقية المنتوج المحلي عن طريق تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تضمن المحافظة على الطابع الصناعي الوطني والمحلي أمام المنتوج الأجنبي.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في التنمية المحلية والجهوية لأنه في الوقت الذي نشهد فيه التوطن الكبير للصناعات والأعمال في المدن الكبرى للوطن خاصة الساحلية نلاحظ التهميش والعزلة التي تعانيها مختلف المناطق النائية الداخلية والجنوبية للوطن رغم ما تملكه من كفاءات و للتخفيف من هذه الفوارق الجهوية و تحقيق التوازن التنموي، كما تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى تحقيق مجموعة من الأهداف وإثبات قدراتها في ظل التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، والتي يمكن ذكر بعض منها: [1]

- الخروج بالاقتصاد الوطني من التبعية لقطاع المحروقات وتفعيل مختلف القطاعات الأخرى.
- ترقية فكر العمل الحر وظهور منظمين جدد في انتقال الجزائر من وضع اقتصادي ذو تسيير مركزي الى وضع اقتصادي بلا حواجز ولا قيود.
- الدفع بالمبادرات الفردية والجماعية ، باستخدام انشطة اقتصادية لم تكن موجودة من قبل وكذلك احياء انشطة تم اهمالها والتخلي عنها.
- استحداث فرص عمل بصورة مباشرة وتنويع المهارات واستغلال الكفاءات البشرية المتاحة.
- اعادة ادماج المسرحين من مناصبهم لأسباب مختلفة منها افلاس مؤسساتهم.
- احتضان حلقات الانتاج غير المربحة وغير الهامة بالنسبة للمؤسسات الكبرى وتركيز طاقاتها على هذه النشاطات.

---

[1] أحمد رحموني ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري** ،المكتبة المصرية ،2011،ص:65.

- اعداد كفاءات اقتصادية من رجال الأعمال والاقتصادين.
- توسيع التنمية في مختلف أرجاء الوطن بما فيها المناطق النائية ،مما يجعلها أداة فعالة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية ، وكذا تعتبر احدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات.
- تمكين فئات عديدة من المجتمع وخاصة الشباب على تجسيد افكارهم الى مشاريع واقعية من خلال تشجيعهم واحتضانهم تشكل احدى وسائل ادماج للقطاع الغير المنظم والعائلي.
- تنويع مصادر الدخل والتخفيف من أخطار التقلبات الاقتصادية والمساهمة في زيادة معدلات النمو والتنمية وتوسيع القاعدة الانتاجية واستخدام الموارد المحلية بصورة مثلى[1].

ثانيا: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تعرف لحد الساعة اتفاقا حول المعايير المستخدمة في تصنيفها فان ثمة اتفاقاعلى أهميتها أوموقعها في النشاط الاقتصادي باعتبارها محركا لعملية التنمية والنمو الاقتصادي.

1. توفير مناصب العمل:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اتاحة فرص عمل كثيرة في الوقت الذي تعاني معظم الدول ولاسيما النامية منها من مشكل البطالة ، وتتمثل أهم الأسباب التي جعلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر استقطابا لليد العاملة في أنها مشروعات كثيفة العمالة، حيث تتميز بصغر رأس المال المتاح مما يجعلها تعتمد على الى استخدام فنون انتاجية كثيفة العمل، هذا فضلا عن نقص الخبرة الادارية ،التنظيمية و المهارة الفنية لدى مستخدميها مما يجعلها تتجنب زيادة الكثافة الرأس مالية، كما أنها تقبل توظيف الأشخاص الذين لم يتلقوا التكوين والتدريب الذي يؤهلهم للعمل في المؤسسات الكبيرة ، حيث أن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشغلون الأقارب والأصدقاء دون اشتراط مؤهلات ادارية و علمية معينة [2].

2. تكوين قوة العمل الماهرة

باعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم عمالا ذوي مهارات منخفضة نسبيا فإنها تساعد على اكساب هؤلاء العمال المهارات الادارية والانتاجية والتسويقية والمالية لإدارة اعمال هذه المؤسسات ، وفي الوقت ذاته فهي تجنب الدولة التكاليف الاضافية التي

---

[1] **نفس المرجع السابق** ،ص:66.

[2] سدير غنية ، حيرش فايزة ، **تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في انعاش الاقتصاد الوطني** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية و المالية ،المدرسة العليا للتجارة ،2007،ص:18.

يتطلبها التوسع في اقامة مراكز جديدة للتدريب أو توفير مدربين وامكانيات في المراكز القائمة

3. **دعم المؤسسات الكبيرة**

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في دعم الكفاءة الانتاجية للمؤسسات الكبيرة حيث تزودها بالعمالة الماهرة التي اكتسبت الخبرة في المؤسسات الصغيرة لتنتقل الى المؤسسات باعتبارها تقدم أجورا أعلى ومزايا اجتماعية أفضل ، وبالتالي تستفيد هذه المؤسسات من خبرات هؤلاء العمال دون تحملها لأي تكلفة لتكوينهم وتدريبهم.

بالمقابل تحقق المؤسسات الكبرى خفضا في تكاليف الانتاج من خلال التعاقد مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج جزء من المنتج النهائي ، خاصة اذا كانت هذه الأخيرة تتسم بدرجة عالية من الكفاءة والتحكم في الجانب التكنولوجي.

4. دعم الصادرات

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تنمية الصادرات وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات وذلك لقدرتها على الدخول للأسواق الخارجية بسبب تنوع منتجاتها وانخفاض تكلفتها ، بالإضافة الى اعتمادها على المواد الأولية المحلية وهو ما يعني محدودية وارداتها.

ولقد قامت الجزائر برسم استراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات تستهدف رفع نسبة الصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات ، هذا من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومنها المصغرة كذلك والمؤسسات الوطنية ككل ، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية ، حيث بدأ طرح عدد من الاجراءات بمراحل تصب جلها في بناء اقتصاد خارج النفط [1].

5. القدرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة ففي حالة زيادة الطلب في حجم الاستثمار، وفي حالة الركود الاقتصادي

تخفض من الانتاج وهو ما يجعلها أكثر مقاومة لفترات الاضطرابات الاقتصادية من المؤسسات الكبيرة.

6. **مساهمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية المتكاملة**

للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية اقتصادية كبيرة ، تظهر في أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستطيع امداد المشروعات الصناعية الكبيرة ببعض المكونات ، أو الصناعات المغذية ،كما تساعد هذه الأخيرة في عملية توزيع منتجاتها في

[1] **مرجع سابق** ، ص: 19.

مختلف الأسواق ، وكذلك خدمات الصيانة ، وتعمل أيضا على تكثيف النسيج الصناعي والتطور التكنولوجي .

7. **تكثيف النسيج الصناعي**

ان من أوجه التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبرى، هو تقديم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخدمات والمساعدات الباطنية للمؤسسات الكبرى، اذ كلما وجدنا مصنعا لإنتاج منتج معين وجدنا شبكة من المصانع الصغيرة والمتوسطة محيطة بها من أجل صنع الأجزاء الثانوية للصناعات الكبرى، وهذا ما يساعد أيضا في نمو المؤسسات الكبرى في ذاتها.

8. **استخدام التكنولوجيا الملائمة**

تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طرق انتاج بسيطة ونمط تقني ملائم لظروف البلدان النامية، فالتقنيات المستخدمة في هذه المؤسسات كثيفة العمالة وغير مكلفة للعملة الصعبة مقارنة مع التقنيات المتطورة كثيفة رأس المال، حتى ان الخدمات المرتبطة بهذه التقنية متوفرة محليا و لا تتطلب مهارات عمالية و بذلك تنخفض تكلفة اعداد و تدريب العمال[1].

المطلب الثاني: الدور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.الاستثمار في المؤسسات الصغيرة وأهميتها الاجتماعية ومساهمتها في التنمية المحلية

لاشك أن الاستثمار في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أهمية اجتماعية وتحقيق تنمية المحلية، تظهر في نشر الوعي الإنتاجي، وتعمل على التحرر من أساليب الإنتاج التقليدية، التي لازمت المجتمعات ولاسيما الريفية منها مراحل زمنية طويلة.

ومن هنا كان للمؤسسة المصغرة دور كبير في التأثير على سلوك الأفراد وعاداتهم وتفكيرهم، إذ تم نقل التكنولوجيا البسيطة بطريقة تدريجية سهلة، كما إنها أسهمت في الإفادة من وقت الفراغ الضائع، الذي يترتب عليه تفشي الظواهر السيئة في المجتمعات، وانتشار أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي. [2]

2.الاستثمار في التنمية الصغيرة كعامل للتنمية الجهوية

يستند المدافعون عن دور المؤسسات المصغرة في التنمية الجهوية إلى واقع البلدان النامية التي تعرف صعوبات عديدة، كانخفاض الدخل النقدي المتوسط وارتفاع المتعطلين من القوى العاملة، وانخفاض مستوى التعليم والتكوين، و تشخيص هذه الأوضاع المتردية

---

[1] فيصل خنيفر ، بن شرقي طالبية ، **دراسة أسباب فشل و نجاح المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر** ، مذكرة لاعداد شهادة الماستر ، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر ، 2014،ص:28 .

[2] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة**، الإسكندرية، 2005، ص73

أكثر في المناطق الريفية إذ نجد هيكلها يخضع بصفة واسعة للعلاقات العينية، ويكاد يكون مقطوعا من الهيكل الاقتصادي لمناطق المدن الذي يعد أكثر تطورا.

تعد المؤسسات المصغرة في مثل هذه الوضعيات الأسلوب المفيد نظرا إلى ما تتمتع به من خصائص تجعلها تتلاءم وخصوصيات المناطق الريفية. إن هذه الحجة جعلت الجزائر تنتهج الأسلوب نفسه في محاولة النهوض بالمناطق الداخلية بوضع برامج للتصنيع المحلى، وكانت تهدف من ورائه نشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مختلف القطر الوطني، وقد تم في هذا الإطار إعداد برنامج خاص لتنمية وتطويرا لصناعات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة، الذي أوكلت مهمة تنفيذه إلى الجماعات المحلية، غير انه عوض أن هذه الصناعات تتركز في المناطق الداخلية والأرياف نجدها تتركن في المدن الكبرى وحول الأقطاب الصناعية، وقد يعود سبب ذلك إلى توفر الشروط والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المدن أكثر من الأرياف التي قد تنعدم فيها الشروط المذكورة.

3.الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعنصر من عناصر ضمان الدخل العائلي

بعد أن سارعت المؤسسات الكبرى إلى تقليص عدد عمالها للاستجابة إلى متطلبات الأزمة الاقتصادية، فإنها قد أسهمت في تعميق البطالة وترخيص الإقصاء الاجتماعي، نرى أن نسب التشغيل في المؤسسات المصغرة والصغيرة ما لبثت تتزايد منذ التسعينات.

وفضلا عن زيادة استقرار العمل في المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة فانه يستجيب لمتطلبات الفئات لأدنى توضأ للتهميش والبطالة كالنساء والشباب والمتقدمين في السن، وذلك لما يتميز به من مرونة في العلاقات وقلة التدرج الوظيفي.

4.الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعنصر إدماج المناطق النائية

إن الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يساهم في إدماج المناطق النائية في الحياة الاقتصادية، إن هذه النظرة الشاملة إلى المشكلة كنت تعتمد على المؤسسات الكبيرة فقدرة هذا النوع من المؤسسات على الاستجابة لمتطلبات الإقليم و المستهلك ناتجة عن طريق إدارتها و تعدد انتاجاتها عكس م ص و م موحدة الإنتاج فالمؤسسات الكبيرة هي التي تخدم المحيط التي تعيش فيه[1].

[1] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، نفس المرجع السابق، ص:74.

5.الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينمي المبدعين والرياديين، وتعلم إقامة الأعمال

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موقعا مهما لتنمية هذه الاستعدادات والمهارات الريادية الضرورية لنمو الاقتصادي، وقد تكون أحد أسباب انهيار اقتصاد الدول الاشتراكية هو هذا الخنق للمبادرة الذاتية والمهارة في إقامة أعمال جديدة. [1]

6.الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينمي المبادرة الفردية:

تظهر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة روح المبادرة وتنمّيها، لأن رجل الأعمال لابد أن يواجه بعض المخاطر غير متوقعة، مما يتطلب القدرة على التنبؤ بالأحداث غير المتوقعة واتخاذ القرارات السليمة.

7.الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم بتقديم الخبرة المتكاملة للعاملين:

يسمح الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعاملين القيام بمهام مختلفة في إطار زمني محدد بتنوع المهام والمسؤوليات، التي يقوم بها العاملون في المؤسسات، ومن ثم الزيادة في الخبرات والمعارف والتعامل الحسن في اتخاذ القرارات المهمة مما يؤدي إلى إظهار قدراتهم الحقيقية.

8.الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توطد العلاقات مع المستهلكين في المجتمع

يتمتع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقرب من المستهلكين ومعرفة احتياجاتهم مبكرا، ومن ثم إشباع بعض الحاجات مثل أعمال الحياكة وإصلاح الأدوات الكهربائية وغيرها من الأعمال.

7.الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسي لتنويع الثقافي في الاقتصاد

يهتم بعض العلماء بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنوع الثقافي والحفاظ عليه، مثل الجالية المغتربة خلال شهر رمضان تحتاج الى خدمات خاصة مثل متجر للمواد يحتاجها العرب في شهر رمضان، ومن ثم تقديم فرصة للحفاظ على العادات والتقاليد ومن ثم تعزيز التنوع الثقافي في المجتمعات.

8.الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسهم في التوازن الجهوري

تهتم التنمية الاقتصادية والاجتماعية توجه عدد من الاستثمارات نحو المناطق الريفية، مثل التعاون الريف والمدن، بحيث يتم إنتاج المنتوجات النصف المصنعة في الأرياف ويتم تركيبها في المصانع الكبرى التي تقع خارج الريف.

هذا التعاون له فوائد تعود على المصانع الكبرى بالفائدة، وعلى الاقتصاد ككل مثل:

---

[1] عماد أبو رضوان: **التحديات التي تواجهها المشاريع الصغيرة**، الملتقى الدولي حول متلبات تأهيل م ص و م في الدول العربية، جمعة الشلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006.

- اليد العاملة الريفية الرخيصة
- الامتيازات الضريبية على المناطق الريفية
- وجود مواد أولية قرب الأرياف

ومن الضروري أن نؤكد على أن دور الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية يجب أن يتحدد في الإطار العام لدور القطاع المؤسساتي في التنمية وليس معزل عنه.[1]

8.الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعد على إرضاء الحاجيات لحالية للمستهلك

من بين الأهداف الأساسية التي سيطرت خلال إنشاء برامج تنموي يرتكز على دعم هذه المؤسسات هو إنتاج السلع الاستهلاكية و أخرى وسيطة موجهة إلى إرضاء حاجيات المستهلك التي أصبحت تنتج من قبل هذه المؤسسات، فالملاحظ في الجزائر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها المصغرة تتغلغل وتتوزع على جميع فروع النشاط التي لها تأثير مباشر في حاجيات المستهلك.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساندا حيويا للمؤسسات الكبيرة والصناعات المتقدمة لما تقدمه من صناعات مغذية و خدمات و أيضا في توزيع المنتجات.

9.الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعد على محاربة السلوك الاجتماعي المنحرف

تحاول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القضاء على البطالة وعلى فرص تكوين فئات التي تعاني من عدم توافر فرص عمل لهم، مما يدفعوهم إلى السلوك المنحرف الذي ينتج عنه العديد من ظواهر الانحراف والفساد الاجتماعي.

إلى جانب كل هذه الأهمية للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية والاجتماعية هناك عناصر مهمة لا تقل عنها مثل مساهمة الاستثمار في تدعيم دور المرأة وخصوصا الريفية في النشاط الاقتصادي، حيث أن العمالة النسائية تستثمر في عدة نشاطات منها إنتاج الألبسة والتطريز وكل المشروعات الأسرية المنتجة، الأمر الذي يحقق الاستغلال الأمثل لليد العاملة النسائية، ومن ثم يحد من بطالة النساء. [2]

[1] عثمان لخلف، فتحي عبده أبو سيد أحمد،**مرجع سابق** ،ص:60 ؛ ص 75.
[2] محمد صالح الحناوي و محمد فريد صحن، **مقدمة في الأعمال**، دار الجامعية، الاسكندرية،2004، ص 62

المطلب الثالث: كيفية تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية

1.تفعيل دور المؤسسات المصغرة في عملية التنمية

إن تحقيق مساهمة فعالة ومنسجمة للمؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتأتى برأينا من خلال ما يلي: [1]

- توفير مزيد من الفضاءات بمختلف المناطق لبعث محاضن للمؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تسمح بتنمية أفكار المقاولة والاعتماد على الذات والمبادرة الفردية، وكذا العمل إحياء أنشطة صناعية وحرفية عن طريق تهيئة واستغلال فضاءات موجودة أو بإنشاء فضاءات جديدة.
- وضع استراتيجية متكاملة للنهوض بهذه المؤسسات من خلال دراسات قطاعية شاملة حول الإمكانات المحلية والجهوية والوطنية تمكن من تكوين بنك خاص بالمعطيات عن طريق منظومة إعلامية توضع تحت تصرف كل الهياكل المعنية بالتنمية وطنيا وجهويا وتمكن من انتقاء المشاريع الأكثر مردودية والمحدثة لمناصب الشغل، إضافة إلى دعم التنسيق بين المتدخلين في مجال انتقاء المشاريع واختيار المستحدثين وإنجاز عمليات التأهيل لفائدتهم والإحاطة بهم لضمان استمرارية مشاريعهم ومساهمتها في دفع حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إعداد قائمة بالفرص الاستثمارية من قبل أخصائيين وتحديد معايير يتم على أساسها اختيار الفرص المجدية وإقناع المستحدثين بالأخذ بهذه الفرص وتوفير الدعم الضروري لتجسيدها ومرافقتهم خلال مراحل الإنجاز.
- دعم ثقافة المبادرة والحث على التفكير في العمل المستقل، وكذا نشر ثقافة النجاح بالاعتماد على تنظيم المعارض الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع المؤسسات الكبرى على إبرام عقود مناولة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع إجراءات تمكن من تجاوز عقبة الحصول على العقار أو استغلاله.
- ضرورة إدخال تسهيلات تمويلية جديدة تسمح بتجاوز التباطؤ المسجل على مستوى البنوك في إبداء الموافقة أو الرفض حول تمويل المشروع.

2.تحقيق التوازن الجهوي و اللامركزية في التنمية

تشير الشواهد الإحصائية إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتصف بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو المناطق كثيفة النشاطات الاقتصادية، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنموية نذكر من بين أهمها: [2]

---

[1] **مجمع مداخلات الملتقى الوطني حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية** ،08 09 افريل 2002 ، جامعة عمار ثليجي ،الأغواط ،ص:92.

[2] لخلف عثمان ، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها** ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ، الجزائر،2004،ص:60.

- إن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأقاليم يمكن من امتصاص البطالة الكامنة في المدن الداخلية ووقف حركة الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن، والتي أدت إلى تكديس المدن أو المناطق التي يتركز بها النشاط الاقتصادي، وسرعان ما ظهرت السلبيات نتيجة الضغوط على خدمات المرافق المختلفة. وهذه الظاهرة واضحة في أغلبية الدول النامية كما هو الشأن في الجزائر، فحسب التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رأينا أنها تتركز في كبريات المدن خاص الجزائر العاصمة، والبليدة في الوسط ووهران وتلمسان في الغرب وعنابة وقسنطينة في الشرق من مجموع 48 ولاية تشكل التقسيم الإداري، تشغل أكثر من نصف العدد الجمالي للعمال. ونتيجة لعدم وجود فرص عمل كافية في المدن الرئيسية، يتحول الأفراد للعمل في قطاع الخدمات الهامشية، وبصفة خاصة في الأعمال التجارية البسيطة، ونجد أن البطالة المقنعة الكامنة في الريف تتحول تدريجيا بفعل تيار الهجرة المستمر إلى المدن الكبيرة.
- إن إنعاش المنطق الداخلية بالاعتماد على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن أنه قادر على امتصاص البطالة ورفع مستوى معيشة هذه المناطق ونشر وعي النشاط الصناعي من خلال إعطائه فرصة كبيرة لقطاع عريض من أفراد المجتمع لتعليم الكثير في المجال الصناعي، فهو يحقق نوعا من التأكيد والدعم للروابط بين الزراعة والصناعة والفوائد المترتبة على ذلك.
- تحقيق التوزيع العادل للدخل، فبانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المدن يمكن من جعل النشاط الاقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد والتخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية والريفية، وتقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الداخلية، وبين القطاع التقليدي والقطاع الحديث الذي يؤدي الانفصال بينهما في بعض الحالات إلى حد الازدواجية في بنيان الاقتصاد الوطني ككل. ويمكن القول أن صفة الانتشار الجغرافي التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقدرتها على تحقيق عدالة التنمية الجهوية مرجعها أن هذه المؤسسات تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها فهي تتطلب القليل من خدمات البنية التحتية وعلى الأخص في النشاطات التقليدية، وقادرة على تصريف إنتاجها في الأسواق الصغيرة المجاورة، ومتطلباتها تكون عادة محدودة، فضلا عن أنها قادرة على الإفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى.

المبحث الثالث: انفتاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الخارج

مما لاشك فيه أن التنمية الإقتصادية لا تتم إلا بالإنفتاح على العالم الخارجي والتجارة الخارجية، وذلكّ ما يوفر للدولة العملة الصعبة، ويعطي لها حلول للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، لذلك عملت الدولة على توفير هيئات وبرامج لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإنفتاح على العالم الخارجي وإيصال منتوجها لدول الجوار ولما لا الى أبعد الأقطار الجغرافية، وهذا ما سيتم دراسته في هذا المبحث الذي يتناول أساليب وبعض الهيئات الداعمة لانفتاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الخارج.

المطلب الاول. فتح مجال وآفاق واسعة للتعاون الدولي

مثلها مثل أغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لم تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة وخبرة واسعة في مجال التسيير والتنظيم وإدارة المشاريع الاقتصادية، الأمر الذي جعل من عنصر التكوين وإعادة تأهيل الطاقات المتوفرة ضرورة اقتصادية وذات أهمية استراتيجية لترقية وتطوير قدرات وأداء عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من مسايرة التطورات الفنية والتقنية، وهذا من خلال استيعاب الخبرات والتجارب والمهارات التكنولوجية الحديثة التي من شأنها أن تساعد على تحسين نوعية الإنتاج المحلي وتحديث أساليب العمل والتسيير إلى جانب الرفع من المستوى التقني والرسكلة التي تمثل ممرا حتميا للوصول إلى التأهيل الدائم.

في هذا السياق مثلت الشراكة أحسن فرصة للتعاون من أجل ترقية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف، ذلك أنه من خلال الشراكة يمكن الاستفادة من تجارب الطرف الخارجي الأجنبي، خاصة تجربة الدول المتقدمة في مجال التسيير والتنظيم ونقل المهارات وإدارة الأعمال التي تعد تجربة رائدة ومثمرة.

بالإضافة إلى هذا يمكن للشراكة أن تمثل حلا مناسبا لمشاكل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من حيث الحصول على التمويل والاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة ودخول الأسواق الخارجية، وتعزيز مكانتها في السوق الداخلي، كما ستسمح لها بإعادة هيكلة رأس مالها من خلال انفتاحه على الغير.

كما أن الشراكة تشكل أيضا مفتاحا لتطوير منتوجات جديدة ناتجة عن الطلب الداخلي المتزايد للمواطنين على السلع التي تستورد بالعملة الصعبة، والتي بإمكان إنتاجها في الداخل. وفي هذا المجال خطت الدولة خطوات جد مشجعة تمحورت أساسا حول تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي والتقني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشجيع الشراكة مع شركات ومؤسسات أجنبية والعمل على تبادل وفود المتعاملين الاقتصاديين إلى

جانب تعبئة التمويلات الخارجية لتوسيع القروض لصالح المستثمرين الجزائريين وتحسين التقنيات التسييرية والفنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بواسطة عمليات التكوين ونقل الخبرات الأجنبية.

وعلى الصعيد الميداني تم وضع عدة برامج للتعاون الثنائي مع الشركاء الأجانب من أجل تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات تكوين، المعلومات، الاستشارة،... الخ، على ضوء الخبرة والمهارات والمساعدات التقنية والكيفية التي يمكن أن تساهم بها هذه الدول في تفعيل دور هذا القطاع الحيوي في المحيط الاقتصادي.

ومن بين أهم الأعمال المسجلة ضمن هذا الإطار يمكن ذكر:

1.التعاون الجزائري الكنـدي [1]:

في إطار صندوق تطوير القطاع الخاص، تم تخصيص غلاف مالي قدره 10 ملايين دولار كندي من طرف هذا الشريك من أجل تسهيل التعرف المتبادل على القطاعات الخاصة الجزائرية والكندية، دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتمكينه من الحصول على المهارة والخبرة الكندية من أجل تحسين إنتاجه.

تشجيع عملية تخفيف العراقيل التي تعترض توسيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهكذا فمنذ وشع هذا الغلاف المالي فقد تم تجسيد 71 عملية:

- 60 عمليـة خصت المؤسسات في كل القطاعات لاكتساب الخبرة و المساعدة التقنية والتكوين وكذا الاستشارات في مجال التنظيم والتسيير مع التركيز أكثر على قطاع الصناعات الغذائية.
- 10 عمليات خصت المؤسسات العمومية التي لها علاقة مباشرة مع القطاع المالي والاقتصادي كلجنة مراقبة أعمال البورصة ووكالة ترقية ودعم الاستثمارات ومتابعتها وبورصة التنمية والشراكة.
- 02عمليـة خصت علاقات العمل للمقاولين الاقتصاديين لكلى البلدين.

2.التعاون الجزائري الإسباني:

قد تم أيضا إبرام اتفاق مع الطرف الإسباني لتكوين تقنيين وإطارات مسيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الجلود وهذا قصد تمكينهم من اكتساب تقنيات الإنتاج والتسيير الجديدة والمعمول بها في هذا البلد.

[1] وزارة الصناعة والماجم، **تقرير حول وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر**، جويلية 1998، ص:9 _ 10.

3.التعاون الجزائري الجنوبي الإفريقي:

في إطار اللجنة المختلطة الجزائرية الجنوب الإفريقية الأولـ تم تسجيل أعمال تأهيل تقني وتسييري تخص فروع الرخام والصناعة المنجمية وكذا إنجاز دراسة من أجل وضع نظام إعلامي اقتصادي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع هذا الشريك.

المطلب الثاني: الهياكل التنظيمية الموضوعة لترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل الهياكل التنظيمية الموضوعة من قبل السلطات المحلية لترقية صادرات المؤسسات الجزائرية بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

اولا: وزارة التجارة

تعتبر من أهم الهياكل الحكومية الملمة لكل الاعمال التجارية التي تجري في الوطن والتي يحكمها المرسوم التنفيذي رقم 94_207 المؤرخ في 16 جويلية 1994 ، وحسب المادة 08 من نفس المرسوم يتولى وزير التجارة في مجال العلاقات التجارية المهام التالية:[1]

- ينشط و يحفز كل الاعمال التجارية الخارجية الثنائية و المتعددة الاطراف من خلال الهياكل المناسبة بالاتصال مع الدوائر الوزارية والهياكل المعنية.
- يساهم في اعداد الاتفاقيات التجارية والتفاوض في شانها بالتعاون مع الهيئات المعنية ويتولى متابعتها وتنفيذها.
- يشجع الصادرات وتوظيف الانتاج الوطني من السلع والخدمات في الاسواق الخارجية
- يسهر على تسيير النشيط للميزان التجاري الاجمالي حسب كل بلد.
- ينشط بالتنسيق مع الهياكل المعنية ،المصالح الموضوعة لدى التمثيليات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج والمكلفة بالشؤون الخارجية.
- يقوم بإنشاء بعثات تجارية في الخارج حسب قدرة المبادلات الخارجية والوسائل المتوفرة ويتابع مهامها ويراقبها و يؤطرها.

من خلال هذه المهام التي يتولاها وزير التجارة ، نرى أن وزارة التجارة تلعب دورا أساسيا في مجال التنظيم و التنسيق والترقية للمبادلات التجارية الخارجية، ولأجل هذا وضع تحت وزير التجارة هيئة خاصة تتمثل في المديرية العامة للتجارة الخارجية ، بالإضافة الى ذلك أنشات لجنة دائمة مكلفة بترقية الصادرات خارج المحروقات ومتابعتها، وذلك بموجب القرار رقم 27 لوزير التجارة والمؤرخ في 3 جوان 1996،اذ تقوم هذه اللجنة برفع تقارير مفصلة عن أعمالها الى رئيس الحكومة ومن بين هذه الاعمال اتخاذ

[1] الجريدة الرسمية ،**المرسوم التنفيذي رقم 94-207** ،المتعلق بصلاحيات وزير التجارة ، العدد 47 ،جويلية 1994 ،ص:06.

القرارات والتنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات التي تقوم بأدوار رئيسية في مجال ترقية وتطوير الصادرات.

ثانيا:الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة(CACI)[1]

تتكون الغرفة الجزائرية التجارية و الصناعة من غرف التجارة و الصناعة التي انشات بموجب المرسوم التنفيذي 96-94 المؤرخ في 14 شوال 1416ه الموافق ل03 مارس 1996م ،و بهذه الصفة تنبثق الاجهزة المنتخبة في هذه الغرفة من الاجهزة المنتخبة في غرف التجارة الصناعية.

أما المادة الثانية من نفس المرسوم فتنص على أن الغرفة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ،اما المادة الثالثة من نفس المرسوم فتنص على أن يكون مقرها بمدينة الجزائر، ويمكن نقلها الى مكان أخر من التراب الوطني بموجب مرسوم تنفيذي بناءا على تقرير الوزير المكلف بالتجارة.

أما المادة الرابعة فتعتبر ان الغرفة على الصعيد الوطني مؤسسة تمثل المصالح العامة لقطاعات التجارة و الصناعة و الخدمات لدى السلطات العمومية.

حيث كانت تعرف هذه الغرفة سابقا ب "الغرفة الوطنية للتجارة " التي تاريخ انشاؤها يعود الى 07 ربيع الثاني عام 1400 ه الموافق ل 23 فبراير 1980 م.

كما ان الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة تقوم بكل عمل يرمي الى ترقية وتطوير مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني و تنميتها و توسيعها لا سيما في مجال الاسواق الخارجية حيث تتكفل الغرفة ببعض المهام التي توضحها المادة الخامسة من المرسوم المتضمن انشاء الغرفة الغرفة الجزائرية للتجارية و الصناعة منها: [2]

- اقتراح التدابير التي ترمي الى تسهيل عمليات تصدير المنتجات والخدمات الوطنية وترقيتها.
- تمثيل الجزائر في المعارض والتظاهرات الاقتصادية الرسمية التي تنظم في الخارج .
- ابداء رأيها في الاتفاقيات التجارية التي تربط الجزائر ببلدان اخرى.
- البحث عن شركاء اجانب من خلال مكتب تقارب المؤسسات.
- انجاز كل الاعمال والدراسات التي تساعد على ترقية المنتجات والخدمات الوطنية في الاسواق الخارجية .
- تقييم علاقات التعاون والتبادل وتبرم الاتفاقات مع الهيئات الاجنبية المماثلة .

---

[1] كتاب صادر من وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سابقا بعنوان(**des assises nationales de la pme**) في 14 جوان 2004 ،ص:452-453

[2] الجريدة الرسمية ، **المرسوم التنفيذي رقم 96-94 ، المتضمن انشاء الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة** ، العدد 16 ، مارس 1996 ، ص:19 (مبرمجة في ملحق الجرائد الرسمية).

ثالثا: الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير(SAFEX)

ترجع نشأة الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير الى سنة 1971حيث كانت تسمى ب "المكتب الوطني للأسواق الدولية و التصدير " والحدث بموجب الأمر 71-61 المؤرخ في 05 اوت 1971.

وبعدها أنشأ بموجب المرسوم رقم 87_63 المؤرخ في مارس 1987 الديوان الوطني للمعارض و التصدير، الذي اسندت له مهمة تسيير قصر المعارض وتتمثل مهمته الرئيسية في تنظيم المعارض الوطنية وتأطير الشركات الرسمية للجزائر التي تدخل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمعارض الدولية المقامة في الخارج، وبعدها التحق به المركز الوطني للتجارة الخارجية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 82_391 المؤرخ في 27 نوفمبر 1982.

وبانطلاق الجزائر في الاصلاحات الاقتصادية الكبرى في بداية سنة 1988 والمتضمنة استقلالية المؤسسات انعقد اجتماع طارئ للمساهمين في 24 ديسمبر 1990، في مقر الديوان، تقرر فيه اجراء تعديلات هيكلية وعلى اثره تغير اسم هذا الديوان ليحمل اسم الشركة الوطنية للمعارض والتصدير.

1. تعريف الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي موضوعة تحت وصاية وزارة التجارة ورقابتها، بعد إن كانت تتفرع عن الغرفة الوطنية للتجارة سابقا وتتخذ شكل مساهمة برأس مال قدره 360000000دج.[1]

لقد عرفت الشركة الجزائرية للمعارض والتصديرsafex كيفية تطور علاقاتها مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشارك في اغلب المعارض والصالونات التي تقوم بتنظيمها.

2.مهام وأهداف الشركة

تهدف الشركة الى تطوير وترقية النشاطات التجارية، وذلك من خلال تنظيم المعارض والصالونات للتعريف بالمنتوجات الجزائرية داخليا وخارجيا خصوصا لفتح باب المبادلات التجارية على منتوجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تقوم الشركة بالتعاون مع الهيئات الاخرى المكلفة بترقية التجارة الخارجية بعدة مهام نذكر منها:

- ترقية المبادلات التجارية بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] تاريخ safex من خلال موقعها على الانترنت **www.safex.com.dz**

- تنظيم المعارض و الصالونات المتخصصة ذات الطابع الجهوي أو الوطني أوالدولي
- برمجة وتنظيم مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التظاهرات الدولية التي تقام في الخارج.
- تنظيم و تسيير دائم للمنتجات الموجهة للتصدير.
- تعمل بصفتها وكيلا للمتعاملين الوطنيين وبناءا على طلبهم على تحقيق عمليات التصدير.
- ويتم تحقيق هذه المهام و غيرها من خلال ما يلي:
- معرفة انظمة التجارة الدولية ، والتمكن من مجالات تطبيقها.
- دراسات تجارية تمثل أساسا في جمع المعلومات التي يحتاجها المصدرين
- كراء اماكن وفضاءات للإشهار.
- تنظيم ملتقيات، محاضرات وندوات وذلك داخليا وخارجيا.

بالاضافة الى ذلك تقوم الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير بإعطاء العلامة التجارية للمنتجات التي تتوفر فيها المقاييس المطلوبة كالتغليف و هذه العلامة متمثلة في "جيد للتصدير" وكذلك تقوم بمراقبة المقاييس التقنية ومراحل تطبيقها خلال التصدير.

رابعا:الصندوق الخاص لترقية الصادرات(FSPE)

يعد انشاء هذا الصندوق اهم الاجراءات المتخذة من اجل تمويل عمليات التصدير بهدف ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات التي تضم صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،أنشأ طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 96_205 المؤرخ في 18محرم 1417ه الموافق ل 05 جويلية 1996 ، الذي يحد كيفيات تسيير حساب التخصص الخاص رقم 084_302، الذي عنوانه الصندوق الخاص لترقية الصادرات حيث ينص هذا المرسوم على ضرورة تقديم الدولة لإعانات تهدف الى ترقية الصادرات عن طريق المشاركة في الاسواق والمعارض المقامة في الخارج واعلام المصدرين ودراسة كيفيات تحسين نوعية المنتجات و الخدمات الموجهة للتصدير.[1]

المطلب الثاني: الهياكل الحديثة النشأة المساعدة على ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد هياكل حديثة بشكل كافي حيث نذكر أهمها فيما يلي:

أولا: الجمعية العامة الوطنية لترقية الصادرات(APEX) [2]

أنشئت الجمعية العامة الوطنية لترقية الصادرات خلال شهر سبتمبر من سنة 1999 بالجزائر العاصمة، من طرف صناعيين، مسيرين، متعاملين اقتصاديين، إطارات و خبراء

[1] الجريدة الرسمية ، **المرسوم التنفيذي رقم 96_205 المتعلق بالصندوق الخاص لترقية الصادرات** ، العدد35، جويلية 1996،ص:05 (مبرمجة في ملاحق الجرائد الرسمية).

[2] Le phare، **journal maghrébin des transport et des échanges internationaux**، N°7 ،novembre 1999.

ينتمون للمؤسسات الجزائرية المكلفة بتطوير، تنظيم ،تشجيع و ترقية صادرات السلع والخدمات خارج المحروقات.

فالجمعية هي ملتقى يضم المتعاملين الجزائريين الخواص وحتى من القطاع العمومي المهتمين بدخول الأسواق الخارجية، حيث يتم تبادل الأفكار والآراء وتنظيم اللقاءات، وتعقد المشاورات وتطرح الاقتراحات الهادفة للخروج للمبادرات الاقتصادية والتجارية الجزائرية من التصدير الوحيد وهو المحروقات والاستيراد المتمثل في أنواع كثيرة من السلع الاستهلاكية وغيرها، ونظرا لموقعها الهام في إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات، تساهم بوضع إطار كلي وجامع موجه لترقية الصادرات خارج المحروقات وهو الهدف الرئيسي وغيره من الأهداف الفرعية تعتمد الجمعية على القيام بعدة مهام و مهام و منها:

- المشاركة في تهيئة المحيط للتصدير؛
- تنظيم حوارات بين القطاع الخاص و الإدارة العامة، من اجل تطوير محيط الصادرات؛
- وضع المنتجات الجزائرية للمنافسة في الأسواق الخارجية؛
- المقارنة الايجابية مع المنتجين الآخرين؛
- إعادة التنظيم و إعادة الأولوية لمهنة التصدير؛
- تقديم استراتجية لأجل المنتجات و الخدمات الجزائرية في الأسواق الخارجية.

ثانيا: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)[1]

نتيجة حاجة الجزائر إلى الهيئات التي تساعد التي تساعد مؤسساتنا على ترقية صادرتها قامت الجزائر في السنوات الأخيرة و بالتحديد في سنة 2004 بإنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية التي حلت محل الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية.

حيث ترتب على الحل المنصوص عليه في المادة 31 من قانون الإنشاء الصادر بتاريخ 16 جويلية 2004 تحويل كل الممتلكات والحقوق و الالتزامات والمستخدمين الى الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، أما المادة 34 من نفس القانون تنص على إلغاء أحكام المرسوم التنفيذي رقم 96_327 المؤرخ في جمادى الأولى عام 1417 الموافق ل 01 أكتوبر 1996 و المتضمن إنشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية.

ومنه تم إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04_174 المؤرخ في 23 ربيع الثاني 1425 هجري الموافق ل 12 جويلية 2004، حيث تنص المواد 2،3،4 من هذا المرسوم على أن الوكالة الوطنية

[1] الجريدة الرسمية، **المرسوم التنفيذي رقم 04_174، المتعلقة بإنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية**، العدد 39، الصادرة بتاريخ 16 جويلية 2004، ص 04

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالية، كما توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة، ويكون مقرها في مدينة الجزائر وبالضبط في مقر الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية سابقا.

كما تنص المادة 23 من المرسوم الإنشاء على أن ميزانية الوكالة تشتمل على باب للإيرادات و باب للنفقات.

تتكون إيرادات الوكالة من:

- إعانات التسيير و التجهيز المنصوص عليها في ميزانية الدولة.
- التخصيصات المحتملة للصندوق الخاص لترقية الصادرات.
- الهبات و التبرعات من أي نوع كانت.
- المساهمات المالية للهيئات و المؤسسات الوطنية و الدولية.
- الإيرادات الناجمة عن النشاطات المدفوعة الأجر التي تقوم بها الوكالة.
- أما النفقات الوكالة فتتكون مما يأتي:
- نفقات التسيير.
- نفقات التجهيز.
- كل النفقات الأخرى الضرورية لتحقيق مهامها.

ثالثا: الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (ANEXAL):

تعتبر الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين من احدث الهيئات التي أنشأت لترقية الصادرات خارج المحروقات، و لتسهيل الإجراءات المرتبطة بتصدير المنتجات الجزائرية والتي تحمل عبارة made in Alegria .

أنشأت الجمعية كمبادرة من قبل مسؤولي المؤسسات الجزائرية العمومية والخاصة، حيث أن مقرها في نفس مقر الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية (PROMEX) سابقا والذي تحول الآن إلى الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX) تم إنشائها في 10 جوان 2001 محددة بموجب القانون رقم 90_31 المؤرخ في 17 جمادى الأولى 1411 هجري الموافق ل 04 سبتمبر 1991 م.[1]

تساهم الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (ANEXAL)، بالتنسيق مع السلطات العمومية في تحديد وضبط إستراتجية للتطوير الصادرات خارج المحروقات في إطار عمليات فعالة شفافة ودقيقة، والتي تسمح لكل أعضائها في المساهمة بطريقة ناجعة وبفضل التجربة والمعرفة الميدانية في إعطاء أقصى مرد ودية وتحسين الإجراءات القانونية المسيرة للصادرات.

[1] الجريدة الرسمية، **المرسوم التنفيذي رقم 90_31 المتعلق بالجمعيات، العدد 53، 05 ديسمبر 1990**، ص 1686 (مبرمجة في ملحق الجرائد الرسمية)

كما أن هذه الطريقة تتميز بديناميكية متماشية مع مرحلة التحويلات الجارية حاليا، سواء في المجال الاقتصادي بصفة عامة والتجارة بصفة خاصة، فهي ترمي إلى تحقيق الأهداف المسطرة في إطار القوانين الأساسية الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (ANEXAL)، خاصة في مجال التوجيه وتقديم المساعدة للمتعاملين الاقتصاديين، وضبط توزيع المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتجاري...الخ.

ففي هذا المنظور الرامي أساسا الى المساهمة الفعلية في كل النشاطات الهادفة إلى رفع حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات بشكل محسوس، فان الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (ANEXAL) تبقى مهمتها الأساسية لم تشمل كل الصدريين الجزائريين بدون استثناء، كما أنها تشكل فضاءا مميزا للاستماع والتشاور والترقية في خدمة كل المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين.

إضافة إلى ذلك تمارس الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (ANEXAL) نشاطاتها على المستويين الوطني والدولي، وهي مخولة لتوزيع البلاغات والمجلات والوثائق الاشهارية والمنشورات المتعلقة بمجال نشاطاتها والمطابقة لأهدافها.

تعد (ANEXAL) الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين همزة وصل بين كل المصدرين الجزائريين، وهي مطالبة بتمثيلهم على المستوى الوطني لدى السلطات العمومية وعند الضرورة لدى كل المتعاملين مع مصالح التصدير وكذا السهر على التطبيق الواسع لكل القرارات المتعلقة بتطبيق وتسهيل كل الإجراءات التي لها علاقة بتصدير المنتجات، على المستوى الدولي تتكفل الجمعية بمهمة مضاعفة فرص التعامل التي لها علاقة مع الهيئات المماثلة خاصة في إطار التظاهرات الاقتصادية بالخارج المنظمة لفائدة المصدرين الجزائريين.

خلاصة الفصل الثاني

تم تناول في هذا الفصل دراسة نظرية للتنمية الإقتصادية و إعطاء مجموعة من التعاريف التي توضح مفهوم التنمية الإقتصادية، لأنه لا يمكن دراسة دور المؤسسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية دون المرور على مفاهيم التنمية الإقتصادية ومختلف مراحلها والعناصر التي تتشكل منها التنمية وكل هذا كان في المبحث الأول الذي كان مختصرا جدا لأنه لو تم القيام بدراسة معمقة للتنمية الإقتصادية فسيكون ذلك أكبر بكثير.

وبما أنه تمّ إعطاء نظرة عامّة عن التنمية الإقتصادية فإنه تم الربط بينها وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز العلاقة الوطيدة بينهما، وذلك من خلال إبراز الأهمية الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الدور الإقتصادي والإجتماعي الذي تؤديه، ومحاولة إبراز كيفية تفعيل التنمية الإقتصادية عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تبين أنّه يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة النهوض بالتنمية الإقتصادية إذا تم إعطائها أهمية من طرف الدولة.

ومن خلال ما تم طرحه في هذا الفصل يتضح جليا أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في طريقها الى الإنفتاح على العالم الخارجي، وهذا من خلال نية الدولة الجزائرية لتنويع صادراتها، من خلال إنشاء هياكل عديدة وبرامج، والتي تم شرحها سابقا وذلك لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية صادراتها.

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل يتجلى لنا أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسط لها أهمية كبيرة سواء على المستوى المحلي أو المستوى الخارجي.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية بوزارة الصناعة والمناجم

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الموضوعات الهامة التي تشغل أذهان متخذي القرار، وذلك لما تتمتع به من أهمية وقدرة كبيرة على دعم التنمية الإقتصادية من جهة والنهوض بالأنشطة الإنتاجية من جهة أخرى.

سيعتمد في هذا الفصل الى تقديم الهيئة المسؤولة عن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الهام الذي تلعبه في مرافقة وتطوير هذا القطاع، وهذا في المبحث الأول.

بعد ما تم تناول الجانب النظري لهذا البحث، سيتم القيام في هذا الفصل بدراسة تطبيقية لهذا الموضوع، حيث سيتم الوقوف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من حيث تعدادها وتوزيعها الجغرافي، وكذا تطورها، مع تحليل للإحصائيات التي سيتم إدراجها، ودراسة إحصائيات كل من الوكالة الوطنية لدعم الشباب ANSEJ، والوكالة الوطنية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا في المبحث الثاني.

ونظرلأهمية المؤسسات الصغيرة المتوسطة في دعم التنمية الإقتصادية والتخطيط المستقبلي ودورها في التوظيف وإرتفاع حجم مساهمتها في القيمة المضافة والناتج الوطني الخام، علاوة على حجم الإستثمارات المرتبطة بها، وأهميتها لتكوين إقتصاد حر، والمساهمة في الميزان التجاري تم تخصيص المبحث الثالث لدراسة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني.

المبحث الأول: المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تلعب المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم إختيارها مكان للتربص لملائمتها مع موضوع البحث.

المطلب الأول: نشأة ومهام المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.نشأة المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

قبل أن تنشأ المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2011، كانت عبارة عن وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والتي تم انشاءها سنة 1991، وهذا يعكس رغبة الدولة وارادتها في النهوض بهذا القطاع، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخة ب 18 جويلية 1994 ارتقت الى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من أجل ترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوسعت صلاحيتها طبقا للمرسوم رقم 2000-190 المؤرخ في 11 جويلية 2000 وبعد اعادة هيكلتها أصبحت في جوان 2010 وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ثم تم تحويل هذه الوزارة الى مديرية عامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم ادماجها لدى وزارة الصناعة والمناجم وتم هذا التحول بقرار سياسي من رئيس الجمهورية لإعادة هيكلة الحكومة حيث تم اغلاق وزارات وفتح وزارات جديدة، وتم ادماج المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وزارة الصناعة والمناجم مع الحفاظ على مقرها السابق ونفس التعداد البشري وذلك وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 97_420 المؤرخ في بـ 20 أوت 2011.. ورغم هذا التحول الذي عرفته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لم يغير من مهام المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبقية تحتفظ بنفس الصلاحيات السابقة للوزارة والتي سيتم ذكرها في المطلب الثاني.

2.مهام المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نظرا لطبيعة البحث كان من الأحسن التطرق والتخصص في مجال البحث بالمديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتكلف على الخصوص بما يأتي:[1]

- تشجيع بروز محيط يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها و تطويرها.
- إعداد برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ضمان تنفيذه.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 52 صفحة 22؛ 19 ذو القعدة عام 1435 ه 14 سبتمبر 2014 م

- السهر على التخصيص الحسن لصناديق الدعم والضمان من أجل تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويلات الملائمة.
- السهر على وضع منظومة إعلامية اقتصادية ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاتصال مع الهيئات المعنية.
- حماية طاقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وترقيتها.
- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية استثمارات الشراكة ضمن قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة
- ترقية المناولة.
- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية وسائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية التشاور مع الحركة الجهوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية القطاع.
- إعداد استراتيجيات لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.
- تبنى سياسة ترقية القطاع وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد استراتيجيات تطوير قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالاتصال مع القطاعات المعنية.
- المساهمة في إعداد الدراسات المتعلقة بالاندماج والتكامل الاقتصاديين.
- ترقية الاستثمارات من نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعتها .
- ترقية آليات تمويل جديدة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المشاركة في ترقية الشراكة الوطنية في مجال المناولة .
- ترقية التشاور مع الحركة الجهوية للمؤسسات و لتشجيع تطوير الفضاءات الوسيطية .
- تطوير سياسة القطاع في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطبيقها.

وبهذه المهام تساهم بفعالية في توجيه وتأطير ومراقبة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع المذكور ومنها مراكز التسهيل.

المطلب الثاني: تنظيم المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ويدير المديرية العامة مدير عام و تشتمل على قسمين:[1]

1.قسم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

و يكلف على الخصوص بما يأتي:

- تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة جديدة و توسيع مجال نشاطها.
- وضع إطار تشاور مع الحركة الجمعوية ومنظمات أرباب أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المبادرة بكل تدابير من شأنه إقامة إطار للتنسيق مع الجمعيات المحلية قصد تسهيل إنشاء وترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنفيذ ذلك.
- المشاركة في إعداد برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسهر على تنفيذه.
- ويدير القسم رئيس قسم.
- يلحق بالقسم ثلاثة مديرين للدراسات يكلفون بما يأتي:
- توفير شروط تهدف إلى ترقية مؤسسات صغيرة و متوسطة جديدة.
- المشاركة في أشغال و أعمال الترقية الصادرة عن هيئات التشاور والتنسيق مع الجماعات المحلية و الحركة الجمعوية و منظمات أرباب أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضمان متابعة تطبيق وتقييم برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بالاتصال مع الهيئات المعنية.

يساعد كل مدير دراسات رئيسا (2) دراسات.

2.قسم دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ويكلف على الخصوص، بما يأتي:

- اقتراح كل التدابير من شأنها التشجيع على تحسين و تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة المتوسطة من أجل ترقية المنتوج الوطني و جعله مطابقا للمقاييس الدولية.
- اقتراح كل تدبير من شأنه تسهيل الحصول على الصفقات العمومية من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- المشاركة في اعداد سياسات تكوين و تسيير الموارد البشرية للقطاع وتشجيع الابداع والابتكار و العصرنة لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- السهر على وضع نظام اعلامي اقتصادي يلائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاتصال مع الهيئات المعنية
- و يدير القسم رئيس قسم:
- يلحق بالقسم 3 مديري دراسات يكلفون بما يأتي:

[1] نفس المرجع السابق ص 22

- ترقية و تحسين وتطوير تنافسية منتوجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- متابعة تخصيص صناديق الدعم و الضمان الموجهة الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير الشروط الضرورية بالاتصال مع القطاعات والهيئات المعنية لتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصفقات العمومية ، طبقا للتنظيم المعمول به.
- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التسيير و التكوين.
- ويساعد كل مدير دراسات 2 رئيسا دراسات.

المطلب الثالث: بعض الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني

1. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

عملا بأحكام المادة 16 من الأمر رقم 96-14 المؤرخ في 24 جوان 1996، أنشأت هيئة ذات طابع خاص تسمى الوكالة الوطنية لدعم الشباب توضع تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[1].

فالوكالة إذن جهاز يخضع لقرارات وزارية تساهم في رفع المستوى الاقتصادي وتنمية البلاد والحد من البطالة ودمج فعاليات المجمع و الاستفادة من الطاقات الشباب بحيث تساهم في تنمية الاستثمار و تنويعه، وخلق نوع من العمل الجماعي و الفردي لفتح أسواق تنافس بها المواد المستوردة. ومن مهامها توطيد العلاقات مع البنوك و المؤسسات المالية من أجل إتمام الإطار المالي وتطبيق خطة التمويل بالإضافة إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة إدارية عمومية تهدف إلى مساعدة الشباب عند الحاجة.

مهام الوكالة

- دعم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية و كذا متابعة الاستثمارات مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.
- تشجيع كل شكل أخر من الأعمال و التدابير الرامية إلى ترقية الأنشطة وتوسيعها وتبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات و الامتيازات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب. تضع تحت تصرف الشباب كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التقني، التشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة النشاط.
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع والاستقلالية.

[1] المادة1،2،3،4 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في رجب 1424 الموافق ل 06 سبتمبر 2003.

- تكليف من يقوم بانجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب دراسات متخصصة ولحساب الشباب وتكلف كذلك من يقوم ب قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات بواسطة هياكل متخصصة.
- تنظيم تدريب لصالح الشباب ذوي المشاريع و تجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التمويلية وتستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع.

2.الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت بموجب المرسوم 2001/03/01 المتعلق بتنمية الاستثمار، وتهدف إلى تقليص اجال منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوم بدلا من 60 يوم في الوكالة السابقة التي حلت محلها وجاء إنشاء هذه الوكالة نظرا للصعوبات واستقطاب وتوطين الاستثمارات الأجنبية، وتجسيد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي حيث ترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة، وترافق إنشاء الوكالة مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها والمسهلة لتأدية مهامها التي تتمثل في تسهيل الاستثمار، وتبسيط الإجراءات إلى أقصى الحدود الممكنة، اتجاه المستثمرين وهي: [1]

1.2.المجلس الوطني للاستثمار (CNI):

يرأسه رئيس الحكومة، مكلف باقتراح إستراتيجية وأولويات الاستثمار وتحديد الامتيازات وأشكال دعم الاستثمارات وتشجيع إنشاء وتنمية المؤسسات، والأدوات المالية المتعلقة بتمويل الاستثمارات، ويقوم هذا الجهاز بالمهام الآتية[2]:

- إبداء موافقته الإلزامية فيما يخص الاتفاقيات التي تبرمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لحساب الدولة والمستثمر.
- تحديد المزايا التي تستفيد منها الاستثمارات التي يمنحها التشريع الجديد ويفصل فيها.
- يحدد الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.
- اقتراح التدابير الأساسية التي من شأنها أن تطور الاستثمارات وهذا بوضع إطار عام لخطة الاستثمارات التي تتضمن أولويات الاستثمارات، و ذلك عبر تحديد مجالاتها في مختلف القطاعات و العوامل المؤثرة فيها.
- دراسة طلبات منح المزايا بعدما يتحقق من توفر الشروط اللازمة لذلك، وإصدار القرار بمنح هذه المزايا.

[1] منشورات الوكالة الوطنية لتطوير و تنمية الاستثمارات، أوت 2002 ص:02.
[2] نفس المرجع ص:6.

- رفع التقارير إلى مصلحة الحكومة تتضمن اتجاهات الاستثمار والتنمية، والتدابير الضرورية لدعمه وتشجيعه، ودراسة الصعوبات التي تواجه المستثمرين، و اقتراح الحلول المناسبة لها.

2.2.الشباك الوحيد اللامركزي GUD:

ينشأ شباك وحيد ضمن الوكالة يهدف إلى تخفيف وتبسيط إجراءات و شكليات تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع ويتكون من مختلف مكاتب ممثلي الهيئات والمؤسسات المعنية بالاستثمار[1]، كالمركز الوطني للسجل التجاري، مديرية الضرائب، الوكالة العقارية، مديرية السكن والتعمير، مديرية التشغيل، مديرية الخزينة...، التي تكون ممثلة في هذا الشباك الموحد من أجل تحقيق وتسهيل الإجراءات التأسيسية وإنجاز المشاريع بشكل لا مركزي.

مهام الوكالة ANDI:[2]

- تزويد المستثمر بكل الوثائق الإدارية الضرورية للإنجاز الاستثمار.
- ترقية الاستثمارات، وتطويرها، ومتابعتها.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار لتطويره و النهوض به.
- استقبال المستثمرين المقيمين و الغير مقيمين، وإعلامهم، ومساعدتهم.
- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة، أو رفض منحه إياها.
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات، وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة كهياكل إدارية مركزية.
- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.
- تضطلع بتنظيم مؤتمرات، وملتقيات مهنية، وأيام دراسية وإعلامية.
- تقوم بنشر دلائل، والمنشورات، وكتيبات متعلقة بفرص الاستثمار، حسب المناطق، وحسب التخصصات، في كل مجال الدراسات والبحث والتطوير الخاص بالمشاريع الاستثمارية.

[1] المادة:23-25 الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001، ص:8.
[2] منشورات الوكالة الوطنية لتطوير و تنمية الاستثمارات أوت2002 ص:2.

المبحث الثاني: تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

سيتم تناول دراسة تطبيقية لملاحظة مدى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة، وعدد الأجراء وأيضا ملاحظة تطور المشاريع الاستثمارية المصرح بها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، وكذا تطور مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، ومحاولة تحليل هذه النتائج.

وقد تم التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص نظرا لسيطرتها على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئة العمال والفئة القانونية

1.توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص حسب فئة العمال

سيتم عرض سلسلة إحصائية لتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئة العمال في القطاع الخاص و ذلك بتقسيمها الى ثلاثة فئات وهي:

- المؤسسات المصغرة: من01 إلى 09 عمال
- المؤسسات الصغيرة: من 10 إلى 49 عامل
- المؤسسات المتوسطة: من 50 إلى 250 عامل

وهذا إتباعا لمعيار العمالة كما سبق ذكره في الفصل الأول.

الجدول 01: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب فئة العمال:

السنة / الفئة	2007	2008	نسبة التغير %	2009	نسبة التغير %	2010 -	نسبة التغير %	2011	نسبة التغير %	2012	نسبة التغير %	2013	نسبة التغير %
من 01 إلى 9 مصغرة	23015	26385	14.64	23375	-11.4	22150	-5,2	21461	3,1-	27231	26,8	3815	40,1
من 10 إلى 49 صغيرة	997	896	-10.1	1012	12.9	1007	-0,5	873	13,3-	989	13,29	1016	2,7
من 50 إلى 250 متوسطة	128	160	25	128	-20	117	8,6-	108	7,7-	136	25,93	123	9,6-
المجموع	24140	27441	16.67	24515	-10,7	23274	5,1-	22442	3,6-	28356	26.35	39297	38,6

المصدر:عن وزارة الصناعة والمناجم، من إعداد الطلبة اعتمادا على نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2007_2013.

نسبة التغير =(عدد المؤسسات (t+1)-عدد المؤسسات (t))/ عدد المؤسسات (t).

ولتسهيل فهم الجدول و المقارنة بين مختلف الفئات تم القيام بتمثيل هذا الجدول في الأتي:

الشكل 02: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب فئة العمال

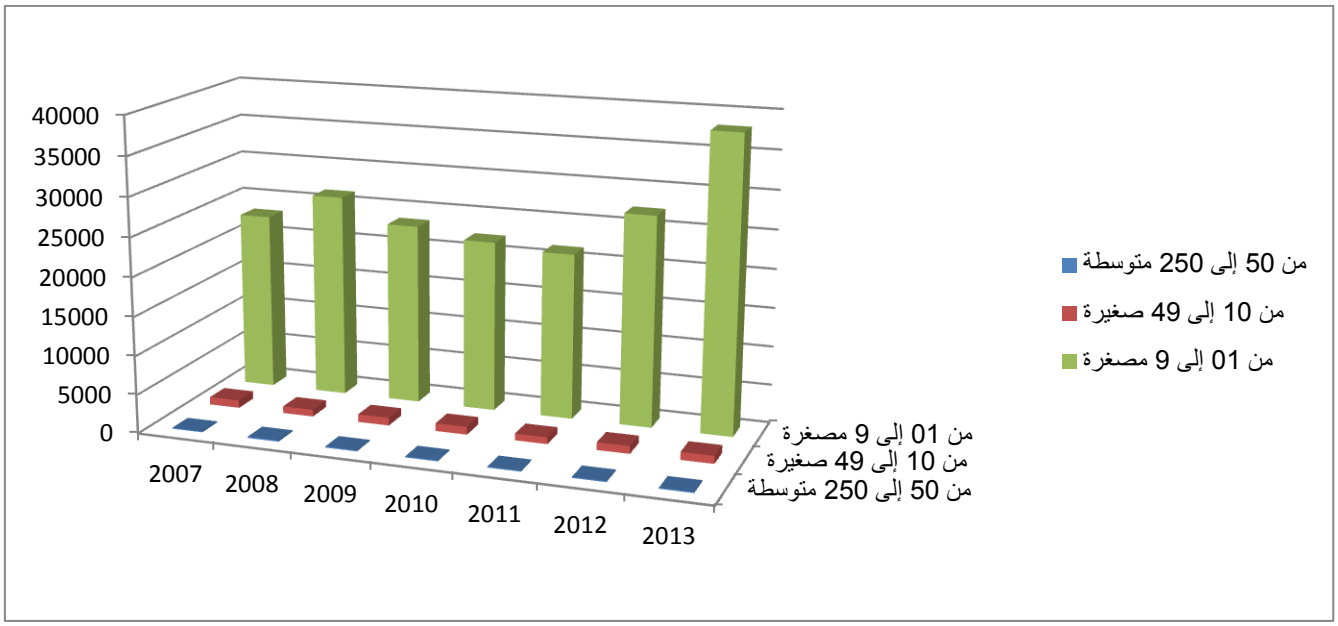

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على الجدول السابق

من خلال الجدول رقم 01 و تمثيله البياني يتضح لنا ما يلي:

- عرف نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تذبذب خلال الفترة 2007-2013 حيث في سنة 2008 بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة 27441 مؤسسة أي بنسبة إرتفاع 16.6% مقارنة بسنة2007 الذي كان فيها عدد المؤسسات 24140 مؤسسة خاصة, وفي سنة 2009 عرفت إنخفاض نسبته 10.7 % وهو ما يعادل 2926 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة, وإستمر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الإنخفاض سنتي 2010 و2011 إلى غاية سنة 2012 أين شهدت إرتفاع كبير حيث قدرت نسبة الزيادة في هذه السنة ب26.35% وبلغ عددها في هذه السنة 28356 مؤسسة ليصل عددها إلى 39297 مؤسسة سنة 2013 أي بنسبة تغير إجمالية قدرت ب62.72 % عن 2007.
- تعود الزيادة الحاصلة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بدرجة كبيرة إلى المؤسسات المصغرة التي تشغل عددا من العمال ما بين (01-09) عامل حيث أنها تمثل النسبة الأكبر من عدد المؤسسات الإجمالي للسنوات الخمسة الأخيرة, حيث كانت تقدر ب 23015مؤسسة مصغرة سنة 2007 لتصل إلى38158 مؤسسة سنة 2013 أي بنسبة زيادة إجمالية ل 6سنوات65.79%, و هذا بفضل الجهود التي قامت بها الدولة من أجل تشجيع إنشاء مثل هذا النوع من المؤسسات, و خاصة المشاريع المسجلة لدى الوكالة

الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ والتي ساهمت في شكل كبير في تكثيف النسيج المؤسساتي.

- أما بالنسبة للمؤسسات التي تشغل عدد من العمال يتراوح ما بين (10-49), عامل فقد عرفت كسابقتها تطورا ما بين سنة 2007 و2013 حيث بلغت نسبة الزيادة 1.9% أي 19 مؤسسة وهذه نسبة ضئيلة جدا في مدة قدرها 6 سنوات.
- فعلى عكس سابقتيها عرفت المؤسسات المتوسطة تراجعا بنسبة 3.9% ما بين سنة 2007 و2013 و رغم أن هذا الإنخفاض صغير إلا أنه يعكس واقع قلة الإهتمام بهذه المؤسسات والتي لها القدرة على إمتصاص نسبة كبيرة من البطالة نظرا لسعتها الكبيرة لعدد العمال.
- وما يمكن الوقوف عليه من خلال هذه الملاحظات، هو أن الزيادة الحاصلة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص وخاصة المؤسسات المصغرة يرتبط بالتطورات التي حققت على مستوى السياسة الإقتصادية العامة، وهذا جراء تنفيذ الإجراءات التشجيعية التي جاء بها قانون الإستثمار وأيضا محتوى القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة ما جاءت به إستراتيجية ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من توصيات لصالح هذا القطاع.

2. تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعين العام و الخاص

لملاحظة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاعين الخاص والعام وتم إدراج في الجدول الأتي للإحصائيات المتعلقة بذلك وهذا من خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2014.

جدول رقم 02 : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعين(العام والخاص) خلال الفترة 2007-2014.

القطاع	سنة 2007	سنة 2008	نسبة التغير %	سنة 2009	نسبة التغير %	سنة 2010	نسبة التغير %	سنة 2011	نسبة التغير %	سنة 2012	نسبة التغير %	سنة 2013	نسبة التغير %	سنة 2014	نسبة التغير %
القطاع العام	666	626	-6	598	-4.47	560	-6.35	599	6.96	561	-6.34	557	-0.73	613	10.05
القطاع الخاص	293946	392013	33.3	572922	46.15	606737	5.9	642314	5.86	686825	6.93	777259	13.16	820194	5.55
المجموع	294612	392639	33.2	573520	46.06	607297	5.88	642913	6.91	687386	5.86	777816	13.15	820807	5.52

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم، من سنة 2007-2014.

نسبة التغير =(عدد المؤسسات (t+1)-عدد المؤسسات (t))/ عدد المؤسسات (t).

ويمكن توضيح هذه المعطيات بالرسم البياني رقم 03 التالي:

الشكل رقم 03: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعين (العام والخاص) خلال الفترة 2007-2014

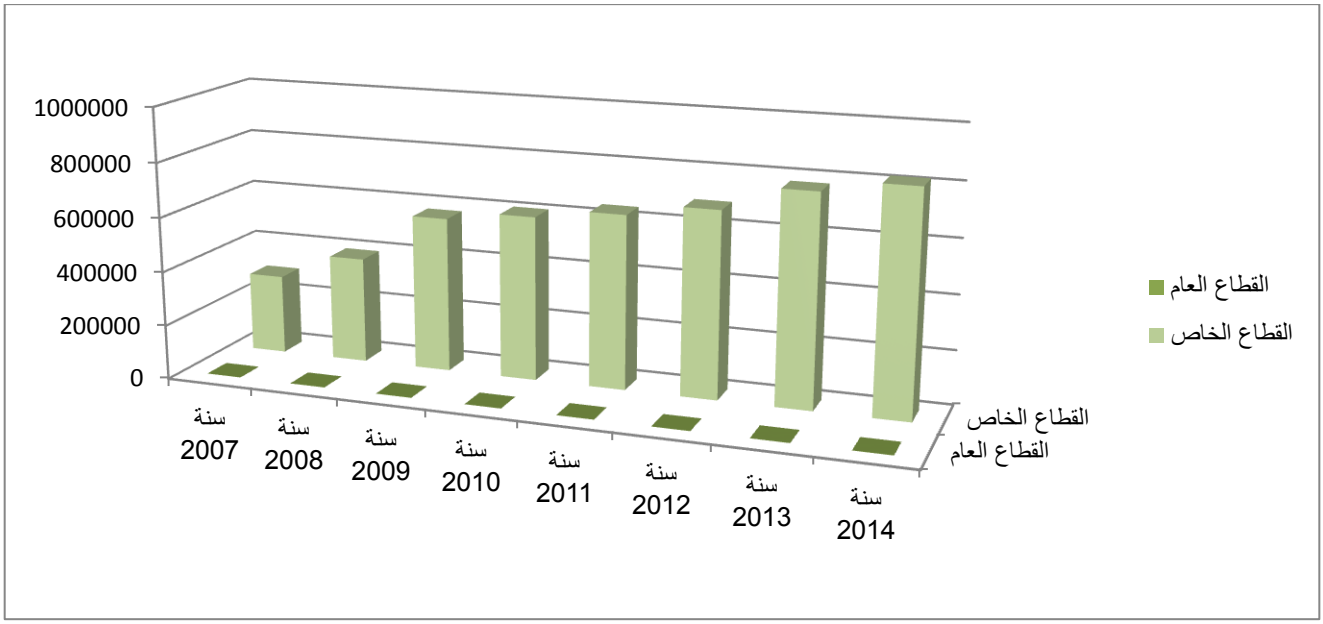

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على الجدول السابق

من خلال الجدول والرسم البياني لتطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاع الخاص يتضح لنا مايلي:

لقد عرف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجموعها زيادة جد هامة حيث تم تسجيل ارتفاع قدره 178% بانتقال عدده الإجمالي من 294612 مؤسسة عام 2007 إلى 820807 مؤسسة عام 2014، تعود هذه الزيادة إلى الوتيرة الجد متسارعة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة و يعود الفضل في ذلك إلى الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصغّرة بشكل خاص.

يوجد تذبذب في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام خلال ثمانية سنوات الأخيرة حيث عرف انخفاض بين سنتي 2007 و2010 بنسبة 15.91%, حيث وصل عددها إلى 560 مؤسسة عمومية, إلا انه عرف انتعاشا في سنة 2011 بنسبة ارتفاع قدرة ب 6.96% ثم عاود الانخفاض سنة 2012 بنسبة 6.34% ليواصل الانخفاض سنة 2013 ويرتفع في 2014 ليصل عددها إلى 613 مؤسسة عمومية.

أما بالنسبة لتطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الخاص فقد عرف وما زال يعرف تطورا مستمرا و هذا راجع إلى انتشار ثقافة المقاولتية لدى الشباب الجزائري .

والتسهيلات المقدمة من طرف الدولة حيث كان عددها 293946 سنة 2007 ليصل إلى 820194 مؤسسة سنة 2014 أي زيادة بنسبة 178.39% في مدة ثمانية سنوات.

- لقد كان للتحولات التي شهدتها سياسة التنمية مع بداية القرن 21 في الجزائر، أثر على توجيه واعادت تنظيم وهيكلة المؤسسات العمومية سواء كان ذلك على المستوى الوطني بالنسبة للمؤسسات العمومية الوطنية، التي عرفت طيلة المرحلة المدروسة وفات 53 مؤسسة، و هذا العدد مبرمج أن يتقلص بفعل الإجراءات التي تسهر السلطات العمومية على تطبيقها في إطار عملية الخوصصة.
- أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة، فإن الوضعية تختلف كلية، حيث عرفت زيادة كبيرة في عددها. وقد ارتبط ذلك باهتمام السلطات العمومية بادماج هذا القطاع في النشاط الاقتصادي عبر ما تضمنته قوانين الاستثمارات و الاجراءات التحفيزية الاخرى، وفي ظل كل هذا التطور تبقى المؤسسات تشغّل أقل من 10 عمال هيي التي تسيطر على عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الثاني: تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الأنشطة الإقتصادية وتوزعها الجغرافي

1.توزيع و تطورعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الأنشطة الإقتصادية

ستسمح هذه الدراسة بمتابعة التطور الحاصل في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى تركّزها بين فروع النشاط الاقتصادي، حيث سيتم تقسيمها إلى ثلاثة قطاعات، وهذا ما سيتم إدراجه في الجدول الأتي:

الجدول رقم 03:تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الأنشطة الرئيسية خلال 2007-2014:

السنة / الأنشطة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البناء و الأشغال العمومية	100250	111978	122238	129762	135752	142222	150910	156311
صناعة المنتجات	36394	38415	39819	41372	43162	45562	49042	51011
القطاع الأول	136644	150393	162057	171134	178914	187784	199952	207322
النقل و المواصلات	26487	28885	30871	33848	36620	39426	43241	45531

خدمات العائلات	20829	22529	24108	25403	26977	29064	32455	34562
التجارة	50764	55551	60138	64962	69837	76050	84484	89454
الفندقة والإطعام	17178	18265	19282	20401	21251	22590	24684	25634
القطاع الثاني	115258	125230	134399	144614	154685	167130	184864	195181
باقي القطاعات	42008	45764	49446	53571	58162	65203	74598	79627
القطاع الثالث	42008	45764	49446	53571	58162	65203	74598	79627
المجموع	293910	321387	345902	369319	391761	420117	459414	482130

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم من 2007_2014.

من خلال معطيات الجدول تتحصل على الشكل البياني رقم 04 التالي:

الشكل رقم 04:تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الأنشطة الرئيسية خلال 2007-2014:

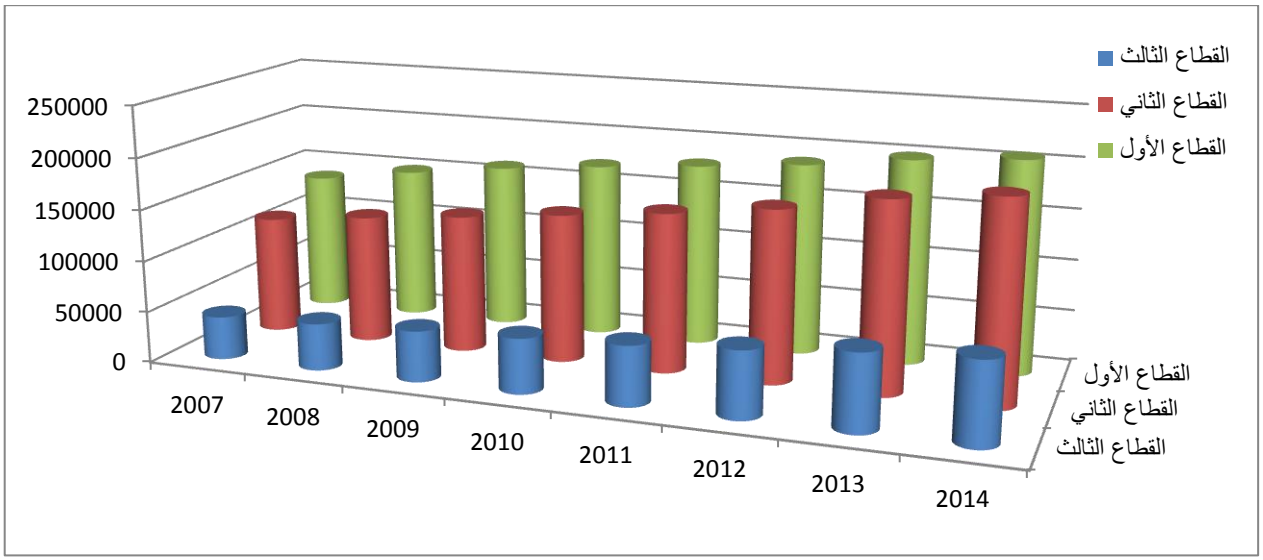

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على الجدول السابق

بتحليل أرقام الجدول رقم 03 الذي يكشف عن التوجه العام الذي تتبعه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشاطاتها، وكذا وزنها بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي، ومنه يستنتج مايلي:

وجود توجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى فروع دون غيرها. والقيام بقراءة تحليلية للجدول رقم 03 يبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تتركز أساسا في نشاط البناء والأشغال العمومية، حيث تمثل في المتوسط 32.42% من مجموع المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة خلال سنوات الدراسة، وقد عرفت زيادة في عدد المؤسسات حيث تطورت بنسبة 55.92% بين 2007 و2014 وهو ما يظهر الإقبال الكبير للمستثمرين الخواص على هذا القطاع شأنه في ذلك شأن النشاط التجاري، فيمنح هذا الترتيب فكرة عن مدى جاذبية القطاعات الاقتصادية للاستثمارات الخاصة.

بعد القيام بتحليل نتائج هذا الجدول يمكن تقسيمه على أساس النشاط الاقتصادي إلى ثلاث قطاعات:

- بالنسبة للقطاع الأول يستحوذ عليه قطاع الأشغال العمومية بنسبة تصل إلى 75% سنة 2014 و تبقى 35% لباقي الصناعات.
- أما بالنسبة للقطاع الثاني فيلاحظ سيطرة النشاط التجاري على مستوى عدد المؤسسات الذي وصل سنة 2014 إلى 89454 مؤسسة وهو ما يمثل نسبة 45.83% من مجموع القطاع، و يبقى حضور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بقية فروع نشاط الخدمات لا تضاهي وزن النشاط التجاري.
- أما القطاع الثالث والذي يمثل قطاعات أخرى لم يتم ذكرها لضئالة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لهذا القطاع الذي يشمل الزراعة والصيد البحري، الطاقة والمياه، المحروقات، خدمات والأشغال البترولية، حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجمله 97627 مؤسسة في 2014 أي بنسبة 16.51% من مجموع القطاعات الأخرى.

وبالتالي نلاحظ التوزيع الغير عادل لعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بين هذه القطاعات الثلاثة و تركيزها على قطاعات الإنتاجية

1. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة جغرافيا حسب الترتيب التنازلي لسداسي الإول لسنة 2014:

إنّ من خصائص المؤسسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها على الإنتشار بين المناطق، ومن ثم القدرة على تحقيق قدر كبير على من عدالة التنمية الإقليمية، حيث سيتم من خلال تحليل هذا الجدول الذي يبين هذا التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة للولايات العشرة التي يتمركز فيها العدد الكبير لهذه المؤسسات والتي تشكل أقطاب حضرية و صناعة ,تتمثل هذه الولايات في الجزائر، وهران، تيزي وزو, بجاية، سطيف، بومرداس، تيبازة، البليدة، قسنطينة، باتنة،الوقوف على مدى إنتشار هذه المؤسسات بين هذه الولايات وهذا حسب الترتيب التنازلي لتمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في سنة 2014 وهذا ما يوضحه الجدول رقم 5 وسيتم إدراج عدد المؤسسات لـ 48 ولاية كملحق.

الجدول رقم 04: الترتيب التنازلي لتمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة عبر 10 ولايات الأولى.

الترتيب	الولايات	السداسي الأول لسنة 2014	النسبة من مجموع 48 ولاية
01	الجزائر	**55176**	**18.77**
02	تيزي وزو	**28640**	**9.74**
03	وهران	**23122**	**7.78**
04	بجاية	**23025**	**7.80**
05	سطيف	**21571**	**7.33**
06	تيبازة	**20210**	**6.87**
07	بومرداس	**17450**	**5.93**
08	البليدة	**16477**	**5.60**
09	قسنطينة	**15327**	**5.21**
10	باتنة	**12085**	**5.16**
المجموع الجزئي		**232450**	**79.07**
المجموع الكلي		**293946**	**321387**

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم من2014.

ويمكن إدراج معطيات السداسي الأول لسنة 2014 في دائرة نسبية كما هو موضح في الشكل رقم 05 التالي:

الشكل 05 :توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة جغرافيا حسب الترتيب التنازلي للسداسي الأول 2014

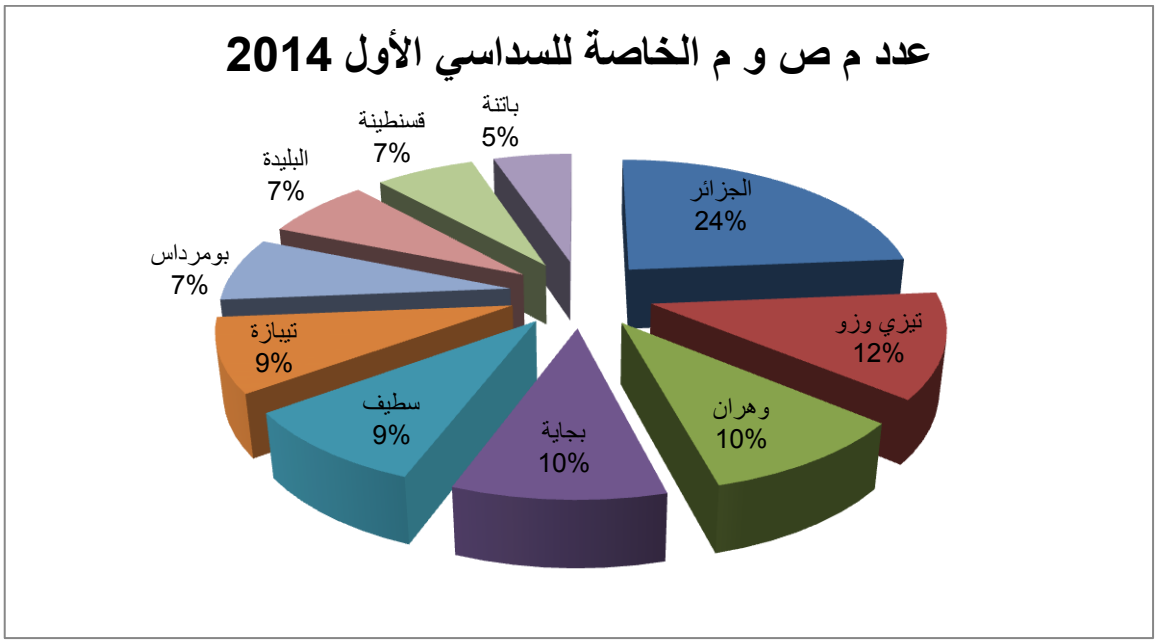

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 والدائرة النسبية مايلي:

- بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولايات العشرة الأولى 232450 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة أي ما يمثل نسبة 79.06% من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، بينما بلغ عددها 293946 مؤسسة خاصة عبر التراب الوطني للسداسي الأول لسنة 2014.
- ومن هنا يمكن ملاحظة أنّ لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تتركز أساسا في المدن الكبرى والمناطق لعمرانية أين يشتد النشاط الإقتصادي وتتواجد المصالح والهيئات الإدارية، مشكّلة بذلك أقطاب للنمو تتمحور حول ثلاثة مناطق رئيسية وهي ما سيتم دراسته في الجدول الأتي:

2. **الجدول 05: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الجهات الجغرافيا**

الجهات	السداسي الأول 2013	إنشاء	الشطب	إعادة إنشاء	التطور	نسبة التطور%	السداسي الأول 2014	نسبة المؤسسات من العدد الإجمالي%
الشمال	316364	15322	1784	2470	16008	5.05	332372	68.93
الهضاب	102533	4746	383	831	5194	5.06	107727	22.34

الجنوب	40517	1561	302	255	1514	3.73	42031	8.73
المجموع	459414	21629	2469	3556	22716	4.94	482130	100

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادرة عن وزارة الصناعة و المناجم،2013_2014

يمكن إدراج هذه المعطيات في دائرة النسبية كما هو موضح في **الشكل رقم 06** التالي:

الشكل رقم 06: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافيا

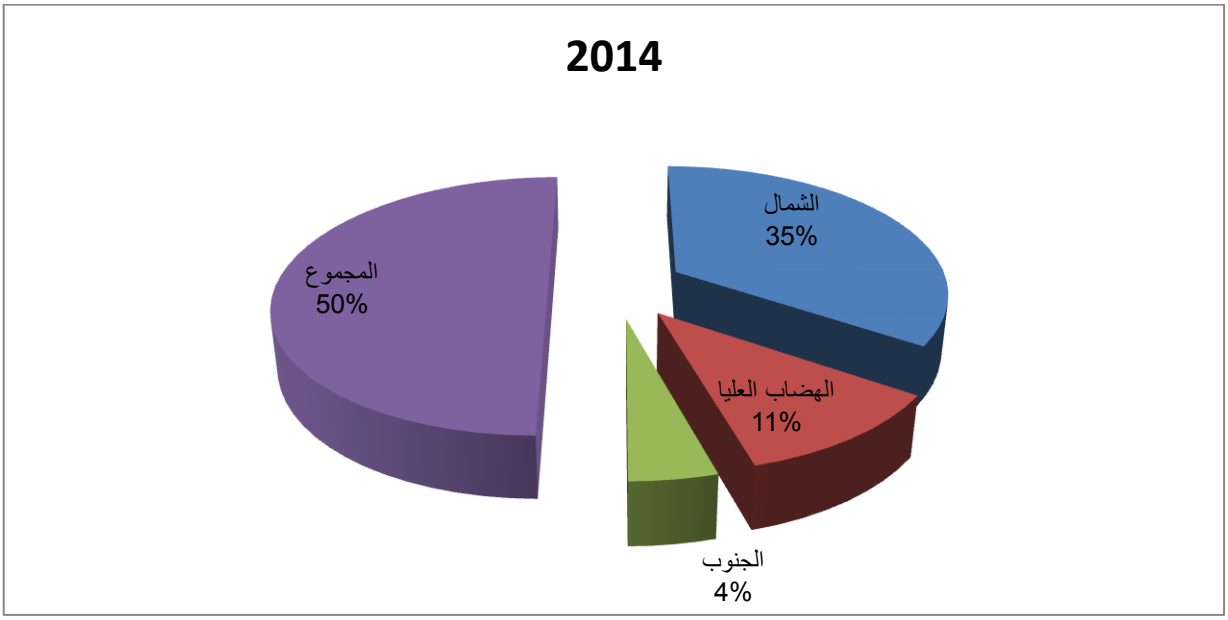

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على الجدول السابق

نلاحظ من الجدول رقم 05 و الدائرة النسبية أن منطقة الشمال تحتوي على معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة 68.93 % أي حوالي 332372 مؤسسة و بنسبة تطور 5.05 % عن سنة 2013 ، ونلاحظ كذلك أن منطقة الهضاب العليا تأتي في المرتبة الثانية بنسبة 22.34 % أي بعدد 107727 مؤسسة و بنسبة تطور 5.06 %، أما منطقة الجنوب تحتل المرتبة الأخيرة بنسبة 8.73 % و هذا راجع إلى صعوبة تأقلم مؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع تضاريس هذه المنطقة و كذلك لانعدام التنمية و الصناعات خارج قطاع المحروقات. وكما تم سابقا دراسة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كان لابد من التحدث عن وفياتها.

وسيتم شرح هذا من خلال الجدول الاتي :

الجدول رقم 06: وفيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة لسنة 2014:

المؤسسات ص و م الخاصة	أشخاص معنوية	أشخاص طبيعية	النشاطات الحرفية	المجموع
التوقف عن النشاط	2469	161	46	2676
%النسبة المئوية	92.26	6.02	1.72	100

المصدر:عن وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و لمتوسطة،2014، العدد25.

يمكن إدراج هذه المعطيات في دائرة نسبية كما في **الشكل رقم 07** التالي:

الشكل رقم 07: وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لسنة 2014

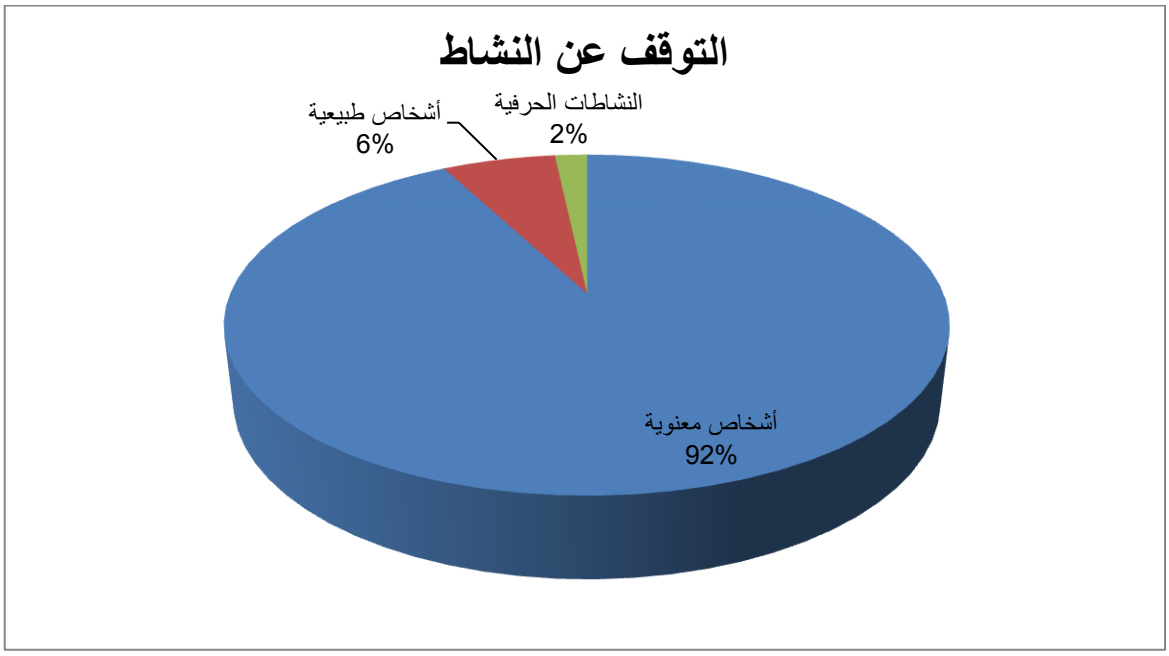

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على الجدول السابق

من خلال الجدول رقم 06 والدائرة النسبية نلاحظ أن أكبر عدد لوفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الأشخاص المعنوية بنسبة 92.26% أي مؤسسة 2469 هذا كله خلال سداسي فقط لسنة 2014، وهذا راجع لضعف رأسمالها وعدم قدرتها على النهوض من جديد .

المطلب الثالث: حصيلة بعض الهيئات الداعمة لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1.حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ):

الجدول07: يبين توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ نشأتها إلى غاية 2014:

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة %	عدد مناصب الشغل	قيمة الاستثمار (دج)
الخدمات	93 893	30.10	222 148	291 703 863 329
نقل المسافرين	18 750	6.01	43 268	45 898 694 895
الصناعة التقليدية	37 934	12.16	115 121	95 762 837 703
نقل البضائع	56 455	18.10	96 117	145 260 801 558
الزراعة	37 711	12.09	92 563	120 780 871 558
الصناعة	15 761	5.05	50 047	69 465 483 650
البناء والأشغال العمومية	23 856	7.64	75 230	88 215 976 961
الأعمال الحرة	6 671	2.13	15 411	12 599 005 471
الصيانة	6 474	2.07	16 092	14 322 527 337
الصيد	916	0.29	4 584	5 833 617 866
الري	500	0.16	1 932	2 967 685 579
نقل التبريد	12 955	4.15	23 559	32 325 399 615
المجموع	311 876	100	756 072	925 136 765 523

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم،2014ص: 42.

من معطيات الجدول يمكن رسم **الشكل 08 :**

الشكل 08 : يبين توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ نشأتها إلى غاية 2014

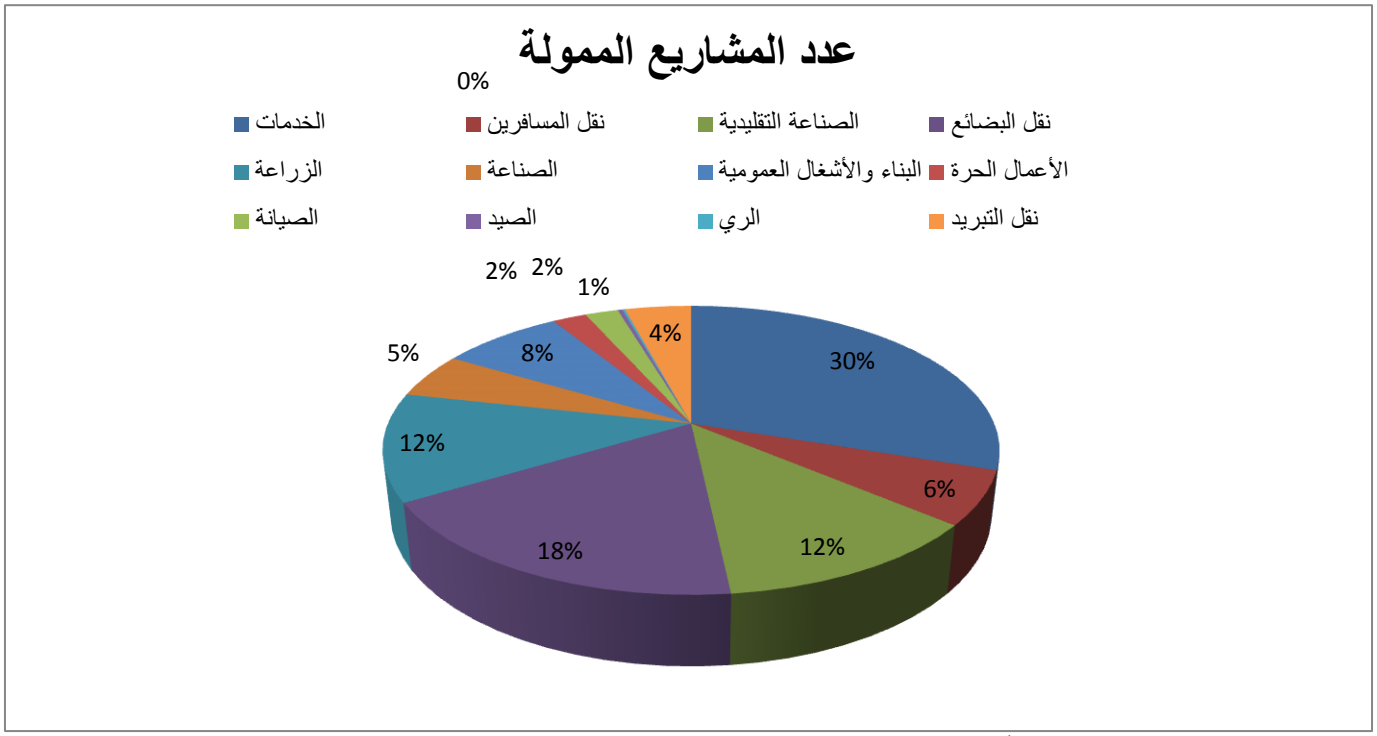

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على الجدول السابق

من خلال الجدول و الدائرة النسبية نستطيع رؤية أن المرتبة الأولى يحتلها قطاع الخدمات من حيث عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة من طرف وكالة ANSEJ و هو ما يقابل 93893 مؤسسة تشغل 222148 أجير، حيث يمثل نسبة 30.10% من مجموع المؤسسات المصرح بها من طرف وكالة ANSEJ.

كما أن قطاع النقل بنوعيه (نقل المسافرين و نقل البضائع) يمثل نسبة 24.11% في المرتبة الثانية أي ما يقابل 150348 مؤسسة صغيرة و متوسطة و يشغل 318265 أجير و يعود ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذه القطاعات (الخدمات، النقل) إلى خصوصية النشاط فيها ،حيث أن جل المستخدمين يزاولون نشاطهم في هذه القطاعات، كما أن هناك قطاعات أخرى تساهم في خلق مناصب شغل كالصناعة التقليدية ، الزراعة، البناء والأشغال العمومية، و النقل و التبريد حيث تمثل 12.09% 7.64% 4.15% 12.16% من إجمالي المشاريع على التوالي.

من هنا يظهر لنا مدى فعالية جهاز ANSEJ من خلال خلقه لمشاريع تساهم في الدرجة الأولى في خلق مناصب الشغل لفئة الشباب و بالتالي يعتبر آلية من آليات التقليل من البطالة.

1.توزيع المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

وذلك حسب فروع بعض الأنشطة خلال سنة 2014 إضافة إلى ذلك تقرير عدد الأجراء في كل المشاريع المصرح بها من طرف الوكالتين حسب فرع النشاط.

سيتم ذلك عن طريق جدول يوضح ما سبق ذكره:

الجدول 08: توزيع المشاريع الاستثمارية حسب حصيلة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

فروع النشاط	عدد المشاريع	النسبة (%)	القيمة بالمليون	النسبة (%)	عدد الأجراء	النسبة (%)
الفلاحة	86	1.7	10797	0.8	1378	1.6
البناء و الأشغال العمومية	972	19.52	90413	6.7	16235	19.64
الصناعة	928	18.63	1055922	78.66	38613	46.71
الصحة	52	1.04	9969	0.7	1202	1.45
النقل	2324	46.67	63396	4.7	13583	16.43
السياحة	88	1.76	45314	3.3	3301	3.99
الخدمات	529	10.62	66428	4.9	8347	10.18
المجموع	4979	100	1342239	100	82659	100

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم

ما يمكن استخلاصه من هذا الجدول هو:

بلغ عدد الاستثمارات المصرح بها من طرف وكالة ANDI 4979 مشروع لسنة 2014 ،بغطاء مالي قدر ب 1342239 دج و عمالة بلغت 82659 عامل ،حيث احتل قطاع النقل المرتبة الأولى ب 2324 أي بنسبة 46.67% يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية ب972 مؤسسة أي بنسبة 19.52%، أما المرتبة الأخيرة فكانت لقطاع الصحة ب88 مؤسسة بنسبة 1,04% و يعود ذلك إلى هيمنة مؤسسات الصحة العمومية و مجانية العلاج فيها ,هذا من حيث عدد المشاريع الممولة .

أما بالنسبة للتغطية المالية فيظهر لنا أن قطاع الصناعة يحظى بتغطية كبيرة أي بمبلغ 1055922دج أي بنسبة 78.66% من إجمالي المشاريع الممولة من طرف وكالة ANDI عبر التراب الوطني لسنة 2014و هذا يعود لطبيعة النشاط الصناعي الذي يحتاج الى تغطية مالية كبيرة ،ثم يلي قطاع الصناعة من حيث التغطية المالية قطاع البناء و الأشغال العمومية ب 90413 دج ب نسبة قدرة ب 6,7% ، أما المرتبة الأخيرة فكانت لقطاع الصحة حيث يحتل هذا الأخير المرتبة الأخيرة سواء من حيث عدد المشاريع أو من حيث التغطية المالية و هذا راجع لأسباب سبق ذكرها .

أما فيما يخص عدد العمال فهو لا يختلف عن التغطية المالية من حيث ترتيب القطاعات حيث يشغل قطاع الصناعة 38613 عامل أي بنسبة 46.71% و يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية ب 16235بنسبة 19.64% و يبقى دائما قطاع الصحة في المرتبة الأخيرة ب 1202 أي بنسبة 1,45% من إجمالي عمال المشاريع الممولة من طرف وكالة ANDI.

المبحث الثالث : مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني

بعدما تم تحليل وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها، من حيث عدد المؤسسات وكيفية توزيعها على الفروع الصناعية، وأيضا التوزيع على مختلف المناطق، ونتائج بعض الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ستتم دراسة الوزن الإقتصادي لهذه المؤسسات في النشاط الاقتصادي والاجتماعي بمتابعة تطور العمالة فيها، وبتحليل بعض المجاميع المحاسبية (Les grandeurs comptables) منها، الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، والتجارة الخارجية.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل وخلق القيمة المضافة

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التشغيل و في القيمة المضافة وهذا ما سيتم دراسته فيما يلي:

1.مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل

يؤدي خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تطورها إلى زيادة في خلق مناصب الشغل الجديدة، وبذلك الحد من البطالة، حيث أسفرت الإحصائيات المأخوذة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS أن عدد العمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2013 بلغ 2001892 عامل، و سيتم ذكر باقي التفاصيل في **الجدول رقم 09** التالي:

الجدول رقم 09: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل

طبيعة م.ص.م	2012		2013		التطور%
	العدد	النسبة المئوية(%)	العدد	النسبة المئوية(%)	
م.ص.م الخاصة	1800742	97,21	1953636	97,59	8،49
م.ص.م العمومية	47375	2،79	48256	2،41	1،86
المجموع	1848117	100	2001892	100	8،32

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم العدد 24 ،معطيات 2013 .

- من خلال الجدول نستطيع القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة هي التي تشغل أكبر عدد من العمال، إذ وصل عددهم في 2013 إلى 1953636 عامل ، بنسبة تغير تصل إلى 8،49% مقارنة بسنة 2012 التي شغلت فيها 1800742 عامل ، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العمومي فشغّلت في سنة 2013

إلى 48256 عامل وهذاعدد ضئيل جدا مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، حيث كانت نسبة التغيير 1،86% مقارنة بسنة 2012 التي كان فيها عدد العمال الذين يعملون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية 47375 عامل. وهذه المساهمة المعتبرة للمؤسسات الخاصة في التشغيل ستساهم في تقليل أعباء الخزينة العمومية لتحملها مصاريف كل هؤلاء العمال، وكذلك تحصيل مبالغ معتبرة من الضرائب سواء على الأشخاص أو على هذه المؤسسات في ذاتها.

- أما عن إجمالي العمال في القطاعين فوصل في 2012 إلى 1848117 عامل ليزداد في 2013 بنسبة 8.32% أي 2001892 عامل.

ولكن رغم أن هذا العدد المصرح به كبير إلا انه لا يكفي للقضاء على مشكل البطالة التي تعرفها البلاد، وتبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ابرز الحلول للقضاء على البطالة.

2.مساهمة المؤسسات الصغيرة المتوسطة في القيمة المضافة

تعريف القيمة المضافة:

من الناحية الاقتصادية يمكن تعريف القيمة المضافة بما يضيفه أي نشاط اقتصادي على إنتاج معين من قيم قابلة للتقييم النقدي، وذلك من خلال مراحل التصنيع أو التسويق.

لايسمح توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب القطاع الإقتصادي من معرفة الوزن الحقيقي لها في خلق الثروة على المستوى الوطني, لهذا فإن تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة على المستوى الوطني ستكون مفيدة إلى حد بعيد لتحديد مكانة هذه الأخيرة.

وهذا ما سيتم دراسته في الجدول الآتي:

الجدول رقم 10: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

القيمة بالمليون دينار جزائري

	2007		2008		2009		2010		2011		2012	
	القيمة المضافة	النسبة %	القيمة المضافة	النسبة %	القيمة المضافة	النسبة %	القيمة المضافة	النسبة %	القيمة المضافة	النسبة%	القيمة المضافة	النسبة%
القطاع الخاص	3153.77	80.8	3551.33	83.8	3954,5	90 ,15	4450,76	92,89	4894,73	90,25	5553,31	88,92
القطاع العام	749.86	19.2	686.59	16.2	432,05	09,85	340,56	7,11	528,51	9,75	691,76	11,08
المجموع	3903.63	100	4237.92	100	4386,55	100	4791,32	100	5423,24	100	6245,07	100

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم 2007 _2012.

ملاحظة: تعتبر إحصائيات 2012 هي أخر سنة تم القيام بها فيما يخص المساهمة في القيمة المضافة
النسبة =قيمة مساهمة كل قطاع في القيمة المضافة /على مجموع مساهمة القطاعين
من خلال الجدول نستخرج الرسم الأتي:

الشكل رقم 09 : تطور الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة:

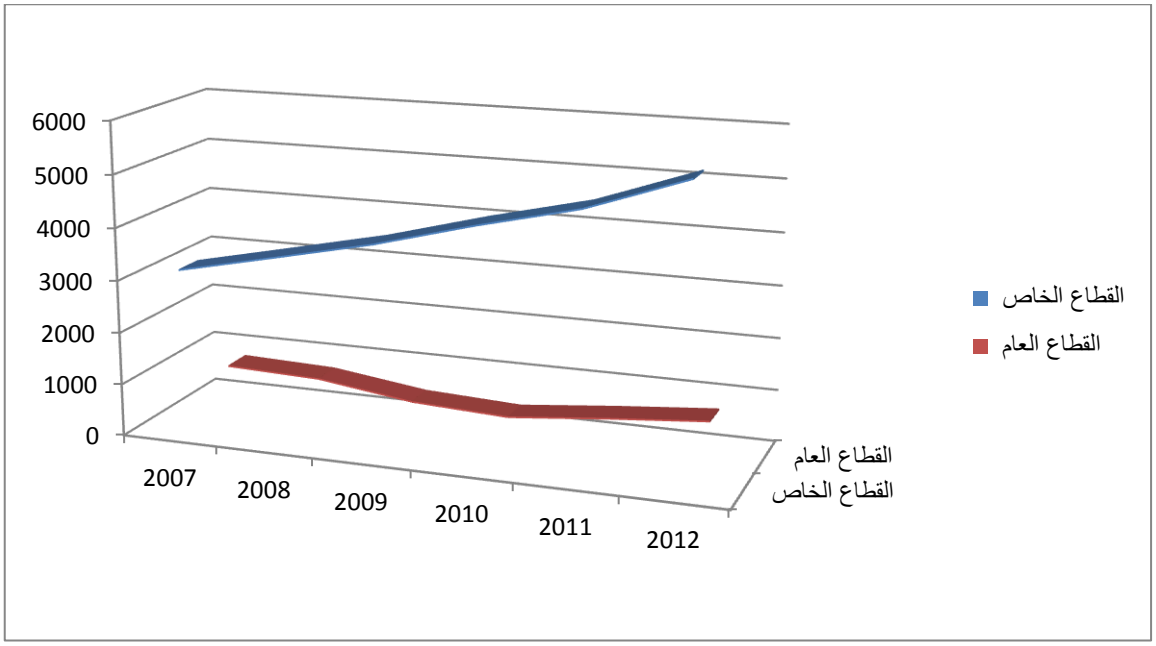

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول السابق

- نلاحظ من خلال الجدول السابق رقم 11 والرسم البياني الذي يعكس معطياته , أن قطاع الخاص يساهم بشكل كبير جدا في القيمة المضافة , حيث بلغت قيمة هذا الأخير إلى 3153.77 دينار جزائري في سنة 2007 أي بنسبة 80,8% من القيمة الإجمالية, وعرفت ارتفاع مستمر إلى غاية سنة 2012 حيث وصلت القيمة المضافة إلى 5553,31 مليون دج ,أي بنسبة 88,92% من القيمة الإجمالية .
- أما بالنسبة للتغير الحاصل في القيمة المضافة بين سنة 2007 و 2012 فقدرة بحولي 76,08% و هذا ما يعكس الارتفاع المستمر للقيمة المضافة الذي يشهده القطاع الخاص.
- بينما نلاحظ أن مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة مرّ على مرحلتين، المرحلة الأولى من سنة2007 إلى غياة 2010 و تميزت هذه المرحلة بإنخفاض مستمر حيث كانت في 2007 مقدرة بحوالي 749.8 مليون دج حيث إنخفض هذا المبلغ إلى340,56 مليون دج أي بنسبة 54,57% ، أما المرحلة الثانية فكانت سنتي 2011 إلى 2012 وعرفت إرتفاع في هتين السنتين قدر بحوالي 106,4%، ويبقى القطاع العام في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقدم نتائج ضئيلة على مختلف الأصعدة.

ولتوضيح أكثر تم القيام بإدراج جدول يبين تفاصيل أكثر لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة وذلك حسب قطاع النشاط :

الجدول رقم 11: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب قطاع النشاط

القيمة بالمليون دج

	2007	2008	التطور	2009	2010	التطور	2011	التطور	2012	التطور
الزراعة	704.19	711,75	1,07	926,37	1015,2	9,58	1173,71	15,61	1421,69	21,12
البناء و أشغال عمومية	732,71	869,99	18,74	1000,1	1071,8	7,16	1262,57	17,79	1411,15	11,76
النقل و المواصلات	830,07	873,86	5,28	914,36	988,03	8,05	1049,77	6,24	1095,27	4,33
خدمات المؤسسات	71,71	84,04	17,19	98,58	122,37	24,13	137,59	12,43	154,37	12,19
الفندقة و الإطعام	80,75	91,18	12,92	105,45	114,39	8,47	121,43	6,15	138,94	14,41
الصناعة الغذائية	152,13	161,71	6,30	187,55	197,53	5,32	231,85	17,37	266,13	14,78
صناعة الجلود	2,38	2,56	7,56	2,55	2,59	1,15	2,60	00,38	2,66	2,30
التجارة و التوزيع	833	986,88	18,47	1151,6	1279,5	11,10	1444,63	12,90	1651,55	14,53
المجموع	3406,9	3781,9	11,01	4386,55	4791,32	9,22	5423,24	13,18	6245,07	15,15

المصدر:من إعداد الطلبة اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .عدد 24 .

من خلال الجدول نستنتج الرسم البياني رقم 10 التالي:

الشكل رقم 10: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب قطاع النشاط

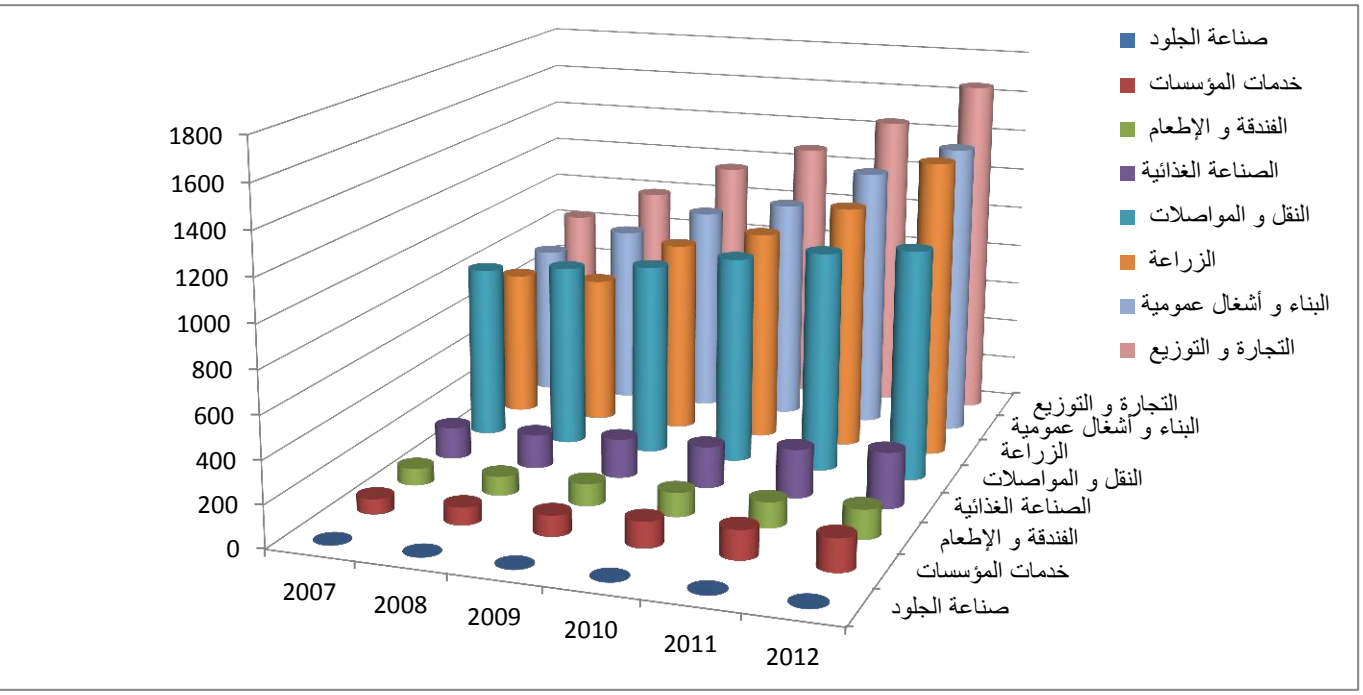

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول السابق

من الجدول السابق يمكننا استنتاج عدة نقاط مهمة :

نلاحظ أن أكبر مساهمة في القيمة المضافة هي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في قطاع التجارة و التوزيع على مدى سنوات الدراسة من 2007 إلى 2012 حيث بلغتقيمته خلال هذه السنوات 833مليون دج،986,88مليون دج 1151,6مليون دج، 1279,5مليون دج, 1444,63مليون دج, 1651,55مليون دج على التوالي حيث عرفت نسب تطور18,47%، 11,10% ،12,90%،14%،53% يليها قطاع الزراعة في المرتبة الثانية حيث عرف تقارب بينه و بين قطاع البناء و الشغال العمومية.

أما بالنسبة لقطاعات النقل و المواصلات ,خدمات المؤسسات الفندقة و الإطعام, الصناعة الغذائية و التجارة و التوزيع فقد عرفت مساهمات متذبذبة دون أن ترقى للرقم الذي حققه القطاعين السابقين (البناء و الأشغال العمومية و الزراعة).

أما المرتبة الأخيرة فكانت لقطاع صناعة الجلود و الأحذية بقيم تتراوح بين2,56،2.38 2,55،2,59،2,6 و 2,66 على التوالي و هي نسبة صغيرة جدا و هي تعرف تطور ضئيل جدا قدر عبر ستة سنوات ما بين 2007 إلى 2012 ب 11,91%, إذ يجب على الدولة الاهتمام بهذا القطاع الذي يعتبر جد مهم , حيث تعتمد الدولة في هذا القطاع على الاستيراد من الصين و تركيا و الاتحاد الأوروبي و يبقى المنتوج الوطني في المرتبة الأخيرة .

استنتاج:

عند القيام بالربط بين ما تم ذكره من إحصائيات متعلقة بتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبحث الثاني و ما تم ذكره في هذا المطلب نجد أن هناك علاقة طردية بين زيادة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطور مساهمتها في القيمة المضافة وهذا يمكن تلخيصه في الجدول التالي :

الجدول رقم 12: العلاقة بين تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مساهمتها في القيمة المضافة

القيمة بالمليون دج

2007		2008		2009		2010		2011		2012	
عدد م.ص.م	القيمة المضافة	عدد م.ص.م	القيمة المضافة	عدد م.ص.م	القيمة المضافة	عدد م.ص.م	القيمة المضافة	عدد م.ص.م	القيمة المضافة	عدد م.ص.م	القيمة المضافة
410959	3406,94	519526	3781,97	625069	4386,55	61907	4791,32	659309	5423,24	711832	6245,07

المصدر:عن وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العدد 17_22.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام(PIB):

يشمل الناتج المحلي الخام (PIB) على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة, سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو الأجانب.

إن القفزة النوعية التي عرفتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، تعبر حقا عن إنجاز تاريخي حققه هذا القطاع، وهذا ما سيتم عرضه في الجدول الأتي:

جدول رقم 13:مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطور الناتج المحلي الخام (PIB) حسب القطاعين العام و الخاص خلال الفترة 2007 _2012

القيمة بالمليون دج

	سنة 2007		سنة 2008		سنة 2009		سنة 2010		سنة 2011		سنة 2012	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
PIB القطاع العام	749,86	19,20	686,59	16,2	816,80	16,41	827,53	15,02	923,34	15,23	793,3	12,01
PIB القطاع الخاص	3153,77	80,80	3551,3	83,8	4162,02	83,59	4681,68	84,98	5137,46	84,7	5813,0	78,99
المجموع	3903,63	100	4237,9	100	4978,82	100	5509,21	100	6060,08	100	,6606	100

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العدد 24 .

ملاحظة 1: تعتبر إحصائيات سنة 2012 أخر الإحصائيات التي مست الناتج الداخلي الخام من طرف الديوان الوطني للإحصاء

النسبة =قيمة مساهمة كل قطاع في /PIBمجموع مساهمة القطاعين

تم وضع المعطيات في الرسم البياني رقم 11 التالي:

الشكل رقم 11:مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطور الناتج المحلي الخام (PIB) حسب القطاعين العام و الخاص خلال الفترة 2007 _2012

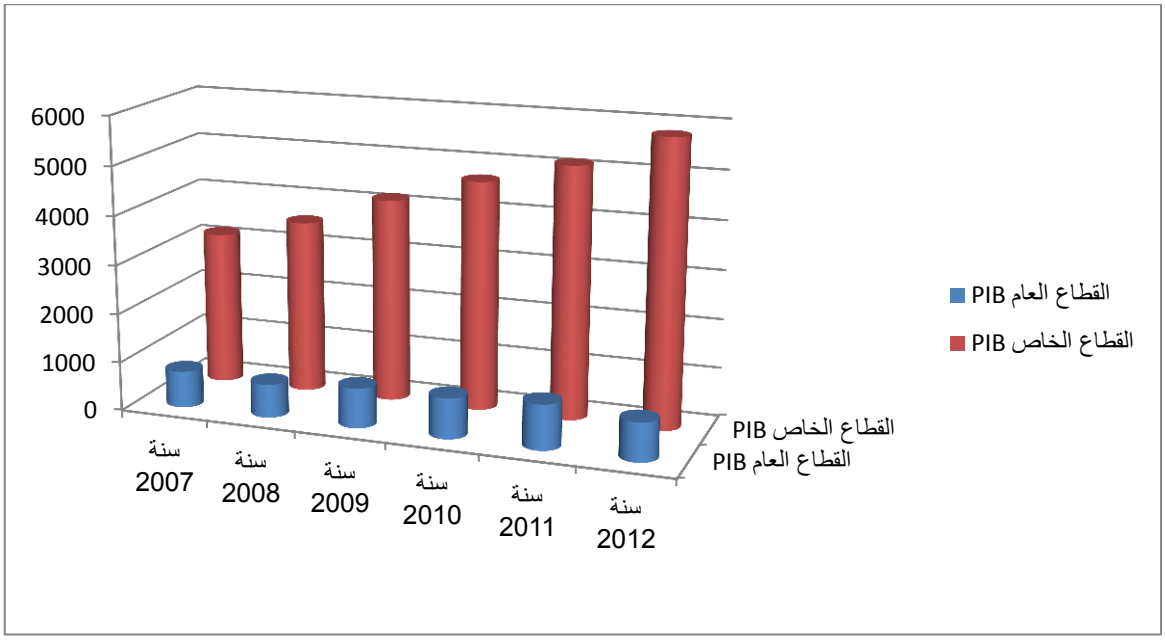

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول السابق

من خلال الجدول والأعمدة البيانية السابقة يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص تساهم بنسبة كبيرة في الناتج الداخلي الخام مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام ففي الفترة الممتدة بين 2007 إلى 2012 تفوق القطاع الخاص على القطاع العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة , ففي سنة 2007 ساهم القطاع الخاص بقيمة 3153,7مليون دج أي بنسبة 80,8 % ، وبقي في تطور مستمر خلال هذه السنوات ليصل إلى 5813,02 مليون دج مع نسبة 78,99 % من إجمالي القطاعين وهذا راجع إلى تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل كبيير في هذه الفترة وسيتم وضع جول لتوضيح ذلك .

أما القطاع العام فقد شهدت مساهمته في الناتج الداخلي الخام خلال السنوات الأربعة قيد الدراسة ارتفاعا طفيفا إذ وصلت قيمة مساهمته في2007 إلى 749,86مليون دج وهو ما يعادل نسبة 19,20 % مقارنة بالمجموع الإجمالي للقطاعين لتصل مساهمته في سنة 2011 إلى 923,34 مليون دج، إلا انه انخفض إلى 793,38 مليون دج سنة 2012 .

أما المجموع الكلي للقطاعين الذي و صل إليه الناتج المحلي الخام في سنة 2012 فقد بلغ 6606,4 مليون دج , و تقدر نسبة التغير لهذه السنة مقارنة ب 2009 إلى 32,69 % و التي بلغ فيها الناتج الداخلي الخام الإجمالي إلى 4978,82 مليون دج.

ولتوضيح العلاقة الطردية بين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الناتج المحلي الخام، تم إعداد جدول يضح ذلك جليا.

جدول رقم 14:العلاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها الناتج الداخلي الخام.

القيمة بالمليون دج

2012		2011		2010		2009		2008		2007	
قيمة PIB	عدد م.ص.م	قيمة PIB	عدد م.ص.م	قيمة PIB	عدد م.ص.م	قيمة PIB	عدد م.ص.م	قيمة PIB	عدد م.ص.م	قيمة PIB	عدد م.ص.م
6606	711832	6060	659309	5509	61907	4979	625069	4238	519526	3904	410959

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة , العدد من 19 إلى 23.

ملاحظة1: تم وضع قيمة PIB التقريب أي بدون فواصل، نظرا لضيق مساحة الجدول

ملاحظة2: تعتبر إحصائيات سنة 2012 أخر الإحصائيات التي مست الناتج الداخلي الخام من طرف الديوان الوطني للإحصاء

من خلال الجدول يتجلى لنا مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الخام , حيث أنه كلما زاد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة زادت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الخام , وهذا يدفع الدولة للاهتمام أكثر بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وخاصة المؤسسات الخاصة لما لها من أهمية اقتصادية وكذلك تمكن الدولة من التحرر من قطاع المحروقات.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبادلات الخارجية.

المبادلات الخارجية هي عبارة عن حركة كل من الصادرات، الواردات و إمكانيات التجارة الخارجية المتاحة لمؤسساتنا، إذ تعد الصادرات مؤشر قوي لتحديد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، غير أن الواردات تبين درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج.

تخصص هذه النقطة الأخيرة للمكانة التي تحتلها القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية، وبالضبط مساهمتها في الصادرات والواردات، كماهو معبّر عليه في الجدول أسفله الذي يمنح صورة عن هذه المساهمة في سنوات الدراسة.

وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسب معتبرة في الميزان التجاري من حيث الاستيراد والتصدير خارج قطاع المحروقات التي تعتمد عليه الدولة وهذا ما سيتم دراسته في هذا المطلب.

1. مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاستيراد:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في الاستيراد حيث أن غالبية مستورداتها عبارة عن المواد الغذائية و وسائل التجهيزات و المواد الخاصة بالإنتاجية ومواد الاستهلاكية الغير غذائية، ومن خلال الجدول التالي يمكن إعطاء نظرة عامة عن تطور الواردات حسب المنتجات خلال 7 سنوات:

الجدول رقم 15:تطور واردات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المنتجات:

القيمة بالمليون دولار

المنتوجات	2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
السلع الغذائية	4954	17,9	7716	19,71	5810	14.86	6058	14.97	9850	20.8	9022	17.9	9580	17.4
السلع الإنتاجية	8754	31,6	11832	30,22	11924	30.49	12462	30.79	13632	28.8	16678	34,6	17395	31.7
سلع التجهيزات	8680	31,4	13196	33,7	15273	39.06	16117	39.82	16437	34,8	13934	27.6	16678	30.4
السلع غير غذائية	5243	18,9	6412	16,38	6096	15.59	5836	14.42	7328	15.5	9997	19,8	1119	20.4
المجموع	27631	100	39156	100	39103	100	40473	100	47247	100	50376	100	54852	100

المصدر: نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدد رقم 20 إلى 24.

من خلال الجدول رقم 15 يمكن استخراج الرسم البياني رقم 12 التالي:

الشكل رقم 12: تطور واردات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المنتجات

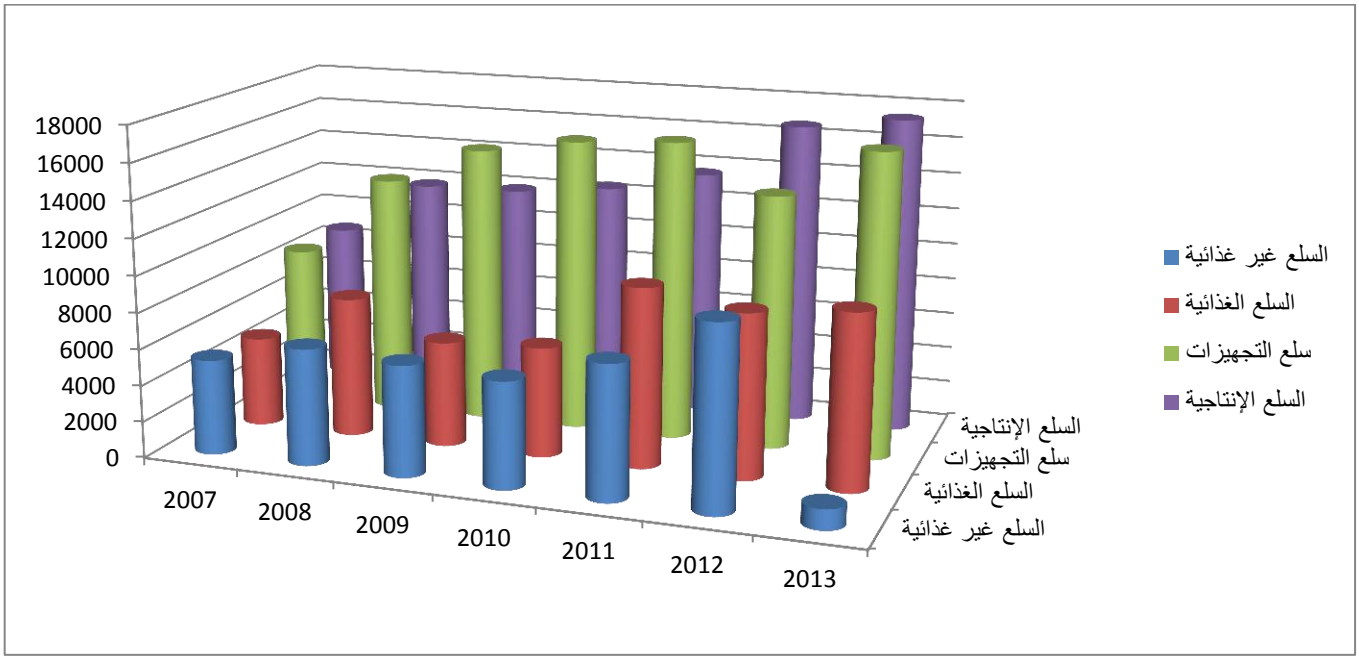

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول السابق

من خلال الجدول رقم 15 و الرسم البياني يمكن ملاحظة :

- احتلال سلع التجهيزات المرتبة الأولى إبتداءا من سنة 2008إلى غاية2011 بقيم 13196،15273،16117، 16437مليون دولارأي بنسب 33,7%،39.06%، 39.8%،34.79 % على التوالي ثم تراجعها سنة 2012 إلى 13934 مليون دولار و ارتفاعها في 2013 لتصل إلى 16678 مليون دولار إلا أنها فقدت الصدارة في سنتي 2012 و 2013 حيث عرفت هتين السنتين سيطرة السلع الإنتاجية على الواردات و التي بلغت 16678, 17397مليون دولار على التوالي و هذا راجع إلى ميول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في الآونة الأخيرة نحو الإنتاج و تطوير المنتوج المحلي, و هنا يكمن الحل في التخلص من التبعية لقطاع المحروقات و إلي يعتبر كابوس للاقتصاد الوطني و هنا يظهر لنا الدور الهام الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعتبر مفتاح التطور الاقتصادي للجزائر .
- أما بالنسبة للمرتبة الأخيرة للواردات فكانت متداولة بين كل من السلع الغذائية و السلع الغير غذائية.

لا يمكن عرض مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الواردات دون المقارنة بين كل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع العام و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص, وهذا ما سيتم دراسته في الجدول التالي و الكل البياني الذي يليه .

الجدول رقم 16:توزيع الواردات حسب الطابع القانوني لقطاعين العام و الخاص معا:

القيمة بالمليون دولار

	2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع الخاص	20390	74,43	28580	73	30984	79,24	32039	76,37	34835	74,98	34971	74,72	34212	62,36
القطاع العام	7002	25,6	10576	27	8119	20,76	9909	23,62	11618	25,01	11830	25,27	20640	37,6
المجموع	27392	100	39156	100	39103	100	41948	100	46453	100	46801	100	54852	100

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم،2007-2008

النسبة = قيمة مساهمة كل قطاع في الواردات / مجموع مساهمة القطاعين

تم ترجمة محتوى هذا الجدول في الشكل رقم 13 التالي:

الشكل رقم 13 :توزيع الواردات حسب الطابع القانوني لقطاعين العام و الخاص

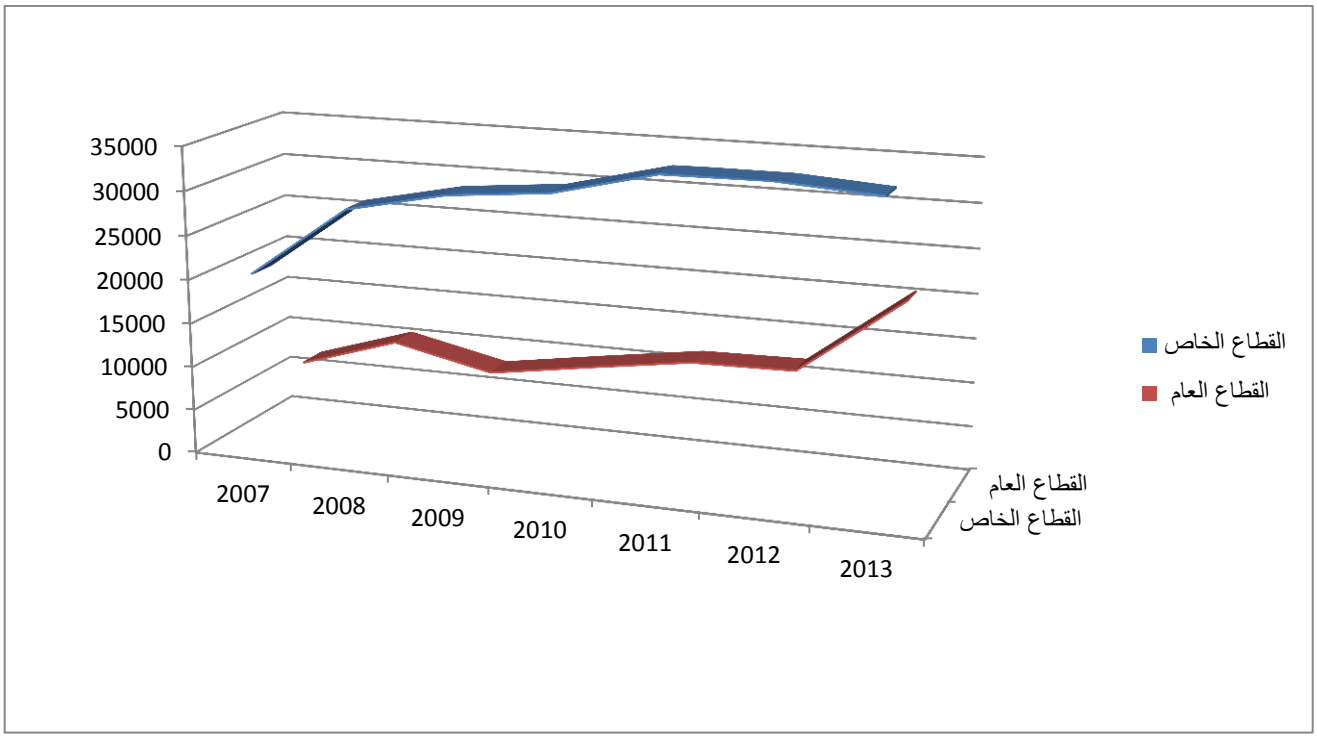

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول السابق

تظهر هيمنة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في عملية الإستيراد مقارنة بالمتعاملين في القطاع العام. حيث أن نسبة الخواص تصل إلى 62,63% من مجموع المستوردين على المستوى الوطني ما قدره 34212 مليون دولار أمريكي سنة 2013 بينما بلغت قيمة واردات الموردين التابعين للقطاع العام 20640 مليون دولار أمريكي، أي 37.6 % فقط من مجموع الواردات على المستوى الوطني المقدرة ب 54852 مليون دولار أمريكي سنة 2013 .

و تتركز إيرادات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المواد المستوردة لسنة 2013 بالشكل الآتي :

السلع الغذائية 17,47%.

السلع الإنتاجية 31,71%.

سلع التجهيزات. 30,41 %

السلع الغير غذائية 20,42%.

كما أن تحليل الجدول يبين لنا أن واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إرتفاع مستمر منذ سنة 2007 إلى غاية 2013 ،ويؤكد هذا التنوع في المواد المستوردة

على تراجع القطاع العام تحت وقع تحرير التجارة الخارجية وإستمراره بالنظر إلى تطور قيمة المواد المستوردة من قبل المتعاملين الخواص.

2.مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التصدير:

تمثل المحروقات أهم صادراتنا نحو الخارج بنسبة شبه كلية من القيمة الإجمالية للصادرات, و بتذبذب طفيف خلال 5 سنوات.

أما بالنسبة للصادرات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فتبقى نسبتها ضئيلة بالنسبة لقاع المحروقات , بنسبة تتراوح بين 2% إلى 4 %من القيمة الإجمالية للصادرات, فيما يخص مجموعة المنتوجات المصدرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة , فهي تتكون أساسا من:

منتوجات نصف مصنعة.

السلع الغذائية.

سلع التجهيزات الصناعية.

السلع الاستهلاك غير الغذائية.

سيم عرض تطور أهم المنتجات المصدرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 7 سنوات و هذا عن طريق الجدول رقم 17 :

الجدول 17: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات

القيمة بالمليون دولار

المنتوج	2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
المجموع الجزئي	701	47,35	1152,79	39,1	910.4	85.95	1223	80	1771	85.87	1922	87,9	1943	89.7
المجموع	1332	100	1893	100	1047	100	1526	100	2062	100	2187	100	2165	100

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادرة عن وزارة الصناعة و المناجم 2007_2012 , العدد من 17 إلى 23.

ملاحظة: المجموع الجزئي هو نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات من مجموع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الشكل14 :تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات

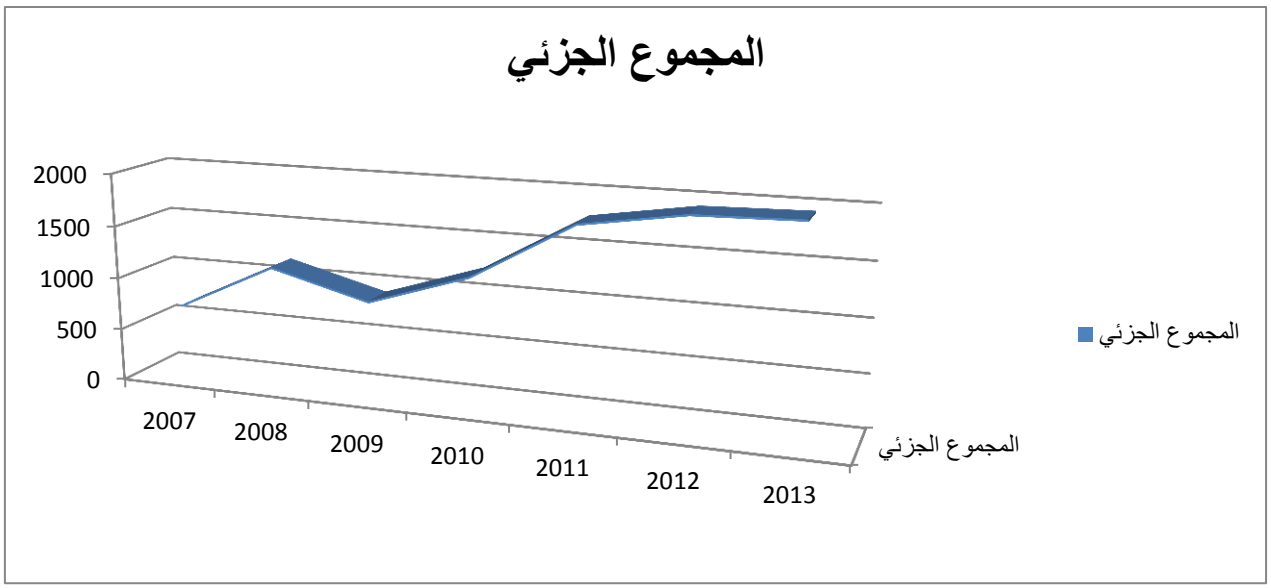

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول السابق

تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عمليات التصدير خارج قطاع المحروقات إرتفاع مستمر حيث بلغت 89,7 % من مجموع الصادرات خارج قطاع المحروقات، أي ما قيمته 1943 مليون دولار أمريكي أمام، حيث كانت في سنة 2007 لا تتعدى 701 مليون دولار أمريكي و إستمرت في الإرتفاع بشكل متزايد إلى غاية 2013 .

هذه النتائج ليست مفاجئة بالنسبة مساهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتواجد بشكل أساسي في نشاطات إقتصادية مجردة من خلق قيمة مضافة، مثل القطاع التجاري، البناء و الأشغال العمومية، النقل والإتصال الذين يساهمون بنسبة قدرها 51 % من مجموع القيمة المضافة التي حققها القطاع الخاص في سنة 2012، وبالتالي يجب تكثيف جميع الجهود في سبيل إزالة جميع العقبات التي تقف أمام تسهيل دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى النشاطات التي تحتوي على قيمة مضافة عالية تسمح له بزيادة قيمة صادراتها.

خلاصة الفصل الثالث

شكلت النظرة العامة لواقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأفاق تطورها في الجزائر المحورين الرئيسيين في الفصل الثالث من الدراسة، وهذا من خلال إبراز أخر الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة المتوسطة من حيث تعدادها أو مساهمتها في الإقتصاد الوطني، و تمت هذه الدراسة لسلسلة زمنية كانت سنة 2007 هي السنة القاعدية التي إنطلقت منها الدراسة، وهذا لإعطاء صورة أكثر وضوح وأكثر مصداقية

والمتابع للدراسة التي سبقت يجد أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعرف تزايد مستمر ووتيرة نمو متسارعة من سنة الى أخرى وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص التي تمثل الأغلبية في الجزائر.

وهذا النمو المتسارع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان له أثر واضح في الإقتصاد الوطني، حيث كانت العلاقة طردية بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكونات الإقتصاد الوطني بصورة واضحة، ومن هنا يمكن القول بأن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة مباشرة في التنمية الإقتصادية.

الخاتمة العامة

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية الإقتصادية من خلال تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول ، حيث حاولنا الإجابة على الإشكالية التالية: **ما هو واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية ؟**

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن عدم وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرجع أساسا إلى الاختلاف في المعايير المعتمدة في تصنيفها، حيث تحبذ الدول النامية استخدام المعايير الكمية(عدد العمال، راس المال...) بينما تعتمد الدول المتقدمة على المعايير النوعية(الاستقلالية، حصة السوق...)، فالفرق شاسع بين مؤسسة أوربية تشغل 250 عامل، ومؤسسة صناعات تقليدية في الدول النامية. وهذا ما تم تأكيده من خلال الفرضية الأولى.
- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل عديدة من حيث التمويل والإجراءت الإدارية وكذلك التسويق و هذه المعوقات كان لها أثر سلبي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- أساليب و آليات الدعم المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تزال بحاجة إلى تطوير وتفعيل، حيث أن أغلب الإتفاقيات والبرامج التي تدعم المؤسسات الصغيرة المتوسطة لم ترتقي إلى المستوى المطلوب.
- عرف تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحسنا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، حيث وصل المعدل الوطني خلا سنة 2014 إلى 11 مؤسسة/1000 نسمة، توفر 1.724.197 منصب شغل، لكن يبقى هذا المعدل ضعيف مقارنة بالدول الأخرى.
- من واقع الأرقام المقدمة حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أن نسبة إنشاء المؤسسات تبقى مرتفعة في قطاعات غير منتجة للقيمة المضافة.
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثير مباشرعلى التنمية الإقتصاية إلا أنه يبقى بعيد عن الطموحات المرجوة منها، وهذا لإستمرار الدولة في الإعتماد على قطاع المحروقات .
- كما تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التوازن الإقتصادي عبر مختلف الأقاليم الجغرافية في الجزائر.

التوصيات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- محاولة القضاء على مشكل البيروقراطية وثقل الإجراءات الإدارية.
- الإسراع في بلورة بنك للمعلومات، والذي من شأنه القضاء على مشكل غياب المعلومة الاقتصادية، وإعطاء وصف للمناخ الاستثماري في الجزائر.
- تطوير النظام البنكي الجزائري، بما يسمح ومتطلبات هذا النوع من المؤسسات.
- إنشاء هيئات خاصة بإعادة إحياء المؤسسات في طريق الإندثار .
- استخدام صندوق الزكاة في تمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الآليات التي يوفرها كالقرض الحسن.
- إنشاء هيئات و مكاتب دراسات اقتصادية، لتقديم خدمات الاستشارة و المتعلقة بدراسة الجدوى للمشاريع الاستثمارية.
- تشجيع الشباب وخريجي الجامعات على القيام بمشاريعهم من خلال فتح فروع وتخصصات في الجامعات لإتاحة الاختيارات وتوسيع البدائل التوظيفية أمام الأجيال.
- العمل على جلب فرص شراكة اكبر للنهوض بهذا القطاع في إطار برنامج الشراكة الأورومتوسطية.

حدود البحث

لقد اشتملت دراستنا على مجموعة من الحدود، حيث انحصرت على دراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال التطرق إلى معوقات و كذلك البرامج والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و دراسة تطورها و توزعها الجغرافي، واخيرا مساهمتها في مكونات الإقتصاد الكلي.

آفاق البحث

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة، سواء بالنسبة لخريجي الجامعات أو الإدارات والهيئات المكلفة بهذا القطاع لكن من اجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع لا بد من القيام بمزيد من الدراسة والبحث يمكن أن نقدمها كمقترحات أبحاث وهي:

- فعالية جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ في تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- نظام مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لاستمرارها.
- حاضنات الأعمال في الجزائر ودورها ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1.باللغة العربية

- محمد بلقاسم حسن بهلول، **الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي** ، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990، الجزائر.
- ناريمان بن عياد، **دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مطبعة زويغي، الجزائر، 2010.
- عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مطبعة الإشعاع الفنية**، الإسكندرية،2001.
- أحمد عبده أبو السيد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، ليبيا، 2005.
- عبد السلام عبد الغفور، **إدارة المشروعات الصغيرة** ،دار الصفاء، 2001.
- بوهزة محمد، بن يعقوب الطاهر، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فالجزائر**، الدورة التدريبية الدولية حول: **تمويل المشروعات وتطويرها فالاقتصاديات المغاربية**، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سطيف.
- زويتة محمد الصالح، **اثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فالجزائر.**
- خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة، آر الجامعة الجديد، الإسكندرية ،2013.**
- مصطفى الأسعد، **التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع**، 2000.
- سمير العطية، **التشغيل وحقوق العمل في البلدان العربية المتوسطية و الشراكة الأورومتوسطية**: دراسة مقارنة المغرب، الجزائر، تونس، مصر، الأردن، فلسطين، لبنان ، سوريا، مؤسسة سلام وتضامن والوكالة الاسبانية للتعاون الدولي، اسبانيا، 2008.
- عبد الوهاب الأمين، **التنمية الاقتصادية**،دار حافظ للنشر والتوزيع ،2000.
- محمد الليثي، **التنمية الاقتصادية ،مفهومها ،نظرياتها** ،سياساتها ،مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ،الطبعة الاولى ،1999.
- الدكتور اسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية** ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.
- رمزي علي ابراهيم سلامة ،**اقتصاديات التنمية**، الدار الجامعية ، مصر ، الطبعة الثانية ،1990.

- علي العطار، **التنمية الاقتصادية و البشرية** ،دار العلوم العربية ، لبنان ، الطبعة الأولى ،2005.
- افريت هاجن،**اقتصاديات التنمية** ،مركز الكتب الأردني ، الأردن ، الطبعة الأولى ،1988.
- عمروا محي الدين، **التخلف و التنمية**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 2000.
- حسين عمر، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، الطبعة الثانية، دار الشروق، جدة، 1978.
- عبد الحميد محمد القاضي، دراسات في التنمية و التخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
- أحمد رحموني ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري** ،المكتبة المصرية ،2011.
- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة**، الإسكندرية، 2005.
- محمد صالح الحناوي و محمد فريد صحن، **مقدمة في الأعمال**، دار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- كتاب صادر من وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعنوان (**des assises nationales de la pme**) في 14 جوان 2004.

2.باللغة الفرنسية:

- SADEG M.، **Performance des entreprises Algériennes et intégration à l'économie mondiale**, Cahier de CREAD ،N°46،ALGER، 1999، P111.
- Le phare، **journal maghrébin des transports et des échanges internationaux**، N°7 ،novembre 1999.
- Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat، **accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne** : ce que vous devez savoir، Algérie، Octobre 2005.

ثانيا: المذكرات

- سيدي علي بلحمد، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة البليدة ،2006
- لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه،جامعة الجزائر،2004.

- العايب ياسين، **إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة قسنطينة، 2011، ص:202.
- حسن المحروق وإيهاب مقابلة، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها**، مراجعة دراسية، مقالات، الجزائر، 2011.
- يوسف ثبري، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول النامية وترقيتها**، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا[1] للتجارة، 2006، الجزائر.
- يوسف ثبري، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول النامية وترقيتها، حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية والمالية ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006.
- عابي غنيّة، **محدّدات استقطاب الاستثمار فيظلّ الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2004.
- سدير غنية ، حيرش فايزة ، **تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في انعاش الاقتصاد الوطني** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية و المالية ،المدرسة العليا للتجارة ،2007.
- فيصل خنيفر، بن شرقي طالبية، **دراسة أسباب فشل ونجاح المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر**، مذكرة لإعداد شهادة الماستر، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2014.

ثالثا: ندوات والملتقيات

- بوعتروس عبد الحق ،دهان محمد، **تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات والمؤسسات** "دراسة حالة الجزائر و الدول النامية " ،بسكرة يومي 22/21 نوفمبر 2006.
- محمد فتحي صقر، **واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميته الاقتصادية**، ندوة المشروعاتالصغيرة والمتوسطة فيالوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية 18-22 يناير 2004 .مصر.
- شيبي عبد الرحيم ، شكوى محمد، **معدل الاستثمار الخاص بالجزائر** ، من المؤتمر الدولي القطاع الخاص في التنمية، بيروت ،من 23الى 25 مارس 2009.
- رقيبة سليمة، **تجربة بعض الدول العربية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و18أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعليب الشلف، الجزائر.

- لؤي محمد زكي رضوان: **المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية، الواقع ومعوقات التطوير**، نـــدوة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية القاهرة– جمهورية مصر العربية18-22 يناير 2004.
- صالح صالحي: **" أساليب و تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة "** الجزائر (ندوة المشروعات الصغيرة المتوسطة في الوطن العربي) الإشكاليات و آفاق التنمية ، القاهرة ، 2004.
- نصيرة قريش، **آليات و إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف،يومي 17 و 18،افريل 2006.
- من **كلمة ممثّل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الجلسات الوطنية للمؤسسات** ص وم،14-15 جانفي 2004، قصر الأمم- نادي الصنوبر،الجزائر.
- عماد أبو رضوان: **التحديات التي تواجهها المشاريع الصغيرة**، الملتقى الدولي حول متلبات تأهيل م ص و م في الدول العربية، جمعة الشلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006.
- **مجمع مداخلات الملتقى الوطني حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية**،08 09 افريل 2002 ، جامعة عمار ثليجي ،الأغواط.

رابعا: المواد القانونية و مراسيم تنفيذية

- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المادة رقم 01-18 الصادر عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -المادة4-5-6-7 ،2001.
- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القانون رقم: 01-18 الصادر عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -المادة4-5-6-7،2001 .
- المادة 01 من الأمر 03/01،المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422،الموافق ل20 أوت سنة 2001،يتعلق بتطوير الاستثمار، جريدة رسمية العدد47.
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تقرير حول وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جويلية 1998.
- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 94-207،المتعلق بصلاحيات وزير التجارة، العدد 47،جويلية 1994.
- الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 31 ، 20 أفريل 2005، ص 3.
- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 96-94، المتضمن إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة، العدد 16، مارس 1996، ص:19 (مبرمجة في ملحق الجرائد الرسمية).

- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 96_205 المتعلق بالصندوق الخاص لترقية الصادرات، العدد35، جويلية 1996.
- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 90_31 المتعلق بالجمعيات، العدد 53، 05 ديسمبر 1990، ص 1686 (مبرمجة في ملحق الجرائد الرسمية).
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 52 صفحة 22؛ 19 ذو القعدة عام 1435 ه 14 سبتمبر 2014 م.
- المادة4،3،2،1 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في رجب 1424 الموافق ل 06 سبتمبر .2003
- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير و تنمية الاستثمارات، أوت 2002 .
- المادة:23-25 الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001.

خامسا: مواقع الانترنت

1. تاريخ safex من خلال موقعها على الانترنت www.safex.com.dz.
2. http://www.pmeart-dz.orgfr .

الملخص:

من الواضح أنّه من المواضيع المهمة في الإقتصاديات الحديثة، موضوع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي أصبح يتلقى إهتماما متزايدا من طرف المنظمات الدولية عامّة والجزائر خاصة بحكم المزايا التي تنفرد بها وما ينجم عنها من أثر إقتصادي سيساهم بفعالية عالية في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

حيث دار موضوع هذا البحث حول معرفة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث تعريفها وخصائصها وأشكالها ومختلف المعوقات التي تواجهها من حيث التمويل والإنشاء وكذلك التسويق، وهذه المعوقات أرغمت الدولة الجزائرية بالقيام بالبحث عن حلول من أجل النهوض بهذا القطاع، من خلال البرامج المختلفة سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي عن طريق الشراكة ومختلف الإتفاقيات، وذلك لما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية بالغة في التّنمية الإقتصادية وتحقيق الإنتعاش الإقتصادي والتخلص من تبعية المحروقات.

ومن أجل توضيح هذا الموضوع أكثر تمّ التطرق إلى تعريف التنمية الإقتصادية وشرح بعض مبادئها الأساسية وأهدافها، ومحاولة ربطها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تفعيل التنمية عن طريق هذه المؤسسات، حيث أنّ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في التنمية الإقتصادية عن طريق المساهمة في القضاء على البطالة والتقليل من حدّتها، المساهمة في القيمة المضافة، الناتج الداخلي الخام وكذلك المساهمة في توفير العملة الصعبة وتصدير المنتوج المحلي من خلال التجارة الخارجية، كما عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزايد ملحوظ بين سنوات 2007 إلى غاية 2014، وهيمنة القطاع الخاص عليها، لأن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي مؤسسات عائلية.

لذا وجب على الهيئات المعنية مواصلة الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوجيهها للنشاط في القطاعات المنتجة للقيمة المضافة.

المصطلحات الأساسية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التنمية الإقتصادية.

واقع.

برامج التأهيل.